

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الرابع والأربعون العدد الثالث سبتمبر ٢٠٠٧

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

قواعد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة

٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين

٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .

٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .

٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال

٦ - تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .

قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، وخارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :

رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

آراء الكتاب فى هذه المجلة

لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

ثانيا : رسائل جامعية

ثالثا : مؤتمرات

رابعا : عرض كتاب

المجلد الرابع والأربعون — العدد الثالث — سبتمبر ٢٠٠٧

التحليل الكيفى
فى البحث الاجتماعى

عزت حجازى *

شهدت السنوات العشر الأخيرة استعادة التحليل الكيفى qualitative analysis ** فى البحث الاجتماعى لبعض أهميته وانتشاره ، بعد أن ساد - لفترة غير قصيرة - انطباع بأن الأسلوب الأمثل لتحليل الواقع الاجتماعى هو التحليل الكمى quantitative analysis ، الذى يستند إلى مبادئ علم الإحصاء ، ويفيد من أساليبه وأدواته ، ويكتب بلغته . ومن أهم خصائصه أنه يلتزم بمعايير دقيقة للصدق والثبات ، ويسعى إلى تحجيم تأثير العامل الإنسانى .

والغرض من هذه الدراسة هو أن نطرح للمناقشة قضية التحليل الكيفى ، الذى يصعب فيه الالتزام بمعايير صارمة للصدق والثبات ، ويتعذر فيه تحجيم تأثير العامل الإنسانى : نتكلم عن طبيعة هذا النوع من التحليل العلمى ، ومصادر المادة العلمية فيه وأدوات جمعها وأساليب التعامل معها ، وضوابط العمل به ، وإمكاناته الطيبة للبحث الاجتماعى ، وحدوده .

مقدمة

يمارس البحث الاجتماعى - من منظور علم الاجتماع بصفة خاصة - فى مصر ، فى أغلب الأحيان ، كما لو كان التحليل الكمى quantitative analysis - وهو يقوم على أساس "وضعى" positivist - هو الأسلوب الأمثل للتحليل

* أستاذ علم الاجتماع غير المتفرغ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وهذه الدراسة هى من نواتج العمل فى بحث الخريطة الاجتماعية لمصر، الذى يجرى فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بإشرافه ، وعضوية الأستاذة الدكتورة محيا زيتون .

** المقابل "للتحليل الكيفى" فى اللغة الإنجليزية هو qualitative analysis . والذين يستخدمون مصطلح علم الاجتماع الكيفى qualitative sociology يرتكبون خطأ لا مبرر له . وإذا كان المقصود هو التحليل الكيفى فى علم الاجتماع ، فليكن المقابل qualitative analysis in sociology .

العلمى : تعد خطة الدراسة بالاسترشاد بما يقضى به علم الإحصاء ، وتنفذ بالإفادة من أساليبه وأدواته ، ويكتب التقرير النهائى بلغته . وفى هذا هدر لا مبرر له لإمكانات التحليل الكيفى – الذى يجرى من منطلق "غير وضعى" تماما non-positivist – المكمل الطبيعى للتحليل الكمى . وليس من الصواب الزعم بأن أسلوبا ما للتحليل العلمى هو وحده السليم ، بغض النظر عن طبيعة موضوع التحليل والغرض من الدراسة .

غير أن الفترة الأخيرة – ومنذ منتصف التسعينيات من القرن الماضى بصفة خاصة – تشهد اهتماما واضحا بالتحليل الكيفى ، وانشغالا متزايدا بقضاياه ، وتوسعا متناميا فى الاعتماد عليه *.

والغرض من هذه الدراسة هو المشاركة فى مناقشة الموضوع ، وتقديمه للمشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر . وتتوزع مادتها بين مقدمة وخاتمة وثلاثة أجزاء : حول طبيعة التحليل الكيفى ، وأدوات توفير المادة العلمية فيه وإشكاليات صدقها وثباتها ، وأساليب معالجتها ، وضوابط إجرائه وإمكاناته وحدوده .

أولا : حول طبيعة التحليل الكيفى

التحليل الكيفى ليس من إبداعات حركة مابعد – الحداثة ، والسنوات العشر الأخيرة بخاصة . فالإرهاصات الأولى لأهم العلوم الاجتماعية لم تعرف التحليل الكمى ، وكانت بدايات علم الاجتماع بالتحليل الكيفى ، ليس فقط فى أعمال الرواد (هنرى سان سيمون ، وأوجيست كونت ، وكارل ماركس) ، وإنما فى أعمال أعلام مدرسة شيكاجو الكثيرة ، التى تحفظها مكتبة غنية والدورية الأشهر فى مجال علم الاجتماع (المجلة الأميريكية لعلم الاجتماع **

* تصدر فى التحليل الكيفى الآن دوريات متخصصة رصينة عديدة (انظر قائمة المراجع) ، وتعقد حوله مؤتمرات دولية وإقليمية وقطرية كثيرة .

** التى تصدر عن جامعة شيكاجو منذ نهايات القرن التاسع عشر (فهى فى سنتها الثالثة عشرة بعد المائة الآن) .

(The American Journal of Sociology . وعلى الرغم من ظهور وتنامى التحليل الكمى بعد ذلك ، فقد استمر التحليل الكيفى غالبا لفترة طويلة .

ثم أدت تحولات مختلفة إلى أن يرتقى التحليل الكمى إلى موقع الصدارة فى مناهج علم الاجتماع . وكان من أبرز تلك التحولات :

١ - الأخطاء التى وقع فيها بعض الممارسين للتحليل الكيفى ، نتيجة للتهاون فى توفير متطلباته ، بعد التوسع الهائل فى استخدامه .

٢ - التقدم الواضح الذى حققه علم الإحصاء ، والإبداعات المهمة التى قدمها للتحليل العلمى ، وبخاصة فيمايتعلق بالمعاينة والعينات ، وأساليب التعامل مع المادة العلمية .

٣ - الذيوع الواسع والطلب المتزايد على بحوث التسويق والتقويم واستطلاعات الرأى ، وكلها تقوم على التحليل الكمى .

ولهذا ، فإنه ابتداء من منتصف الثلاثينيات من القرن الماضى ، تحول علم الاجتماع - فى الولايات المتحدة الأميريكية بخاصة - إلى الاعتماد على التحليل الكمى ، ولم يعد للتحليل الكيفى المكانة التى حظى بها لعقود [١] . وظل الأمر على هذا الحال حتى الستينيات ، حين استعاد التحليل الكيفى بعض عافيته ومركزه المهم مرة أخرى ، بفضل جهود أعلام علم الاجتماع فى جامعة شيكاغو . ولكن ذلك لم يدم طويلا ، إذ تدنت أهمية التحليل الكيفى بعض الشىء ، لبعض الوقت ، إلى أن جاءت التسعينيات ، ومعها "الصحوة" الجديدة له .

وعلى الرغم من التاريخ الطويل نسبيا للتحليل الكيفى ، والتوسع الكبير فى الاعتماد عليه ، فليس ثمة اتفاق على تعريف واحد - ولا عدة تعريفات - له . ويكاد يكون هناك من التعريفات له بقدر مايوجد من الباحثين الذين كتبوا فيه أو اعتمدوا عليه [٢] . وفى حين يوجد بين معظم التعريفات قواسم مشتركة مهمة ، فإن هناك من التعريفات مايبدو متطرفا فى تفرده .

وفى تصورنا أن التحليل الكيفى هو ذلك الجهد العلمى الذى يبذل لعرض وتفسير مادة من مصادر بالذات ، هى : الملاحظة بأنواعها ، والاستبار فى صوره الحرة غير المقيدة ، ودراسة الحالة ، والسيرة والسيرة الذاتية ، والنصوص الأخرى ، والوثائق ، وغيرها؛ ومن الخصائص المميزة للمادة من هذه المصادر أنها تتعلق بالأغراض والأهداف والدوافع ، وما إليها من الجوانب الذاتية غير الظاهرة . فهى لا تقف عند حدود السطح ، وإنما تتجه إلى الأعماق عادة . وبعبارة أخرى ، التحليل الكيفى فى البحث الاجتماعى هو ذلك الذى يعرض لحدث أو ظاهرة أو حقيقة ،لا بغرض حسم أمر طبيعتها وعلاقات السببية فيها ، وإنما بقصد "الفهم" . وليس من اليسير – ومن غير الممكن فى حالات كثيرة – تحليل مادته بأساليب رياضية ، ولا يمكن أن تخضع – إلا فى النادر– للعمليات الإحصائية المعروفة (اختيار العينات ، وأدوات جمع المادة العلمية ، واختبارات الدلالة ، والعرض الجدولى والبيانى ، وغيرها) . وللباحث الدور الرئيسى فى البحث عادة . وهو يقوم على مسلمة أنه ، بالنسبة لأنواع معينة من البحوث ، يمكن أن يكون الغرض من الدراسة هو شئ أقل من علاقات السببية .

أما التحليل الكمى ، فهو ذلك الجهد العلمى الذى يتناول حدثا أو ظاهرة أو حقيقة بقصد تحديد طبيعتها ، والكشف عن علاقات السببية فيها . وتأتى مادته فى العادة من ملاحظات مقننة بأدوات مضبوطة ، وفى بعض الحالات من تصميمات تجريبية . وتأخذ البيانات فيه شكل أرقام ، يجرى تحليلها بعمليات رياضية . ويعبر عن نتائج التحليل بمصطلحات إحصائية . وتقوم أساليب القياس والمعالجة الإحصائية بالدور الرئيسى فيه . وهو يستند إلى مسلمة أن العالم يتكون من وقائع وظواهر وحقائق يمكن ملاحظتها وقياسها وتفسيرها بطرق ملاحظة وقياس مقننة وإجراءات معتمدة .

ويكون التحليل الكيفى مطلبا ضروريا حين نكون بصدد دراسة ظاهرة أو

حدث غير عادى وغير مألوف ، وإن تكرر فإنه لا يتكرر كثيرا . ومن الأمثلة : الثورة ، والاضطراب السياسى ، والإضراب العمالى ، وحوادث إطلاق النار العشوائى فى المدارس (فى الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة) ، وما إليها[٣] .

ومن طبيعة دراسة مثل هذه الموضوعات أنها تقوم على رؤية وتحليل الحدث فى سياقات مختلفة ، ومستويات متباينة ، حدودها غير واضحة ، وأساليب التفاعل بها معقدة ، ونتائج هذا التفاعل مما يحتاج إلى جهد شاق للكشف عنه .

ثانيا : أدوات توفير المادة العلمية فى التحليل الكيفى وأساليبه

الجانب الأكبر من المادة من معظم المصادر فى التحليل الكيفى تقارير مباشرة أو غير مباشرة عن الذات – الشخص أو الأشخاص – موضوع البحث : مباشرة فى حالة السيرة الذاتية ، وما إليها ، وغير مباشرة فى الحالات الأخرى التى تسجل المادة فيها بواسطة الباحث ، سواء من ملاحظات من مواقف مشاركة أو غير مشاركة ، أو استبار حر ، أو إجابة عن أسئلة ، أو غيرها .

ولهذا ، فالمتوقع أن تكون هذه المادة أعلى فى الحميمية ، أى التعبير عما فى أعماق الشخص ، والمصداقية ، على أساس أنها مباشرة أو أقرب ماتكون إلى المباشرة ، وتتوافر فيها درجة من الطبيعية والتلقائية لا تتوافر فى حالة مصادر أخرى لا تسلم من الاصطناع والافتعال . ولأنها تعطى للشخص الحرية فى الاسترسال بتفاصيل قد تكون مهمة ، وتسمح للباحث بالتعمق – أى متابعة حدث أو ظاهرة ما إلى الأصول أو السياق أو التداعيات – فإنها لا تقف عند حدود السطح ، وإنما تتجاوزه إلى الأغوار والأعماق .

وفى أغلب الأحيان ترد هذه المادة ، أو الجانب الأكبر منها ، فى تقارير طويلة ، فى عشرات وربما مئات الصفحات . وفى بعض الحالات تدون على أشرطة كاسيت أو CD ، بطول ساعات . وحتى حين تكون المادة العلمية قد أعدت

على ضوء دليل معد سلفا (دليل الملاحظة أو دليل الاستبار ، أو دليل دراسة الحالة ، أو ما إليها) ، ولأنها ذات طبيعة شخصية ، فليس من النادر أن تنطوى على شىء من الغموض وعدم الاتساق والتناقض ، وغيرها. ولهذا ، فإنها تتطلب خبرة واسعة فى التعامل معها ، وتحتاج إلى فرز دقيق ، ومعالجة خاصة ، قبل أن تصير صالحة للعرض والوصف والتحليل والتفسير * . وهذه الطبيعة غير المتعينة – والمراوغة فى بعض الأحيان – للمادة التى تتوافر للتحليل الكيفى ، وحجمها الهائل فى غير قليل من الحالات ، وتنوعها الكبير ، هى مما يقتضى وجود استراتيچية وخطة للتعامل معها : الاختيار منها ، وعرض مايجرى اختياره ، وتحليله وتفسيره .

ونستعرض فيما يلى أهم أدوات جمع المادة العلمية فى التحليل الكيفى ، لا بقصد التعريف بها بالتفصيل ، فهذا ليس مكانه ، وإنما للإشارة إلى طبيعتها وإمكاناتها وحدودها ، والإشكاليات التى تنطوى عليها .

١- الملاحظة [٤]

الملاحظة هى من أهم أدوات جمع المادة العلمية ، وحين تجرى بواسطة باحث ذى خبرة تكون من أدقها وأكفئها. وفى أشكالها المختلفة ، يكون الباحث جزءا – أو على الأقل قريبا – من الواقع الحى ، يتابع الأحداث والتفاعلات فى سيرها الطبيعى ، ويرصد مايعنيه أمره منها وهى طازجة ودون وسيط . وقد يسجل بالصوت والصورة مايجرى ، أو مايراه ذا دلالة منها . وهى تسمح للباحث بأن يعدّل فى مهمته ، ويصحح ماقد يكون فى تصوراته من خطأ ، ويغير فى نقاط التركيز ، على ضوء ما تأتى به التطورات فى "مسرح الأحداث" .

ولكنها – من جهة أخرى – لا تخلو من المشكلات وأوجه القصور . فمن

* وبخاصة حين يكون الدليل الذى يجرى على ضوئه جمع المادة عاما وغير تفصيلى (حتى لا يشكل قيدا على طبيعية وتلقائية عملية جمع المادة) ، وهو ما يوصى به كثير من الباحثين الخبراء .

ناحية أولى ، يكون وجود الباحث كجزء من الواقع مؤثرا فى سير الأحداث وتطور التفاعلات إلى مدى غير محدد وبصور غير معروفة تماما . ومن ناحية ثانية ، يزخر الواقع بعديد من الأحداث والتفاعلات المتداخلة ، وبعضها له إيقاع سريع يستحيل ضبطه ، ومن الصعب على الباحث متابعة كل مايجرى ، وقد تفلت منه أحداث مهمة . ومن ناحية ثالثة ، فى حالة الملاحظة دون مشاركة بصفة خاصة ، يظل أمر الدوافع والأهداف من التفاعلات والتصرفات بعيدا عن إدراك الباحث . ومن ناحية رابعة ، تستغرق بعض الأحداث مدى زمنيا طويلا نسبيا حتى تكتمل أو تظهر نتائجها ، ومن النادر أن يكون فى مقدور الباحث أن يستمر فى الملاحظة فترة طويلة . ومن ناحية أخيرة ، يتأثر حصاد الملاحظة بخبرات الباحث الأكاديمية والعملية وقدراته واستعداداته العامة والمتعلقة بالبحث . ومن المفيد أن يكون قادرا على الوعى بهذا وتقييم نتائجه . وثمة مشكلة أخرى تتعلق بتفريغ مادة الأشرطة التى تسجل عليها المادة بواسطة شخص غير الباحث (وهو أمر كثير الحدوث) .

ولكى يمكن التعامل مع هذه الأوضاع والظروف بطريقة سليمة ، فإنه – باستثناء ما يجرى لأغراض استطلاعية – يلزم أن تجرى الملاحظة لجمع مادة علمية بواسطة باحث قوى الملاحظة ذى خبرة كافية ، وباستخدام دليل (يعد على ضوء ما انتهت إليه حركة البحث فى الموضوع) يتحدد فيه : الغرض من الملاحظة ، ونقاط التركيز فيها ، والقضايا أو الأمور التى يلزم استجلاء حقيقتها ، وأسس إعداد التقرير بنتائجها .

ب - الاستبار[٥]

وبالنسبة للاستبار ، وهو الأداة الأكثر شيوعا للتواصل الإنسانى ، يرى البعض أنه من المفيد – وفى بعض الأحيان يكون من الضرورى – أن يتم التحضير للاستبار "الأساسى" – بعد الدراسة المتأنية والاستيعاب الكافى لتراث البحث فى

الموضوع – باستبار فردى * "تحضيرى" مع عدد مختار من الأشخاص من ذوى العلاقة بموضوع الاستبار ، وتشجيعهم على وصف أوضاعهم وأحوالهم باللغة التى يختارونها. ويكون وضع الباحث فى هذه العملية هو وضع المستمع فى محادثة مفتوحة ، الغرض منها :

١ – إعداد قائمة بالأسئلة التى يغطيها الاستبار الأساسى : الأسئلة الرئيسية ، وأسئلة التعمق ، وأسئلة "المتابعة" ، وغيرها .

٢ – تعيين الترتيب الأكثر ملاءمة للأسئلة .

٣ – الكشف عن تعقيدات التفاعل والعلاقة بين الباحث والمستبر .

٤ – توفير الدرجة الكافية من الدقة والضبط والفاعلية فى الاستبار الأساسى، والوعى والحساسية فى الباحث .

٥ – إعداد دليل (بروتوكول) للاستبار الأساسى .

٦ – الاستقرار على إجراءات التطبيق (جمع المادة العلمية المطلوبة).

ويلزم مراعاة عدة أمور فى الاستبار، منها :

١ – أن يجرى على أساس احترام ذات المستبَر والحدود التى يضعها .

٢ – أن يستمر بالقدر الذى تسمح به ظروفه .

٣ – ألا يتضمن أو يستتبع أية إساءة له أو ذويه .

٤ – أن يختتم بدون وعود غير قابلة للتنفيذ أو غير أخلاقية أو غير مهنية .

ويثير الاستبار – بمختلف صوره – مشكلات ، وينطوى على إشكاليات

* قد يجرى الاستبار مع أكثر من شخص Joint Interviews أو Focus Group ؛ بقصد الحصول على استبصارات حول رؤى وخبرات ومواقف أشخاص مختلفين من نقاط أو أمور معينة ، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينهم. ومع أهمية هذا الضرب من الاستبار ، وتنوع وغنى ودقة ما قد يوفره من مادة ، فإنه يواجه صعوبات غير هينة تتعلق بكفاءة الباحث العلمية وخبرته العملية، وقدراته التنظيمية ، ومهارته فى استثارة حماس المشاركين وإدارة تفاعلهم واحتواء التجاوزات الفردية وميل البعض إلى السيطرة ، والصراعات ، وكفاءته فى قراءة ما يصدر من تصرفات ومايجرى من تفاعلات ، وعلاقات القوى . وفضلا عن هذا كله ، هناك نسبة الرفض (رفض التعاون) العالية بعض الشىء .

غير هينة . وربما كان من أهمها ، فضلا عما جاء فى شأن الاستبار الجمعى ، مايقال من أن كل مايأتى به هو فى التحليل النهائى استجابات لفظية قد لا تكون على علاقة قوية بالواقع . وهناك أيضا أهمية فهم طرفيه للغرض منه ، ودرجة استعدادهما للتواصل المفيد ، وكفاءتهما فى تحقيق ذلك . وتبرز هنا قضية كفاءة كل منهما فى تقديم نفسه ، والتعبير عما يقصده بحيث يفهمه الطرف الآخر على نحو سليم . وإذا عرفنا أن الاستبار هو بمثابة "مباراة" تتقابل فيها إرادات وتتصارع ذوات *، فإنه يلزم أن يكون الباحث على وعى بديناميات توزيع القوى وصراعها بعضها مع بعض ، وأن يستطيع توفير الشروط التى يمكن أن يجرى التفاعل فيها بسلاسة ؛ حتى يتحقق المقصود من الاستبار ، أى توفير مادة يمكن أن يفيد الباحث منها. وهناك أيضا قضية اللغة ، أو كفاءة كل من الطرفين فى التعبير عن الذات كما يتصورها ، والواقع كما يراه ، وحساسية بعض الأشخاص لألفاظ وأفكار معينة . ويزداد الأمر تعقيدا إذا أضفنا أمر لغة الجسد : حركات الرأس والوجه واليدين ، وغيرها ؛ وما يصدر من إشارات ورمز .

ويثير الاستبار أسئلة مهمة كثيرة ، مثل : ماذا يفعل الباحث حين يتحول الاستبار إلى فرصة للتنفيس من جانب المجيب ؟ والأخطر هو أن ثمة عملية انتخاب فى التلقى والتسجيل والفرز والتدوين : فليس النص تسجيلا دقيقا لما يجرى فى الواقع . وما يوفره ليس مجرد إجابات عن استفسارات ، أو ما إليها ، وإنما هو شىء معقد ، فيه محاولات مختلفة للتذكر والتصور والتبرير، والتركيب والتعبير ، وغيرها ، فضلا عن التكتم والتعتيم أو الصراحة والبوح ، تتدخل آليات عديدة فى تحديد طبيعته ومصداقيته . وفضلا عن هذا كله ، هناك مشكلات إجراء

* وتختلف أساليب الصراع ونتائجه باختلاف النوع ، والسن ، والتعليم ، والملامح الجسمية والخصائص النفسية والدوافع ، والوضع الطبقى ، وغيرها ، بالنسبة للطرفين .

الاستبار فى ظروف غير طبيعية : مثل الكوارث ، والإضرابات العمالية ، أو مع أفراد من النخبة (رجال الأعمال ، مثلا) * .

جـ - دراسة الحالة (والسيرة الذاتية) [٦]

ارتبط تاريخ أسلوب دراسة الحالة ، وحظه من الذيوع أو الانكسار ، بتاريخ علم الاجتماع ومركزه بين العلوم الاجتماعية . فقد صاحب ظهور العلم فى منتصف القرن التاسع عشر فى أعمال فريديريك لوبلاى حول "أحوال عمال الصناعة فى فرنسا" ، ثم فى دراسات بعض أعلام مدرسة شيكاجو فى الولايات المتحدة الأمريكية حول حركة الهجرة إلى العالم الجديد ، وهى الأعمال التى توجت بدراسة وليم توماس وفلوريان زنانيكى "الفلاح البولندى بين أوربا وأمريكا" (١٩١٨-١٩٢٠) . واستمر حظهما - علم الاجتماع ودراسة الحالة - فى صعود حتى منتصف الثلاثينيات من القرن الماضى ، حين تعرضا لانتقادات حادة ، باعتبارهما يفتقران إلى الصرامة العلمية . وساعد فى تدعيم التوجه الجديد تناول موضوعات جديدة ، مثل : التحضر ، والفقر ، والبطالة ، وما إليها .إلا أن أسلوب دراسة الحالة بدأ يستعيد بعض أهميته ابتداء من الستينيات ، بعمل بارنى جليزر وأنسلم شتراوس الكلاسيكى "النظرية المؤسسة"(١٩٦٧) .

ويُعتمد على دراسة الحالة حين يكون الهدف من البحث هو الوصول إلى نظرة شاملة متعمقة لموضوعه ، وتفاصيل دقيقة كثيرة عنه . ولايتحتم أن تقتصر دراسة الحالة على حالة واحدة ، فقد تكون لعدد - عشرات أو حتى مئات - من الحالات . ومن أبرز خصائصها أنها تدرس موضوعها من منظور الفاعل الرئيسى (ولكنها لا تغفل وجهات نظر الفاعلين الآخرين) ، ويمكن أن تكون

* على الرغم من أن الجانب الأكبر من المادة العلمية فى البحث الاجتماعى - وفى التحليل الكيفى بخاصة - يأتى من الاستبار ، فإن من النادر أن يراعى التدقيق الكافى فى اختيار الباحثين الميدانيين ، وإعدادهم إعدادا كافيا لإجرائه ، والتصرف المناسب فى مواقف الأزمة إزاء ما قد يكون هناك من حساسيات ، وكتابة نص المادة التى تتوافر فيه .

استطلاعية ، أو وصفية ، أو تفسيرية ، وقد تخدم أكثر من غرض فى وقت واحد . وهى ليست أداة لجمع المادة العلمية ، وإنما هى أسلوب يستخدم فيه أكثر من أداة (الملاحظة ، والاستبار ، والقياس ، والوثائق الشخصية ، والوثائق العامة غير الشخصية ، وغيرها) .

ويتحدد محور دراسة الحالة وطبيعتها ، وما توفره من مادة ، على ضوء خمسة عناصر هى : السؤال الرئيسى فى الدراسة ، وافتراضات الباحث ، ووحدة (وحدات) التحليل ، والمنطق الذى يربط المادة بالافتراضات ، ومعايير تفسير ماتكشف عنه الدراسة .

والمفروض أن تجرى دراسة الحالة على ضوء دليل – بروتوكول – يتضمن : نظرة عامة إلى مشروع الدراسة ، وأساليب الدراسة الميدانية وإجراءاتها، والأسئلة التى يلزم أن تجيب الدراسة عنها، وخطة إعداد التقرير النهائى .

أما تحليل مادة دراسة الحالة ، وهو أكبر الجوانب صعوبة وأقلها وضوحا ، فإن من الممكن أن يفاد فيه من :

١ – محاولة "تكميم" ما يصلح لذلك من المادة .

٢ – ترتيب الشواهد فى مصفوفة من الفئات .

٣ – رصد تكرار بعض الظواهر ، والاستعانة بالمتوسطات ومقاييس التشتت ، وغيرها .

٤ – استخدام الجداول المركبة فى اختبار العلاقة بين المتغيرات المختلفة .

ومن معايير التحليل الكيفى الجيد لمادة دراسة الحالة :

١ – أن يفيد من أهم الشواهد المتوافرة .

٢ – أن يتضمن مناقشة أبرز التفسيرات البديلة .

٣ – أن يبرز الجانب الأكثر دلالة فى الحالة .

٤ – أن يفيد بأكبر درجة ممكنة من تراث البحث فى الموضوع واستبصارات الباحث وخبراته .

ومن أبرز الإشكالات فى دراسة الحالة – إلى جانب صعوبة إعداد "بروفيل الحالة" ، وتعذر تحقيق درجة مقبولة من الاتساق الداخلى أحيانا – مايتعلق بإمكانات التعميم من نتائجها . والسؤال الذى يثور هنا هو هل يمكن التعميم من نتائج دراسة الحالة على مايتجاوز الحالة أو الحالات التى جرت عليها الدراسة ؟ وماجدواها إذا لم يكن ذلك ممكنا ؟ والخلاف واسع فى الإجابة عن مثل هذه الأسئلة .

وبالنسبة للسيرة الذاتية (والسيرة) ، يواجه الباحث مشكلات وإشكاليات عديدة : أولها الدافع أو الدوافع الشعورية واللاشعورية إلى كتابتها، وهى تتدخل فى تحديد مضمون النص وشكله . ومن ناحية ثانية ، إذا كان صاحب السيرة (أو معدها) هو الذى يملك "الحقيقة" ، وهو وحده الذى يستطيع الإفصاح عنها، فعن أى حقيقة نتكلم : الحقيقة فى الواقع ، أو كما يتصورها هو ، أو كما يعبر عنها ، أو كما يفهمها متلقى النص . ويرد هنا تأثير الذاكرة ، وهى انتخابية بالضرورة من جهة ، وعرضة للوهن والضعف من جهة أخرى (وفى هذه النقطة يبدو مايقال عن "الميثاق الأوتوبيوجرافى"[٧] – "ميثاق السيرة الذاتية" الذى يتمثل فى وعد صاحب السيرة بأن يكون صادقا ، ووعد المتلقى بأن يأخذ النص – بجدية – فى عداد المستحيلات . وثمة – بلا شك – مشكلات كثيرة فى فهم المعانى التى يتضمنها النص ، والدلالات الحقيقية للرموز التى يلجأ إليها صاحب النص* .

وهناك محاولات جادة للارتفاع بكفاءة دراسة الحالة (والسيرة) كأسلوب للبحث الاجتماعى .

د- الوثائق الرسمية وغير الرسمية . والنصوص الأخرى

أما الدراسات السابقة ، والسجلات ، والملفات ، والوثائق الأخرى، الرسمية وغير

* ولهذا ، وغيره ، فمن الطبيعى أن تكون هناك ندرة شديدة فى الباحثين القادرين على إعداد دراسات حالة جيدة . وحتى حين يتوافر مثل هؤلاء الباحثين ، فإنهم لا يرحبون كثيرا بإعداد دراسات حالة .

الرسمية ، فليس هناك إدراك سليم لأهميتها وتقدير موضوعى لقيمتها . فبعض الأعمال العلمية للماجستير والدكتوراه ، ودراسات ونشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وبعض الأجهزة والجهات الأخرى ، وإصدارات مراكز البحث الاجتماعى المختلفة ، وغيرها ، "مناجم" لكنوز من المادة العلمية . ويضم بعضها إجابات مقبولة عن أسئلة مايزال كثير من الباحثين يجهدون أنفسهم وغيرهم فى محاولة الإجابة عنها . ولكن التراخى فى التعريف بهذه الأعمال ، والتقصير فى إعداد قواعد البيانات التى تيسر على الباحثين الإفادة منها ، وعدم الاهتمام بتمكين الباحثين من الوصول إليها والتعامل معها ، هى من الأمور التى تحد كثيرا من استثمار وجودها .

غير أنه – من جانب آخر – تعانى النشرات الإحصائية والإصدارات الدورية – بدرجة أقل – من جوانب قصور عديدة . فمن ناحية أولى ، فإن أساليب جمع مادتها وتبويبها وعرضها وحفظها قد تجعلها قليلة الفائدة للباحث . ومن ناحية ثانية ، ليس هناك اتفاق على أسس إعداد المتماثل منها ، مما يجعلها تفتقر إلى الاتفاق بل والاتساق فيما بينها ، وبالنسبة للمصدر الواحد فى بعض الأحيان . ومن ناحية ثالثة ، ثمة تقصير فى متابعة إصدارها أو "تغذيتها" ، مما يؤدى إلى وجود ثغرات أو حلقات مفقودة كثيرة .

ويمثل فرز المادة العلمية من مختلف المصادر وعرضها وتحليلها ، ضمن مايسمى "التعامل مع المادة" ، تحديا غير هين للباحث فى التحليل الكيفى . وعلى الكفاءة فى إنجازها يتوقف الشيء الكثير . ويرجع التعقد الواضح لهذه العملية إلى عدة أمور ، من أبرزها :

١ – إن المادة العلمية فى التحليل الكيفى تتولد من نشاط – ملاحظة ، واستبار ، وتعبير عن الذات بصورة أو أخرى ، وغيرها – حر ، أى غير مقيد تماما ، يختلط فيه مايرتبط بموضوع البحث ويخدم فى دراسته بما يكون هامشيا أو حتى غير متصل .

٢ - إنها ترد فى صور لا تتعين فيها الأنماط ولا تتحدد التكرارات ، صور "مرسلة" بدرجة كبيرة ، تقتضى جهدا جادا وخلاقا فى التعامل معها .

ولهذا ، وحتى يتوافر للعمل العلمى الدرجة المقبولة من المصداقية ، تتطلب الإفادة من المادة العلمية فى التحليل الكيفى جهدا أكبر وبراعة أعلى مما يلزم فى التحليل الكمى . وفى هذا الصدد يلزم ما يلى :

١ - أن تخضع المادة العلمية لعملية فرز مبكرة ، يتحدد بها مايكون مرتبطا بموضوع البحث ، ويبدو مفيدا فى وصفه أو اختبار الأفكار أو الفروض المطروحة عنه ، وما إلى ذلك . ويتعين فيها أيضا ما يبدو هامشيا ، أى ثانوى الأهمية ، أو غير مرتبط بالمرة .

٢ - أن تمر المادة بعملية تنظيم ، يفاد فيها من بعض الأدوات والأساليب التى يعتمد عليها فى التحليل الكمى . ومن أبرز أشكال التنظيم : تعيين التكرارات ، والمتوسطات ، وصور التشتت ، واستخراج الفئات المجمعة والأنماط الغالبة ، وما إلى ذلك . وطبيعى أن يفاد فى عملية التنظيم من مختلف الأساليب المتاحة ، فضلا عن العمليات الإحصائية المعتمدة .

٣ - والأفضل أن يعتمد فى تقديم المادة العلمية على أساليب العرض الجدولى والبيانى المعروفة ، حين يكون ذلك ممكنا .

وفضلا عن أن هذا من شأنه أن يعين الباحث فى توظيف المادة العلمية فى تحقيق الغرض من الدراسة (استطلاعيا كان ، أو وصفيا ، أو حاسما يختبر فروضا) ، فإنه يمكن المتلقى من تقدير قيمة المادة العلمية وسلامة أساليب التعامل معها ، ومصداقية الدراسة والباحث بالتالى ، بل وإمكان إعادة الدراسة replication ، إذا كان ذلك مطلوبا .

ونظن أنه مما يدعم صفة الإلحاح فى هذه الإجراءات والترتيبات أن العامل الإنسانى - الشخصى - أكبر تأثيرا وأقل خضوعا للضبط والتحكم - بل والتعين - فى التحليل الكيفى منه فى التحليل الكمى .

ويهم – هنا – أن نشير إلى نقطة مهمة ، هى أننا نجد شططا لا مبرر له وغير مقبول فى القول بأن من طبيعة الدراسة التى تقوم على التحليل الكيفى أنها غير قابلة للإعادة بالمرة ومن حيث المبدأ . وإذا كان فى ذلك بعض الصحة حين نكون بصدد دراسة شخصية كاريزمية – مثلا – فإنه غير مقبول بالمرة إذا كنا بصدد تحليل نص أدبى ، أو حركة اجتماعية .

والمفروض أن يفاد من أسلوب تحليل المحتوى content analysis فى التعامل مع المادة العلمية فى التحليل الكيفى ، حين يكون ذلك ممكنا . وتحليل المحتوى هو تحليل فنى لمضمون – وليس تركيب أو بناء – نص مسجل ما (فهو يركز على المحتوى الظاهر) ، وقد يكون النص مكتوبا ، أو صوتيا ، أو مصورا . ويجرى تعيين الموضوعات والرموز التى يتضمنها النص لتحديد معناه أو الغرض منه .

وبإيجاز شديد ، يتجه تحليل محتوى نص مسجل ما إلى الإجابة عن الأسئلة : من ؟ يقول ماذا ؟ لمن ؟ ولماذا ؟ وإلى أى حد ؟ وما التأثير أو النتيجة ؟

ويساعد تحليل المحتوى فى :

- استخلاص معلومات عن الخلفية أو السياق الذى تجرى فيه أحداث النص .
- وصف النص وتعيين ملامحه .
- تحديد ما يحدثه من آثار ونتائج .

وثمة محاولات جادة كثيرة لتطوير أسلوب تحليل المحتوى بالإفادة من ثورة المعلومات ، والإنترنت بصفة خاصة .

ثالثا : ضوابط التحليل الكيفى وإمكاناته وحدوده

نناقش فى هذا الجزء من الدراسة أهم الإشكاليات التى ينطوى عليها التحليل الكيفى – والتى لاينفرد بها بالضرورة – ونشير إلى إمكاناته للبحث الاجتماعى وحدوده .

١- ضبط العامل الذاتى[٨]

من الإشكاليات الرئيسية فى البحث الاجتماعى تأثير العامل الذاتى . وفى حين أن تحييده - أو تعيين دوره على الأقل - مطلب أساسى فى التحليل الكمى ، والتجريبى بخاصة ، فإن أمره مختلف بعض الشئ فى التحليل الكيفى .

ويظهر تأثير العامل الذاتى فى مرحلة مبكرة من مراحل البحث (بل ومن حياة الباحث) إذ إنه يدخل ، ليس فقط فى اختيار موضوع البحث والاستقرار على أسلوب تمويله ، وإنما فى التخطيط للدراسة وإنجازها وإعداد التقرير النهائى . فهذه أمور لاتحدث بالصدفة ، ولا تفرض على الباحث إلا فى النادر*. وفى التقارير النادرة عن تجارب العمل فى بعض البحوث المهمة إشارات واضحة إلى الدوافع الذاتية إلى اختيار موضوع البحث ، واهتمامات الباحث ورغباته ، ومايشغله من شئون العلم والحياة ، والظروف الشخصية التى أحاطت بالعمل ، وغيرها .

ولهذا ، فإنه يتعين على الباحث ، لا إنكار تأثير العوامل الذاتية ، بدعوى الموضوعية والحياد ، من خلال "آليات دفاع" كثيرة يعرفها علماء النفس ، وإنما الإقرار بوجود مثل هذا التأثير ، ومحاولة تقنين دوره ، ووضع وممارسة ضوابط للتعامل معه ، مع كثير من تحليل الذات .

ومن الأساليب التى يُوصَى بها لتحجيم تأثير العامل الذاتى :

١ - مناقشة خطة البحث مع فريق من الخبراء فى موضوعها (ومن السياسات السليمة إجراء البحوث بواسطة فرق بحث) .

٢ - الاعتماد على أكثر من مصدر للمادة العلمية ، وأكثر من أداة لتوفيرها .

٣ - تحرى أكبر درجة ممكنة من الموضوعية والدقة فى معالجة المادة وعرضها وتحليلها .

* فى حالة باحث يعمل متفرغا فى مركز للبحوث ، من الشائع أن يكون الموضوع معطىً ، وتعد خطة إنجازه وتنفذ ، ويكتب التقرير النهائى فى فريق .

٤ - عرض نتائج البحث على محكَّم قبل الاستقرار على صورتها النهائية . (ومما يهم كثيرا أن يتوافر فى من يستعان به "كطرف ثالث" بين الباحث والمادة أن يكون أهلا للثقة ، وأن يلتزم بمراعاة سرية المعلومات ، وأن يكون خبيراً فى الموضوع) .

وفى التحليل الكيفى - أكثر مما هو الحال فى التحليل الكمى - لا يكفى أن يشغل الباحث نفسه بصدق أدوات وأساليب جمع المادة العلمية وثباتها ، وإنما يلزم أن يهتم بالبحث عن إجابة لأسئلة ، مثل : ما مدى مصداقية ما يتوافر من مادة ؟ وماذا يفعل إذا كان يشك فى سلامتها ؟ [٩] وليست هناك إجابات جاهزة ومقبولة عن مثل هذين السؤالين ، فى حين أنهما يشيران إلى جوانب مهمة غير واضحة تماما .

فى بعض الأحيان يكون التزييف فيما يقدم من مادة علمية إراديا مقصودا ، الغرض منه إبعاد الذات عن دائرة الاتهام أو حتى اللوم ، وفى أحيان أخرى يكون لا إراديا غير مقصود ، ناتجا عن خطأ فى التصور أو الحكم ، أو ضعف الذاكرة ، أو ما إلى ذلك . وفى جميع الحالات من المفيد - وربما الضرورى - أن يسعى الباحث إلى الكشف عنه ، وتبين الدافع إليه ، ومحاولة تحجيمه .

وفى حين يرى البعض مواجهة الشخص مصدر المادة العلمية بما يتصوره الباحث تزييفاً أو تناقضاً ، يذهب آخرون إلى أن ذلك من شأنه أن يدمر ما قد يكون هناك من فرص التعاون والتجاوب . وفى تصورنا أن الإجراء السليم هو لفت نظر الشخص إلى ما قد يكون فى روايته من عدم اتساق بطريقة بعيدة عن الاتهام أو اللوم ، فقد يكون ما حدث قد حدث بحسن نية وبدون قصد . والحل العملى فى مثل هذا الموقف هو البحث عن الأجزاء التى يشك فى دقتها (وهو أمر ممكن بأساليب مختلفة ، ربما كان من أبرزها الاتساق الداخلى

والخارجى للمادة) واستبعادها من النص إذا كانت غير مؤثرة ، أو استبعاد المادة كلها إذا لم يكن من الممكن قبول مصداقيتها .

ونظرا لكثافة تأثير العامل البشرى فى التحليل الكيفى ، ومن أجل أن تكون الدراسة التى تعتمد عليه على درجة مقبولة من المصداقية ، فإن الخبراء فيه ينصحون بما يلى بالنسبة لمرحلة عرض نتائجه [١٠] :

١ - أن يفصِّل الباحث فى عرض اختياراته المنهجية والترتيبات التنفيذية التى اعتمد عليها : الأساس الذى قامت عليه ، والدوافع إليها ، والأغراض التى رمى إلى تحقيقها منها . وفى ذلك توضيح لخطة الدراسة وتبرير لها من جهة ، والحصول على ثقة المتلقى من جهة أخرى .

٢ - أن يلتزم بعرض كل المادة ذات الصلة بالموضوع ، لا أن يكتفى بجزء منها . وذلك حتى تتبين "الحقائق" التى اعتمد عليها فى استنتاجاته من ناحية ، وتتاح لمن يريد فرص الإفادة من المادة العلمية - فى تحليلات ثانوية ، وغيرها - من ناحية أخرى . وليس المقصود هنا المادة العلمية الخام ، وإنما المادة بعد فرزها واستبعاد غير المرتبط والهامشى منها ، وتلخيصها ، والإفادة فى تقديمها بأساليب العرض الجدولى والبيانى المعروفة ، حين يكون ذلك ممكنا .

٣ - أن يوظف فى عرض المادة ما يكون عنده من الخيال والقدرات الإبداعية والمهارات الفنية ، حتى يأتى النص وفيه حيوية المادة وثرائها وتنوعها.

ب - الضوابط الاخلاقية [١١]

لأن حضور الباحث أوضح وتأثيره أقوى فى التحليل الكيفى (عنهما فى التحليل الكمى) ، فإن الضوابط الأخلاقية لدوره تبدو أكثر إلحاحا . والضوابط الأخلاقية فى مثل هذا الوضع ليست من باب الحس الشخصى ، وإنما هى مما تستلزمه مواثيق الأخلاقيات المهنية ، التى أقرتها وتتابع الالتزام بها

وتحاسب عليه روابط وجمعيات المشتغلين بالعلوم الاجتماعية (وعلم النفس وعلم الاجتماع ، والأنثروبولوچيا بخاصة) فى منطقة الحضارة الأوربية الغربية أساسا ، وهى تقضى بما يلى :

١ - بالنسبة للغرض من البحث ، ألا يكون فيه ما يسىء إلى من يتعلق بهم من قريب أو بعيد ، وبأية صورة .

٢ - قبول الشخص أن يكون مصدرا للمادة العلمية أو موضوعا للبحث بوعى وتقدير سليم ، أى مايسمى informed consent .

٣ - احترام الحدود التى يضعها الشخص لنفسه .

٤ - عدم الضغط - ماديا أو نفسيا - عليه على نحو يتجاوز المقبول ، وتفادى إجهاده فى عملية جمع المادة العلمية .

٥ - احترام السرية التى قد يفرضها على بعض خصوصياته وخصوصيات ذويه .

٦ - تفادى نشر ما قد يسىء إليه أو يحط من قدره أو يضر بمصالحه .

وهناك - من ناحية أخرى - ضوابط للاختيار من المادة العلمية التى تتوافر للتحليل ، وقد تكون هائلة الحجم متنوعة بدرجة كبيرة . والأسس التى يمكن أن تجرى عليها عملية الاختيار فى مثل هذه الحالة لا تتعلق بالتقدير الشخصى للباحث ، وإنما تقوم على الإجابة عن الأسئلة الأربعة الآتية بالنسبة لما يقع عليه الاختيار من مواد :

- هل هناك علاقة واضحة بين المادة وبين الغرض من البحث ؟ Is it relevant ?
- هل هى صحيحة ؟ أى هل هناك شواهد كافية على إمكان الثقة بها ؟ Is it accurate ?
- هل وجودها ضرورى ؟ أى هل هناك مايستدعى أن يتضمنها التحليل ؟ Is it necessary ?
- هل هى مما تسمح به الأخلاقيات المهنية ؟ Is it ethical ?

ومما يهم كثيرا أن يكون الباحث علـى وعـى كـاف بالدوافع التـى تكمـن وراء موقفه – غير المعلن عادة – من الشخص أو الأشخاص موضوع البحث ، وهـو الموقـف الذى يـأخـذ فـى العـادة واحـدة مـن ثـلاث صـور هـى : التـوحـد identification ، والحياد neutrality ، والرفض rejection .

جـ - صدق أدوات جمع المادة العلمية وثباتها [١٢]

ليس ثمة اتفـاق على تعـريف واحـد لصـدق validity أداة جـمـع المادة العلميـة . والتعريف الذى يبدو لنا دقيقا هو أن تقيس الأداة مايفترض فيها أن تقيسه . ويمكن اختبار صدق الأداة باستطلاع رأى محكمين ثقاة خبراء فى الموضوع .

أما ثبات الأداة reliability (وليس هـناك اتفـاق على تعـريف واحـد له هو الآخر) ، فهو أن يأتى استخدام أداة جمع المادة العلمية بنتائج متقاربة – ومن غير الممكن أن تكون ممتـاثلة – فى أكثر من تطبيق ، مع بقاء ظروف التطبيق بدون تغير كبير . ويمكن تقدير درجة ثبات الأداة بإحدى طريقتين : أولاهما هى الاتساق الداخلى ، أى اتفاق نتائج تطبيق نصف أسئلة الأداة مع نتائج تطبيق النصف الآخر . والثانية هى اتفاق نتائج التطبيق على مجموعة أو عينة واحدة مرتين ، بفارق زمنى بين أسبوعين وثلاثة أسابيع . ولكن من عيوب الأسلوب الأول لاختبـار الثبـات عدم دقتـه ونقص كفاءته . ومن جوانب القصـور فى الأسلوب الثانى : زيادة حساسية المجيب للموضوع، والاحتمال القوى لحدوث تغير فى ظروف التطبيق ، وهذا مما يؤثر فى نتائج التطبيق . وفضلا عن هذا وذاك ، فإن رد المجيب على الأسئلة هو مجرد عينة من استجاباته ، من الطبيعى أن تتغير بين تطبيق وآخر .

واجتياز اختبارين جادين للصدق والثبات هو شرط ضرورى لمشروعية استخدام الأداة فى جمع المادة العلمية ، والثقة فيما يأتى به استخدامها – على نحو سليم وفى ظروف مواتية – من نتائج .

وتوافر الصدق والثبات بدرجة مقبولة فى أداة جمع المادة العلمية يعنى أنه من الممكن إعادة إجراء الدراسة replicability بواسطة باحثين آخرين ، بالشروط ذاتها التى أجريت بها فى أول مرة . كما أنه يعنى إمكان التعميم من نتائجها على الحالات المماثلة ، وبمعنى أدق المشابهة ، أى بما يتجاوز الحالات التى أجريت عليها فى الأصل . وهذان شرطان ضروريان للكفاءة العلمية .

غير أن التعريف الذى قدمناه لكل من صدق أداة جمع المادة العلمية وثباتها ، واعتبارهما من شروط كفاءة الأداة ، وهما من الأسس التى يقوم عليها التحليل الكمى والعلم الاجتماعى بعامة ، ليسا محل اتفاق عام بين الممارسين للتحليل الكيفى . فهناك – مثلا – من يتكلم عن الصدق لا بالنسبة لأداة جمع المادة العلمية ، وإنما بالنسبة لدراسة ما فى مجملها ، وكل من مراحلها المختلفة (التصميم ، وجمع المادة العلمية ، وعرضها وتحليلها وتفسيرها والاستخلاص منها) . كما يتكلم عن ضربين من الصدق : الداخلى والخارجى ، وعن خمسة أنواع من الصدق على الأقل . بل إن هناك من يرى أنه لا معنى للحديث عن الصدق والثبات فى التحليل الكيفى من الأساس ، وأن تبنى فهم "وضعى" positivist لقضية الصدق ليس فقط بدون مبرر ، وإنما هو غير ملائم ولا مطلوب أيضا . كما أن هناك من يرى أن إمكان إعادة إجراء البحث ليس شرطا ضروريا ، بل وليس مفيدا [١٣].

وترتيبا على هذا ، يرى البعض أنه فى حين أن الدور المؤثر فى التحليل الكمى هو للأداة – أداة جمع المادة العلمية – فإن الدور الحاسم فى التحليل الكيفى هو دور الباحث . وعليه يكون التركيز فى الحالة الأولى على إعداد الأداة (الأدوات) . أما فى التحليل الكيفى ، فيكون على كفاءة الباحث وخبرته والإمكانات المتوافرة له [١٤] *.

* أغلب من يسيرون فى هذا الاتجاه ينتمون إلى تخصصات لا تعرف حتى الآن تقاليد راسخة للبحث الاجتماعى ، مثل : التمريض ، والتربية الرياضية ، والخدمة الاجتماعية .

ومن الترتيبات التى يوصى البعض باللجوء إليها كبديل للاختبار الصارم لصدق أداة جمع المادة العلمية وثباتها، الاعتماد على أكثر من أداة triangulation ، وأكثر من مصدر للمادة العلمية ، وأكثر من أسلوب للتعامل معها ، وبضوابط ومعايير مثل المصداقية credibility ، والحياد neutrality ، والاتساق consistency [١٥].

وفى تقديرنا أنه إذا كان مقبولا القول بوجود اختلافات مهمة بين التحليل الكمى والتحليل الكيفى ، واختلاف معايير الصدق والثبات فى الثانى عنها فى الأول ، فإن من غير المقبول على الإطلاق القول بأن الاختلاف بين النوعين من التحليل يبرر القول بأنه إذا كان طبيعيا أن نتكلم عن الصدق والثبات فى أدوات جمع المادة العلمية فى الأول ، فإن ذلك ليس من شروط سلامة التحليل الكيفى ، وأنه يمكن للباحث أن يعتمد على تصوره الشخصى للصدق والثبات ، بل أن يأخذ – بدلا منهما– بضوابط أخرى ، مثل : الجودة ، والمصداقية ، وغيرهما [١٦]. ففضلا عن أن مثل هذا القول مجاف لمنطق التحليل العلمى ، فإنه لايؤدى إلا إلى تكريس الحالة "الرخوة" للبحث الاجتماعى ، وقد يترتب عليه إخراج التحليل الكيفى من نطاق التحليل العلمى بالمعنى المعتمد .

د - إمكانات التحليل الكيفى وحدوده [١٧]

يبدو التأصيل المنهجى والفلسفى للتحليل الكيفى فى علم الاجتماع أوضح مايبدو فى أعمال آلان تورين منذ منتصف الستينيات من القرن الماضى ، وأعمال پيير بورديو فى مرحلة ما بعد – الوضعية فى التسعينيات من القرن الماضى ، وعلم الاجتماع الفرنسى ، وعند الناطقين بالفرنسية بعامة فى الفترة الأخيرة . وهو يتمثل فى عدد من المسلمات ، التى من أبرزها :

١ – إن هناك موضوعات ، مثل الحركات الاجتماعية : النسوية ، والشبابية ، وغيرهما ، وبعض الأوضاع ، مثل البؤس فى العالم ، يكون التحليل الأكفأ لها هو التحليل الكيفى .

٢ – إن لدى الشخص العادى – المشارك فى الحركات الاجتماعية أو الذى يعيش فى أوضاع معينة – إدراكا من نوع ما للحقيقة ، ليس هو الحس العام وإنما هو من طبيعة مختلفة .

٣ – إن هذا الإدراك يمكن أن يستثمر فى اختبار النظرية الاجتماعية فى الواقع أو توليدها منه .

٤ – وأن الاكفأ فى أداء هذه المهمة هو الشخص الذى يشكل عنصرا مركزيا بالنسبة للحدث أو الظاهرة أو الوضع موضع البحث .

٥ – وأن ذلك يمكن أن يتم عن طريق الاستبار (الحوار بين الباحث والمجيب) ، وهو ما يسميه آلان تورين "تدخل الباحث (السوسيولوچى)" sociological intervention ، ويسميه پيير بورديو "تحليل الذات المستثار والمصاحب" provoked and accompanied self-analysis .

وفى جوهرهما ، يمثل كل منهما عملية موسعة ومتعمقة لتحليل الذات ، لمواقف وتصرفات الشخص واتجاهاته ، والأوضاع التى يعيش فيها ، بمشاركة الباحث ، تنطوى على دور إيجابى وتأثير واضح لكل منهما . ومن الضرورى أن يكون الشخص مصدر المادة العلمية على صلة وثيقة بموضوع البحث ، وأن يكون قادرا على اكتشاف ارتباطه به ودوره فيه ، والتعبير عنهما . ويأخذ الحوار شكلا جماعيا – عدد من الأشخاص المعنيين وعدد من الباحثين من مستوى رفيع ، فى أكثر من اجتماع ، عند آلان تورين . أما عند بيير بورديو ، فهو علاقة ثنائية بين الباحث والشخص المعنى .

ويثير هذا التوجه قضايا وإشكالات عديدة ، ربما كان من أهمها قضية التمثيل representativeness . فكيف يُختار شخص أو أشخاص قليلون ليمثلوا المصادر الكافية والكفؤة للمادة العلمية حول الحدث أو الظاهرة أو الوضع محل البحث .

ومن ناحية ثانية ، كيف يمكن أن يبلغ هؤلاء عن الحقيقة التى يحتاج إليها

الباحث لاختبار النظرية الاجتماعية أو توليدها ، وللحقيقة عدة أوجه من جهة ، وتنطوى القدرة على الكشف والتعبير عنها على مشكلات وإشكالات من جهة أخرى .

ومن ناحية ثالثة ، يغفل تورين وبورديو - على حد سواء - حدود الاستبار : فهو مباراة - وقد يكون معركة - بين إرادات وقوى ، إلى جانب كونه وسيلة للتواصل [١٨].

ومن ناحية رابعة ، هناك الإشكالات التى ينطوى عليها "الخطاب السوسيولوچى" : خطاب الباحث وكفاءته فى التعبير عن وجهات نظر شخصية مختلفة ، ومتعارضة أحيانا، والانتقال من مستوى الواقع المعاش المحسوس إلى مستوى التجريد النظرى الذى يقتضيه التفسير .

وهناك من يرى أن وجود أسلوبين للتحليل العلمى فى العلوم الاجتماعية أمر تقتضيه طبيعة المادة العلمية التى يقوم عليها التفسير ، ويتصور أن لكل من الأسلوبين دورا حيويا يقوم به ، ويدرك أن الجمع بينهما قد يكون لازما ، وهو ممكن ومفيد فى معظم الحالات [١٩] . وفى تصور من يأخذ بهذا الموقف أن الجمع بين التحليل الكيفى والتحليل الكمى وارد فى خمس حالات على الأقل :

١ - حين يحتاج الباحث إلى تدعيم نتائج دراسة ما بمادة من مصدر آخر أو مصادر أخرى triangulation .

٢ - أو حين يرى أن يستكمل دراسة ما بدراسة أخرى توضح نتائج الدراسة الأولى complementarity .

٣ - أو حين يريد أن يتابع الدراسة ليكشف عن جديد لم تصل إليه الدراسة الأولى development .

٤ - أو حين يريد أن يختبر سلامة اختياراته المنهجية والتنفيذية فى دراسة ما (بدراسة أخرى) initiation .

٥ - أو حين يتطلع إلى آفاق جديدة فى جهده البحثى يتجاوز فى تغطيته والعمق الذى يصل إليه ما حققه فى دراسة ما expansion .

وفى رأى من يتشيعون لفكرة الجمع بين الأسلوبين فى التحليل أن ذلك أمر يقتضيه أن النتائج التى ينتهى إليها التحليل الكمى يعوزها - فى كثير من الأحيان - التعمق ، وبخاصة حين نكون بصدد معنى السلوك أو رؤى أطراف الحدث . أما ما ينتهى إليه التحليل الكيفى ، فإنه غالبا ما يحتاج إلى ضبط وتقدير للحجم والمدى بطريقة أو أخرى . وهو إشكال يرد فى مناقشة درجة تمثيل الحالة أو الحالات موضع الدراسة ومصداقية الاستنتاجات وإمكان التعميم منها .

وثمة - فى تقدير هؤلاء - ثلاث صور للجمع بين الأسلوبين للتحليل :

أولاها هى الجمع المتوازى parallel mixed analysis ، أى الذى يجرى فيه التحليل بالأسلوبين فى وقت واحد ، بعد جمع مادة علمية خاصة بكل منهما .

الثانية هى الجمع المتتابع concurrent mixed analysis ، الذى يتم التحليل فيه فى وقتين متتابعين لمادة حاضرة من كل من الأسلوبين .

الثالثة هى الجمع المترتب sequential mixed analysis ، ويجرى جمع مادة علمية بأحد الأسلوبين بعد جمع مادة بالأسلوب الآخر وتحليلها والاستنتاج منها ، أى فى دراستين منفصلتين متواليتين .

خاتمة

واضح أن ثمة اتفاقا واسعا على خصوبة وثراء التحليل الكيفى ، وعلى أنه يعد إضافة لها قيمتها فى التحليل العلمى للواقع الاجتماعى [٢٠] .

ويهم أن نشير إلى أن رد الاعتبار للتحليل الكيفى لا يأتى هذه المرة من فراغ ، وإنما تبرره دواع كثيرة ، من أبرزها :

١- إنه إذا كان التحليل الكمى فى البحث الاجتماعى قد أسهم فى تقدم الدراسة فى بعض الحالات وعديد من الموضوعات ، فإنه عجز عن تحقيق ذلك فى

أكثر من مجال وموضوع .

٢ - إن هناك من المجالات (مثل التحليل الاجتماعى للأدب ، والفن بعامة) والموضوعات (وقد أشرنا إلى عديد منها فى فقرة سابقة) ما لايصلح لدراسته غير التحليل الكيفى ، الذى أثبت كفاءة واضحة فى دراستها .

٣ - إن ثمة اتجاها متناميا نحو قبول التعددية فى أساليب البحث الاجتماعى ، مادامت تساعد فى التعامل مع مشكلات استعصت على الحل لفترة طويلة .

غير أن رد الاعتبار للتحليل الكيفى مشروط بأن يقوم على درجة كافية من المصداقية ، التى تعنى درجة مقبولة من الصدق والثبات تضمن تحجيم تأثير العامل البشرى من جانب الباحث وموضوع البحث - مصدر المادة العلمية - على حد سواء ، لا أن يترك البحث نهبا لفعل قوى قد تكون غير معروفة ، ومن أخطرها خداع الذات self deception .

كما أن رد الاعتبار للتحليل الكيفى يتطلب البحث عن موقف مقبول من عدد من الإشكاليات [٢١] :

أولاها : تكمن فى تباين رؤى أطراف الظاهرة أو الحدث ورواياتهم بعضها مع البعض الآخر . وما هى الأساليب المقبولة للتصرف فى مثل هذه الحالة ؟ وكيف تحدد الرواية - الروايات - الصحيحة ؟ وهل يمكن أن تكون كل الروايات صحيحة ؟

الثانية : هى كيف يتعامل بموضوعية كافية مع أحداث حساسة مشحونة باعتبارات سياسية أو دينية ، أو ما إليها ، لها تأثيرات خطيرة على المستويات المختلفة ، الفردى ، والجمعى ، والاجتماعى العام ؟ وكيف يتصرف إذا كان من الأطراف المعنية بالموضوع أجهزة مثل الإعلام ، أو الشرطة ، أو القضاء ؟

الثالثة : هى التوزع فى الخطاب النهائى بين الصراحة والبوح - من جهة

والتكتم والتعتيم ، من جهة أخرى . ففى الحالة الأولى ، هناك احتمال الإساءة إلى المجيب أو بعض الأطراف أو الإضرار بهم أو انتهاك خصوصياتهم ، على الرغم مما يكون فيه من التزام بالمسئولية الاجتماعية وحماية المصلحة العامة . وفى الحالة الثانية ، ترد قضية نقص مصداقية التحليل ، وتدنى فاعليته وعجزه عن القيام بدور فى تصحيح خلل اجتماعى[٢٢] .

الرابعة : ولأن التحليل الكيفى ينطوى على محاذير كثيرة ، وبخاصة فيما يتصل بالوزن الكبير نسبيا لدور الباحث ، فإن إنجازه بكفاءة يقتضى أن يتوافر للباحث التدريب الأكاديمى الملائم والخبرة العملية الكافية ، فضلا عن القدرة على تأمل أداء الذات والتعامل المناسب مع تحيزاتها ، والتصرف السليم فى المواقف الصعبة .

الخامسة : تتمثل فى فرق البحث المركبة (من أشخاص من تخصصات علمية مختلفة ، وذكور وإناث ، ومن أعمار متباينة ، وملامح وخصائص متنوعة) ، وتأثير ذلك فى أداء الفريق ونتائج البحث .

لم يقف ازدهار التحليل الكيفى فى خلال السنوات العشرين الأخيرة عند التوسع فى الاعتماد عليه فى البحث الاجتماعى ، وإنما امتد إلى تخصصات علمية وتطبيقية جديدة ، مثل : بحوث التنظيم ، والبحوث التربوية ، وبحوث التمريض ، والطب بعامة .

وربما كان هذا من أهم أسباب التنوع الكبير للأعمال العلمية حوله ، وهو مما يمكن أن يعد إثراء لدراسة الموضوع من جهة ، وإن كان فيه ما يؤدى إلى التجزؤ ونقص الاتساق حين يصل التنوع إلى حد مربك أو إلى حد التنافر ، من جهة أخرى .

ويكون انتشار التحليل الكيفى ذا نتائج سلبية حين يجرى التعامل معه وبه كما لو كان يخلو من الإشكاليات .

ومن الأمور التى لا تدعو إلى الارتياح أن ازدهار التحليل الكيفى ينطوى على اختلافات واضحة من بلد إلى آخر . فعلى الرغم من غلبة الاتجاه الأنجلو سكسونى الذى يركز على الشخصى personal ، الفردى ، فإن ثمة طابعا مميزا لتراث البحث فى الموضوع فى أوربا بعامة ، وفى بعض بلدانها - فرنسا وألمانيا وإيطاليا مثلا - بصفة خاصة ، وهو يهتم بالجمعى والسياق والتاريخ [٢٤] .

المراجـــع

١ - انظر
حجازى ، عزت ، السيرة (والسيرة الذاتية) : أداة وموضوعا للبحث الاجتماعى ، المجلة الاجتماعية القومية ، مج ٤٣ ، ع ٣ (سبتمبر ٢٠٠٦) ، ص ص ١-٢٩ .

٢ - Golafshani, Nahid, Understanding Reliability and Validity in Qualitative Research, *The Qualitative Report*, vol. 8, no. 4 (Dec.2003), pp. 597-607.

٣ - Baez, Benjamin, Confidentiality is Qualitative Research: Reflections on Secrets, Power and Agency, *Qualitative Research*, vol. 2, no. 1 (2002), pp. 35-58.

Glaser, Barney and Anselm Strauss, *The Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research*, Chicago, Aldine Publishers, 1967.

Harding, David J. Cybelle Fox and Jal D. Mehta, Studying Real Events through Qualitative Case Studies: Lessons from a Study of Rampage School Shootings, *Sociological Methods and Research*, vol. 31, no. 2 (November 2002), pp. 174-217.

Newman, Katherine S., Introduction: Qualitative Research on the Frontline of Controversy, *Sociological Methods and Research*, vol. 31, no. 2 (November 2002), pp. 123-136.

Roth, Wendy, D. and Jal D. Mehta, The Reshomon Effect: Combining Positivist and Interpretivist Approaches in the Analysis of Contested Events, *Sociological Methods and Research*, vol. 31, no. 2 (November 2002), pp. 131-143.

Sullivan, Mercer L., Exploring Layers: Extended Case Method as a Tool for Multilevel Analysis of School Violence, *Sociological Methods and Research*, vol. 31, no. 2 (November 2002), pp. 255-285.

Tellis, Winston, Application of a Case Study Methodology, The Qualitative Report, vol. 3, no. 3 (Sept. 1997), pp . *

* لم يجر ترقيم هذه الدورية - وهى على الإنترنيت - بانتظام حتى أواخر سنة ٢٠٠٣ .

٤ - Xiao, Yan and Paul Milgram, Dare I Embark On a Field Study? Toward an Understanding of Field Studies, *The Qualitative Report*, vol. 8, no. 2 (June 2003), pp. 306-313.

٥ - انظر

Arksey, Hilary, *Collecting Data Through Joint Interviews, Social Research Update*, University of Surrey (U. K.), issue 15, Winter, 1996.

Bourdeau, Beth, Dual Relationships in Qualitative Research, *The Qualitative Report*, vol. 4, nos. 3, 4. (March 2000).

Carlson, Nancy M. and Mark McCaslen, Meta-Inquiry: An Approach to Interview Success, *The Qualitative Report*, vol. 8, no. 4 (Dec. 2003), pp. 249-269.

Gibbs, Anita, *Focus Groups, Social Research Update*, University of Surrey (U.K.), issue 19, Winter 1997.

٦ - انظر

Flyrbjerg, Bent, Five Misunder standings about Case Studies, *Qualitative Inquiry*, vol. 12, no. 2 (April 2006), pp. 219-245.

Polkinghorne, Donald E., Validity Issues in Narrative Research, *Qualitative Inquiry*, vol. 13, no. 4 (May 2007), pp. 441-466.

Tellis, Winston, Introduction to Case Study, *The Qualitative Report*, vol. 3, no. 2 (July 1997).

حجازى ، مرجع سبق ذكره

Tellis, Application..., op. cit.

٧ - انظر

حافظ ، صبرى ، رقش الذات لا كتابتها : تحولات الاستراتيجية النصية فى السيرة الذاتية ، مجلة ألف (الجامعة الأميريكية بالقاهرة) ، العدد الثانى والعشرون ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٧-٣٣ .

٨ - Drapeau, Martin, Subjectivity in Research: Why Not? But..., *The Qualitative Report*, vol. 2, no. 3 (Sept. 2002).

٩ - Flicker, Sarah, "Ask Me No Secrets, I'll tell You No lies". What Happens When a Respondent's Story Makes No Sense, *The Qualitative Report*, vol. 9, no. 3 (Sept. 2002), pp. 528-537.

١٠ - Chenail, Ronald, Presenting Qualitative Data., *The Qualitative Report*, vol. 2, no. 3 (Dec. 1995).

١١ - Muchmore, James A., Methods and Ethics in a Life History Study of Teacher Thinking, *The Qualitative Report*, vol. 7, no. 4 (Dec. 2002).

١٢- Golafshani, op. cit.

Wainwright, David, Can Sociological Research Be Qualitative, Critical and Valid? *The Qualitative Report*, vol. 3, no. 2 (July 1997).

Winters, Glyn, A Comparative Discussion of the Notion of Validity in Qualitative and Quantitative Research, *The Qualitative Report*, vol. 4, nos. 3, 4 (March 2000).

١٣ - Wainwright, op. cit.

١٤ - Golafshani, op. cit.

١٥ - Ibid.

١٦ - Winters, op. cit.

١٧ - Hamel, Jacques, The Positions of Pierre Bourdieu and Alain Touraine Respecting Qualitative Methods, *British Journal of Sociology*, vol. 49, no.1 (March 1998), pp. 1-19.

بورديو ، بيير (مشرفا) ، بؤس العالم ، الجزء الثالث : منبوذو العالم ، ترجمة راندا بعث ، مراجعة وتقديم فيصل دراج ، دمشق ، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ ، ص ص٣٦٣-٣٩٢ .

١٨ - Bravo-Mareno, Ana, Power Games between the Researcher and the Participant in the Social Inquiry, *The Qualitative Report*, vol. 8, no. 4 (Dec. 2003), pp. 624-639.

١٩ - Onwuegbuzie, Anthony J. and Nancy Leech, Enhancing the Interpretation of 'Significant' Findings: The Role of Mixed Methods Research, *The Qualitative Report*, vol. 9, no. 4 (Dec. 2004), pp. 770-792.

٢٠ - Wainwright, op. cit.

٢١ - انظر

Baez, op. cit.

Newman, op. cit.

Roth and Mehta, op. cit.

٢٢ - فى إشكالية التصريح والبوح أو التعتيم والإخفاء ، انظر

Lugois, Peter, Between Overt and Covert Research, Qualitative Inquiry, vol. 12, no. 3 (June 2006), pp. 241-261.

٢٣ - Atkinson, Paul, Qualitative Research: Unity and Diversity, Forum: *Qualitative Social Research*. vol. 6, no. 3, Art. 26 (Sept. 2005).

٢٤ - Knoblauch, Hubert, Uwe Flich and Christoph Moaeder, Qualitative Methods in Europe: The Variety of Social Research, Forum: *Qualitative Social Research*, vol. 6, no. 3, Art. 34 (Sept. 2005).

Abstract

QUALITATIVE ANALYSIS IN SOCIAL RESEARCH

Ezzat Hegazy

The practice of social research in Egypt gives the impression that there is only one way to do it: quantitative analysis. This article argues for a different view: qualitative analysis - an old tradition in social science - is a complement. It is the most appropriate way to study important issues and problems, such as social movements, charisma, people's experiences of important events, and many more, in addition to a number of sub-fields, such as the sociology of art, and that of literature. The article elaborates on the nature, sources, tools, controls and potential of qualitative analysis.

حقوق المرأة فى التشريعات العربية

دراسة مقارنة

نادية حليم *

تتناول هذه الورقة دراسة مقارنة لحقوق المرأة المنصوص عليها فى الدساتير والتشريعات العربية . شملت هذه الحقوق مبدأ المساواة والعدالة ، والضمان الاجتماعى ، والحق فى التعليم ، وفرص الرعاية الصحية ، والملكية ، والتنقل ، وتكوين أسرة ، والحق فى العمل والمشاركة فى الحياة العامة والسياسية .

وتبرز الورقة الإشكاليات القائمة بين الدساتير والقوانين التى تتجه إلى إقرارالمساواة وعدم التمييز بسبب الجنس . ومن أبرز هذه الإشكاليات ما يرتبط بتحديث المجتمع بكامله ، وما يرتبط بالأوضاع الاقتصادية وتزايد حدة الفقر، وتهديدات الأمن .

وتنتهى الورقة إلى مناقشة عدة خطوات أساسية لتحقيق الأهداف المرجوة ، ومن أهمها قدرة المجتمع على تمثّل التحولات الجارية ، ومواجهة المشكلات التى يتعرض لها التشريع ، واعتماد أنظمة انتخابية تضمن للمرأة مقاعد فى المجالس النيابية ومواقع اتخاذ القرار .

تقديم

يصعب الحديث فى قضايا التطور والتحديث والإصلاح الشامل فى العالم العربى دون أن يؤخذ فى الاعتبار تحسين أوضاع نصف تعداد العالم العربى من النساء، واعتبار مشاركتهن فى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية من المسائل الأساسية التى تحتل أولوية فى كل دولة من دول المنطقة .

* مستشار ، برنامج بحوث المرأة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة القومية الاجتماعية ، المجلد الرابع والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٧ .

ولفترة طويلة ، كان الحديث عن المرأة وحقوقها مرفوضا ، حتى أدرك العديد من العلماء والإصلاحيين السياسيين - داخل وخارج المنطقة العربية - أهمية تقدم وضع المرأة فى التنمية وعلاقة ذلك بالسلام والديمقراطية .

ويعانى العالم العربى من العديد من الصدمات المتمثلة فى : اختلال الأمن ، والتحولات الديموجرافية ، ونقص الموارد ، والاحتلال ، والحروب ، والفتن الأهلية . هذه المؤثرات التى تمارس ضغطا على جهود الإصلاح والتحديث ، وتعانى منها المرأة أكثر من باقى أفراد المجتمع .

وتتباين الدول العربية حتى مع تجاورها ، وما يجمع بينها من إطار ثقافى تقليدى واحد أو متشابه . وتزيد مساحة الحقوق أو تقل ما بين دولة وأخرى . ورغم نمو طبقة من المتعلمين التى تحمل رؤى إصلاحية جذرية ، فإنها تتصادم مع الثقافة التقليدية المهيمنة على المجتمع ، وتكشف عن تناقضات كثيرة ما بين أمانى الإصلاح ، وإجراءات تحويل هذه الأمانى إلى واقع معاش يقتضى تعديلات فى التعليم والاقتصاد والثقافة والتشريع ، وأن تحتل قضايا المرأة مساحتها المناسبة فى عملية إصلاح المجتمع وتحديثه .

وتتطلب دراسة وضع المرأة التعرف على الوضع السياسى والقانونى لكل دولة على حدة ؛ وذلك لأن وضع المرأة منطلق منه ، وهو الطريق إلى استشراف مستقبل هذا الوضع ، والإمكانيات المحتملة للحصول على الحقوق الناقصة أو المفتقدة ، على ألا يغيب عن البال أن يترافق الاهتمام بالنظام السياسى والقانونى ، اهتمام مناظر بالأوضاع الثقافية والاجتماعية ، والتى هى بالفعل المنابع التى تنطلق منها هذه الأنظمة السياسية والقانونية .

وعلى مستوى السياسات كانت الدول العربية شريكا كاملا فى كافة المحافل الدولية المعنية ، وتحقق بالفعل تقدم معقول فى مواجهة الحاجات الأساسية ، غير أن ترجمة ذلك ليصبح تغيرا حقيقيا على أرض الواقع مازالت تواجهه صعوبات كثيرة تمارس ضغطا على النساء بصرف النظر عن أعمارهن ،

ودرجة تعليمهن ، أو قدرتهن على دخول مجال العمل العام .

وتعد الدساتير والقوانين المحققة لمبادئها العامة مصدرا رئيسيا للتعرف على الحقوق التى يتمتع بها أفراد المجتمع . وعلى ضوء المرجعيات الدولية التى يحتكم إليها العالم فى مجال إصلاح أحوال المرأة ، فإن مناقشة هذه الدساتير تعد أساسية لدراسة أوضاع المرأة وإمكانيات توفير الضمانات اللازمة لتمتع المرأة بالحقوق التى تحقق الاستقرار الأسرى ، وتدعم مشاركة المرأة فى الحياة العامة .

وإضافة إلى الدساتير والقوانين ، فإن أى جدل فكرى حول قضايا المرأة يحتاج إلى قاعدة أساسية لهذا الجدل تستند إلى البيانات والمعلومات الصحيحة التى ترصد التغير ، وتحسم مواقع الخلل ، وضياع الحقوق الأساسية ، ومجالاتها .

مناهج عالمية ومقاييس دولية

الربط بين قضايا المرأة وحقوق الإنسان ليس جديدا على المستوى الدولى ، أو على مستوى المنطقة العربية . وحماية حقوق النساء كان ومازال مكونا رئيسيا على أجندة جهود التنمية ، غير أن متابعة تطور هذا الاهتمام يوضح اختلافا فى جدول الأعمال والفاعلين فيه . هناك اهتمام بدأ فى القرن التاسع عشر بتعليم الفتيات ، ثم تبلور هذا الاهتمام فى القرن العشرين ، وشهدت الفترة الأولى مشاركة للمرأة فى التطلعات القومية نحو الاستقلال ، كما كانت هناك مطالب واضحة لم يتحقق - حتى الآن - عدد منها فى بعض البلدان العربية (١) .

وخلال الخمسينيات والستينيات تغيرت الحركة الداعية لتحرير المرأة من كونها تعبر عن تطلعات مجموعات تقدمية تتكون من نساء النخبة المنخرطات فى حركات التحرر الوطنية ، إلى حركة تم وضعها فى جدول أعمال الدول كجزء من خطط التنمية الشاملة للأمة . وكانت هذه الفترة التى حصلت فيها كثير من الدول

العربية على الاستقلال ، واتخذت خطوات طموحة لخلق هويات وطنية ، وتحديث الدولة ، وأصبح إصلاح وتغيير واقع المرأة جزءا لا يتجزأ من خطط هذه الدول . شهدت هذه الفترة أيضا "تبنى دول كثيرة دساتير ومواثيق جديدة ، تشمل النساء كمواطنين متساوين" ، واستفادت النساء من الاستثمارات فى التعليم والصحة وفرص العمل وقوانين العمل وإنشاء المؤسسات التى ترعى شئون المرأة . ولم تكن مشاركة الدول العربية على ذات المستوى فيما سبق من إنجازات ، فمنها من تبنى سياسات تقدمية ، ومنها من لم يجد دوافع حقيقية لاستهداف التغير الاجتماعى [٢] .

وهناك جذور لهذه الجهود فى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى نصت على حقوق الإنسان ، ومبادئ عدم التمييز والتى تضمنتها المواثيق الدولية كميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨) ، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والمواثيق الدولية الخاصة بالمرأة ، وفى مقدمتها "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" ، والإعلان العربى لحقوق الإنسان وما اشتمل عليه من مواد تتناول حقوق المرأة ، إضافة إلى مقررات المؤتمرات الدولية : (بكين (١٩٩٥) ، وبكين + ٥ ، وبكين + ١٠) ، هذه المقررات التى تعمل كأجندات للتصحيح ، وتحقيق المساواة والنهوض بالمرأة ، وتوفير الأمن الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والثقافى والبيئى لها .

وتمثل اتفاقية "رفع كل أشكال التمييز ضد المرأة" * حجر زاوية على طريق ترسيخ مقاييس دولية ، بالإضافة إلى بيان الألفية الثالثة ، والأهداف التنموية للألفية (مثل زيادة نسبة تمثيل النساء فى البرلمانات الوطنية ، وإنشاء منظمة المرأة العربية ، والدور المتنامى للجمعيات الحكومية) .

* "Convention of the Elimination of all Forms of Discrimination against Women" (CEDAW).

ومنذ نهاية الثمانينيات برز منظور جديد لتناول المسائل المتعلقة بالمرأة ، حيث أصبح من الواضح أن العمل مع النساء وحده ليس كافيا لتحقيق التغيير ، إذ إن الرجال والمجتمع بأكمله لابد وأن يكون مسئولا عن المبادرة بالتغيير . ويذكر أن الدول العربية تبنت الأهداف التنموية للألفية الثالثة . وقد كان التأكيد أولا على مساواة النساء فى التنمية ، ثم أصبح الاهتمام الآن بالحاجة إلى آليات مؤسسية للنهوض بالمرأة ، وإدماج المساواة فى النوع الاجتماعى فى المؤسسات والسياسات والخطط . ومع حلول منتصف التسعينيات كانت قد ترسخت مركزية المجتمع المدنى فى دعم حقوق المرأة الإنسانية [٣] .

وبالعودة إلى اتفاقية رفع كل أشكال التميز ضد المرأة (السيداو) ، فقد لعبت هذه الاتفاقية دورا كبيرا فى بناء الجذور الدولية للاهتمام بقضايا تمكين المرأة . ومن إجمالى الدول العربية وقعت على الاتفاقية ست عشرة دولة هى : الجزائر ، وجزر القمر ، ومصر ، والعراق ، والأردن ، والكويت ، ولبنان ، وليبيا ، والمغرب ، وتونس ، واليمن ، والسعودية ، وسوريا ، والبحرين ، وجيبوتى ، وموريتانيا .

وتعتبر هذه الاتفاقية ومنهاج عمل بكين من أهم الالتزامات الدولية فى مجال تحقيق تمكين النساء . وقد وصفت الاتفاقية بأنها "آلية دولية محددة ، تستوجب احترام ومراقبة الحقوق الإنسانية للنساء ، فهى عامة من جهة إمكانية التحقيق ، وشاملة من حيث النطاق ، وملزمة قانونا من حيث الشخصية" [٤] .

وقد وقعت كل دول العالم – ما عدا ٢٦ دولة فقط – على هذه الاتفاقية جاعلين منها – كما يقول تقرير الأمم المتحدة "نساء العالم" – ثانى أكبر معاهدات حقوق الإنسان التى لاقت توقيعا بهذا الاتساع بعد اتفاقية "حقوق الطفل" . ويلقى هذا التقرير سالف الذكر الضوء على أوجه معاناة المرأة الحالية ، والتى يتمثل أهمها فى استمرار نسب تمثيل النساء فى الحكومات والأحزاب السياسية ومواقع صنع القرار فى أدنى مستوى لها ، إضافة إلى أشكال العنف المتباينة ،

ومعاناة النساء جراء الحروب والنزاعات المسلحة [٥] .

وتجدر الإشارة إلى أن من بين الست عشرة دولة عربية الموقعة على الاتفاقية تحفظت "٦" دول على المادة "٢" والتى تتناول الإجراءات غير التمييزية . وتحفظت ١١ دولة على المواد "٩" و "١٦" و "٢٩" (والتى تتناول الجنسية ، والمساواة فى الزواج والأسرة ، والتحكيم بين الدول) ، كما تحفظت "٦" دول على المادة "١٥" التى تتناول المساواة أمام القانون ، وحرية اختيار المسكن ، وتحفظت دولة واحدة (الكويت) على المادة رقم ٧ بند أ ، والتى تتناول الحياة العامة والسياسية .

وكانت مصر هى أول الدول العربية التى صدقت على الاتفاقية ، تليها اليمن وتونس والعراق وليبيا . وكانت آخر الدول التى انضمت إلى الاتفاقية هى موريتانيا والبحرين وسوريا .

وهناك مستويات ثلاثة لمناقشة أوضاع المرأة العربية :

- مستوى السياسات التى يتعين أن تصاغ وفق الالتزامات الدولية .
- ومستوى الخطط والإجراءات العملية على مستوى كل دولة عربية .
- ومستوى الإنجازات والتحديات على مستوى الحياة اليومية للنساء .

وتشهد السياسات تقدما فى مواجهة الحاجات وبناء القدرات ، غير أن ترجمتها إلى خطط وإجراءات تواجهه صعوبات تشكل ضغوطا على المرأة فى كل مجالات المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتعطل الخطوات الرسمية لإرساء مبادئ المواطنة المتساوية أو التامة .

الحقوق الدستورية للمرأة فى المنطقة العربية

بداية ، فإن الدساتير – فى حد ذاتها – ليست آلية كافية لتحقيق العدالة ، كما أن القوانين المعبرة عنها ليست هى أيضا الطريق لتحقيق هذه العدالة ، وذلك لأن هذه النتيجة لا تتحقق إلا إذا تم تفعيل هذه القوانين ، وإيجاد الآليات التى

تجعلها كذلك ، هذا بالإضافة إلى وجود أشخاص مؤهلين للقيام بها ، ولديهم حس عال نحو العدالة وتفهم مشكلات المجتمع والأسرة ، وما حدث من تحول على واقع كل فرد فيها . كما تحتاج العدالة إلى وعى مجتمعى يتفهم هذه الحقوق التى تؤكد عليها مؤسسات التنشئة ، وإعلام واع بعدالة التغيرات ، وسلامة مرجعيتها التشريعية .

وتجدر الإشارة إلى أن دساتير أغلب الدول العربية تكفل المساواة بين الرجال والنساء ، إلا أن إقرار هذه المساواة فى الدستور لا يتضمن تحقيقها على أرض الواقع . هناك الحقوق ذاتها ، وهناك وسائط الحصول على هذه الحقوق . وتشكل الحقوق فى مجالات الصحة والتعليم والحماية والتوظيف العلاقة بين المواطنة والأمن ، ويضاف إليها المشاركة السياسية والاجتماعية الكاملة ، والقدرة على الدخول إلى أسواق العمل ، والحصول على دخل .

ورغم أهمية رصد التباينات بين الدول العربية فى هذه المجالات جميعا ، فإن تناولها سيتم فقط على مستوى إجمالى يعبر عن الدول العربية جميعا ، وسيعطى اهتماما تفصيليا للمشاركة فى الحياة العامة والسياسية .

يشمل العرض التالى موقف الدساتير العربية * من المبادئ والحقوق التالية [٦] :

١ – مبدأ المساواة بين المرأة والرجل

٢ – الحق فى الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعى

٣ – الحق فى التعليم

٤ – الحق فى الرعاية الصحية

٥ – حق الملكية

٦ – حرية التنقل

* تجدر الإشارة إلى أن ما تم عرضه من دساتير هو فقط ما اشتملت عليه موسوعة تشريعات المرأة العربية الصادرة عن جامعة الدول العربية .

٧ – الحق فى تكوين أسرة

٨ – الحق فى العمل

٩ – المشاركة فى الحياة العامة والسياسية

١ - مبدأ المساواة بين المرأة والرجل

أشارت موسوعة وضع المرأة فى التشريعات العربية إلى هذا المبدأ فى دساتير ١٨ دولة عربية * . وقد نصت دساتير هذه الدول جميعا على مبادئ تقرّ : أن المواطنين أمام القانون سواء ، وأنه لا تمييز بينهم فى الحقوق والواجبات . وتضيف السودان : "والمساواة فى وظائف الحياة العامة" ، كما تضيف المملكة الأردنية الهاشمية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية : "المساواة والعدالة ، وتوفير الأمن والطمأنينة ، وتكافؤ الفرص" ، ويشترك الدستوران المصرى واليمنى فى إقرار هذا الحق الأخير .

ورغم أن جميع الدساتير تتحدث عن مجمل السكان ، وتشير إليهم بـ : جميع المواطنين ، أو جميع الناس ، أو جميع الأفراد ، فإن دستور الجزائر ينص على : "ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات فى الحقوق والواجبات ، وإزالة العقبات التى تحول دون مشاركة الجميع فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية" .

أما دستور جمهورية مصر العربية ودستور اليمن فقد أضاف كل منهما : "ما للنساء من حقوق وواجبات على ضوء ما تكفله وتوجبه الشريعة" .

ومن المفترض أن إقرار مبدأ المساواة يترتب عليه مساواة فعلية فى كل الحقوق والواجبات وفيما تسفر عنه هذه المساواة من مواقع فعلية ومشاركة مساوية للمرأة فى كل جوانب الحياة ، وفيصل ذلك هو قراءة واقع الحال كما سيرد فى ثنايا العرض .

* المملكة الأردنية الهاشمية ، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، السودان ، سوريا ، الصومال ، العراق ، عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، اليمن .

٢ - *الحق فى الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعى*

اشتملت دساتير ١٧ دولة عربية * على مواد تشير إلى التكافل الاجتماعى والضمان الاجتماعى ، وحقوق المواطنين فى حالات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة ، وخدمات التأمين الاجتماعى والصحى ، ومعاشات العجز والشيخوخة . وما اشتملت عليه الدساتير من نصوص فى هذا المجال هو حديث يشمل المواطنين جميعا .

٣ - *الحق فى التعليم*

تنص دساتير ١٩ دولة عربية ** على كفالة التعليم لجميع المواطنين ، وهو فى الغالب إلزامى فى المرحلة الابتدائية ، ومجانى فى بعض أو كل مراحله . وينص عدد من هذه الدساتير على أهمية القضاء على الأمية .

التعليم إذن حق لجميع المواطنين تكفله الدولة ، وتوفره مجانا على الأقل فى المرحلة الإلزامية فى المؤسسات الحكومية .

ويمكن القول إن إنجازات كثيرة تحققت فى هذا المجال ، مع تفاوت الإنجاز بين الدول وبعضها ، وفى داخل كل دولة بين أقاليمها ، كما يلاحظ تأثر هذا الإنجاز بالأوضاع الاقتصادية السائدة فى كل دولة .

ويشير التقرير الصادر عن "الإسكوا" عام ٢٠٠٥ بعنوان "الأهداف الإنمائية للألفية فى المنطقة العربية" إلى أن البيانات الموزعة حسب النوع الاجتماعى فيما يتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق المدرسى ، توضح تقدما بالنسبة للمرأة فى المنطقة العربية . ويصل معدل القيد الإجمالى للفتيات إلى ٨٥٪

* الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، الجزائر ، چيبوتى ، السعودية ، السودان ، سوريا ، الصومال ، العراق ، سلطنة عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، ليبيا ، مصر ، موريتانيا ، اليمن .

** الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، الجزائر ، السعودية ، السودان ، سوريا ، الصومال ، العراق ، سلطنة عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب، موريتانيا ، اليمن .

فى أكثر من نصف البلدان العربية ، وأكثر من ٧٠٪ فى ثلاثة أرباع تلك الدول ، ثلاث دول عربية فقط : (چيبوتى ، واليمن ، والسودان) لاتزال تواجه حرمان أكثر من نصف الفتيات من التعليم الابتدائى (٧) .

يسهم فى هذه الأوضاع الاتجاه نحو تعليم الفتاة ، وانتشار الفقر ، وعدم توافر أو عدم فاعلية برامج محو الأمية ، والزواج المبكر ، وإرباك الفتاة بأعباء الأسرة – لاسيما فى الريف – منذ طفولتها .

وتشير دراسة أجريت عام ٢٠٠٥ على ٧٨ دولة – منها أربع دول عربية فقط – إلى مقياس لتمكين المرأة يشمل عدم المساواة فى المشاركة الاقتصادية وما يتصل بها من صنع القرار ، والمشاركة السياسية وما يرتبط بها من وضع السياسات والسيطرة على الموارد الاقتصادية . ظهر من هذا المقياس أن جميع الدول العربية جاءت فى آخر المجموعة ، رغم أنها حققت نسبا ممتازة فى مؤشر تكافؤ الجنسين فى الالتحاق بالمدارس ، إلا أن لديها تصنيفا منخفضا وفقا لمقياس تمكين المرأة ، الشئ الذى يعنى أن مكاسب تكافؤ الجنسين فى الإلمام بالقراءة والكتابة لم تترجم إلى تمكين أكبر للمرأة فى القوة العاملة ، أو المشاركة السياسية (٨) .

٤ - الحق فى الرعاية الصحية

تشير دساتير * ١٦ ** دولة عربية إلى الصحة باعتبار صيانتها وحمايتها من مهام المجتمع والدولة ومسئولياتهما ، كما أنها تعتبر الصحة حقا لجميع المواطنين . هى إذن تعطى الاهتمام بهذا الحق دون تخصيص لأحد ، فهو حق للجميع . وينسحب مفهوم الصحة على الصحة والسلامة البدنية والنفسية ، وما يتضمنه مفهوم الصحة الإنجابية من قدرة على التحكم فى الإنجاب ، وحرية

* موسوعة التشريعات العربية ، ص ص ٣٤-٣٦ .

** الدول المشار إليها هى : الإمارات ، البحرين ، الجزائر ، السعودية ، السودان ، سوريا ، الصومال ، العراق ، عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، ليبيا ، مصر ، اليمن ، موريتانيا .

الاختيار ، والسلامة من الأمراض المنقولة وراثيا .

وبهذا المعنى السابق فإن قضية العنف هى فى لب وصميم حماية الإنسان – المرأة هنا تحديدا – من أشكال العنف المتباينة ، والتى تهدد صحتها النفسية والبدنية ، بل وقد تهدد حياتها بجملتها . ويمارس العنف داخل الأسرة من قبل الزوج والأب ، وباقى أفراد الأسرة ، كما يمارس فى المجتمع ومؤسساته . ومن أشكاله المتعددة : الإكراه فى الزواج ، والزواج المبكر ، والزواج من مسنين ، واساءة استخدام الحق فى تعدد الزوجات ، والطلاق ، وحالات الاغتصاب ، وختان الإناث فى بعض الدول العربية . وهناك اتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء . ويتخذ فى المجتمع صورا متعددة ، نذكر منها السب والمطاردة ، والمضايقة التى تتعرض لها النساء فى الشارع ، والتحرش الجنسى فى أماكن العمل والمواصلات . وهناك عنف اقتصادى وعنف قانونى .

يبدو العنف الاقتصادى فى حرمان المرأة من مجالات عمل معينة ، أو تحجيمها فى مهن لا تدر دخلا كبيرا ، أو حرمانها من الوظائف العليا . ويبدو العنف القانونى فيما يمكن أن تحمله القوانين من تمييز ، لا سيما فى قانون العقوبات ، أو فى تجاهل القوانين نفسها لبعض الأمور التى تمس حياتها داخل الأسرة أو فى المجتمع .

وتعد تونس رائدة بين الدول العربية فى هذا المجال ، حيث وضعت قوانين وعقوبات على البغاء ، وجريمة الضرب داخل الأسرة ، ووضعت نظاماً لرجال الشرطة يلتزمون به ، وتشدد سوريا فى معاقبة جرائم الاغتصاب والاعتداء على قاصر ، والخطف والدعارة . كما تعاقب مصر بالإعدام على الخطف إذا اقترن بالاغتصاب . وتفتقر الدول العربية إلى الأجهزة والآليات داخل مؤسسات الدولة لمواجهة ظاهرة العنف ، وربما تكون تونس هى الدولة العربية الوحيدة التى أنشأت خلية فى وزارة الداخلية تعنى بشئون المرأة التى تتعرض للعنف . كما أنشأت مصر عدداً من دور الإيواء وخطا ساخنا ومساعدة من الجمعيات

الأهليـة . وهـناك مطالبـات الآن فى عـدد من الدول (تونس ، لبنان ، فلسطين ، الجزائر ، الصـومـال ، سـوريا ، مـصـر) بإدراج المواد المتعلقة بحـقوق الإنسـان وحقوق المرأة فى المناهج والبرامج ، والمطالبة بتعديل القوانين ، وإدراج نصوص محددة لمواجهة العنف ، والتوعية القانونية للمرأة (المغرب ، والأردن ، ومصر ، والبحرين) ، وتتجه الجهود إلى خلق مناخ رافض لهذه السلوكيات وجعلها فى حكم الجرائم [٩] .

٥ - حق الملكية *

نصت دساتير ١٩ دولة عربية ** على أن حق الملكية مكفول للجميع ومصان ولا مساس به إلا بحكم قضائى وتعويض .

وتعطى دساتير ١٢ دولة عربيـة *** الحق لجميع المواطنين فى مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من شئون .

ومناقشة حق الملكية يستدعي التعرف على النسبة التى تتمتع بها المرأة العربيـة من الموارد المتاحـة (الأرض ، ورءوس الأمـوال ، والأسـهم والسندات ، والعقارات ، والماشية ... إلخ) ، وهى جميعا نسب تحتاج إلى التوقف عندها ؛ نظرا لضآلتها فى بعض البلدان ، مما قد لا يتسع الحديث عنه فى هذه الورقة .

ومن المسائل الخلافية فى إطار الممتلكات مسألة الميراث . وتحتكم هذه المسألة فى البلدان العربية إلى الشريعة الإسلامية ، غير أن هناك حالات تحرم فيها الأعراف والتقاليد المرأة من الميراث ، رغم ما يشتمل عليه الدستور والقانون من نص على هذا الحق . وتبرر هذه الأعراف والتقاليد التمييز لصالح الرجل على

* موسوعة التشريعات العربية ، ص ص ٤٥-٥٠ .

** الدول المشار إليها هى : الأردن ، الإمارات ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، جيبوتى ، السعودية ، سوريا ، الصومال ، العراق ، عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، موريتانيا ، اليمن .

*** الدول المشار إليها هى : الأردن ، الإمارات ، البحرين ، السعودية ، الصومال ، العراق ، عمان ، قطر ، الكويت ، مصر ، موريتانيا ، اليمن .

أساس مسئوليته عن الأسرة ماليا ، وكثيرا ما يبرهن الواقع العملى على عدم صحة هذه الافتراضات ، إضافة إلى موقف التقاليد والعرف من أهمية الاحتفاظ بالأرض فى الأسرة ، فلا تذهب لغريب (الغريب هنا هو الطرف الآخر عندما تتزوج الفتاة) (١٠) .

٦ - الحق فى تكوين أسرة *

تنص دساتير ١٥ دولة عربية ** على الحق فى تكوين أسرة ، وتعتبر الأسرة أساس المجتمع ، تسعى القوانين لحماية كيانها الشرعى ، وتركز هذه الدساتير على حماية الأمومة والطفولة .

وينص دستور جمهورية السودان – إلى جانب ما سبق – على "تحرير المرأة من الظلم فى أى من مقاصد الحياة وأوضاعها ، وتشجيع دورها فى الأسرة والحياة العامة" (مادة رقم ١٥، دستور ١٩٩٨) . وهو نص لاشك يحتاج إلى التعرف على آليات هذه الحماية من الظلم ، وتحديد أشكال هذا الظلم التى سعى الدستور إلى تحريرها منه .

وتشتمل "الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان ، الصادرة فى عام ١٩٨٨ للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" على هذا النص التقدمى : "إن أبناء المجتمع الجماهيرى متساوون رجالا ونساء فى كل ما هو إنسانى ، ولأن التفريق فى الحقوق بين الرجل والمرأة ظلم صارخ ليس له ما يبرره ، فإنهم يقررون أن الزواج مشاركة متكافئة بين طرفين متساويين لا يجوز لأى منهما أن يتزوج الآخر برغم إرادته ، أو يطلقه دون اتفاق إرادتهما إلا وفق حكم محكمة عادلة ، وأن من التعسف أن يحرم الأبناء من أمهم ، أو أن تحرم الأم من بيتها" .

* موسوعة التشريعات العربية ، ص ص ٦٦-٦٩ .

** الدول المعنية هنا هى : الإمارات ، البحرين ، الجزائر ، السودان ، سوريا ، الصومال ، عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، ليبيا ، مصر ، موريتانيا ، اليمن ، السعودية .

وتتحدث المادة رقم ١١ من الدستور المصرى الصادر فى ١٩٧١/٩/١١، وأيضا دستور البحرين فى المادة ٥ من دستور ٢٠٠٢ على "كفالة الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجال فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية". ويرتبط هذا النص بإدراج ما حدث أو لم يحدث من تغير فى الأدوار التقليدية لكل من الرجل والمرأة فى الأسرة ، حيث يتعذر بل ويستحيل أن تجمع المرأة بين واجباتها فى الأسرة وفى الحياة العامة دون إعادة تقسيم الأعباء ، وإعادة النظر فى الأدوار التقليدية التى درج عليها كل من الرجل والمرأة فى أغلب المجتمعات العربية .

وهناك علاقة وثيقة بين هذه الجزئية التى ترتبط بالأسرة ، وبين قوانين الأحوال الشخصية التى تعطى أو تحرم المرأة الإحساس بالأمان والسلام فيما يفترض أنها متساوية كما تنص الدساتير العربية كلها ، إضافة إلى مراجعة نقدية للقانون الجنائى وما يشتمل عليه من نصوص .

وتجدر الإشارة هنا إلى القانون الذى تبنته الحكومة المغربية والصادر فى ٢٥ يناير عام ٢٠٠٤ حيث يتعرض لمسئوليات الرجل المشتركة فى رعاية الأسرة ، وحق الزوجين فى التصرف فى الأموال المكتسبة أثناء الزواج ، وغيرها من المسئوليات التى تنظم حضانة الأطفال ، وحقوق الطلاق وتعدد الزوجات [١١] .

٧ - *الحق فى العمل ، وفى تولى الوظائف العامة* *

أقرت قوانين معظم الدول العربية ** حق المواطنين جميعا فى العمل دون أن ترد أية إشارة إلى تمييز بين المواطنين بحسب النوع (ذ/أ) ، وكذلك الحال بالنسبة لتولى الوظائف العامة .

* موسوعة وضع المرأة فى التشريعات العربية ، ص ص ٧٠-٧٥ .

** الدول المشار إليها هى : (الأردن ، الإمارات ، البحرين ، الجزائر ، جيوتى ، السعودية ، السودان ، سوريا ، الصومال ، العراق ، عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، اليمن) .

غير أن تحفظا وضعته ليبيا فى المادة رقم ٢٨ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩١ : "للمرأة الحق فى العمل الذى يناسبها ، وألا توضع فى موضع يضطرها للعمل بما لا يناسب طبيعتها". ومسألة الطبيعة هذه باب واسع للخروج منه إلى تحفظات كثيرة على عمل المرأة .

والحديث عن الوظائف العامة وحق المرأة فى تقلدها دون قيود يفتح المجال للحديث عن مشاركة المرأة فى الحياة العامة والسياسية . ويتم فى هذه الجزئية مناقشة المرأة والعمل أولا ، ثم المرأة ومجالات العمل العام ثانيا .

فيما يتعلق بالعمل

بصفة عامة ، فإن حق المساواة فى العمل ، وحق العمل نفسه عليه تحفظات كثيرة فى العالم العربى بالنسبة للمرأة . ويوضح المتاح من البيانات انخفاض نسبة مشاركة النساء فى قوة العمل قياسا بنسبة مشاركة المرأة فى العمل على مستوى العالم . وتشكل العمالة النسائية ٢٨٪ فقط من إجمالى القوة العاملة عام ٢٠٠٣ ، وترتفع بطالة النساء العربيات إلى ١ر١٧٪ مقابل ٦ر١٠٪ للرجال . وفى بعض الدول – مثل اليمن – تصل العمالة النسائية فى الزراعة إلى ٨٨٪ من إجمالى القوة العاملة فى الزراعة غير أن القضية هنا ترتبط بالأجر المتحصل من هذا العمل . وتعرقل التقاليد الأسرية عمل النساء فى بعض المجالات ، رغم التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بمنظمة العمل الدولية ، واتفاقية السيداو ، واتفاقية الأجر المتساوى . غير أن النساء العربيات مازلن غير ممثلات بطريقة ملائمة فى مستويات العمل المختلفة ، ولا فى مستويات صنع القرار [١٢] .

وينظر إلى قدرة النساء على كسب الدخل باعتباره مصدرا للشعور بتحقيق الذات ، وامتلاك الصلاحيات التفاوضية ، وفرص ممارسة الاختيارات فى كل جوانب الحياة . وفى غياب التقدير العادل لعمل النساء فى الأسرة (أى العمل غير المدفوع الأجر) يبقى التوظيف مدفوع الأجر هو الوسيلة الوحيدة للحصول على نصيب من مساهمتهن فى التنمية .

٨ - حق المرأة فى المشاركة السياسية والوظائف العامة فى الدساتير والقوانين العربية

تعد المشاركة السياسية أحد أهم الحقوق التى يشملها الحديث عن تولى الوظائف العامة . ولقد وضع منهاج بكين هدفا أوليا تمثل فى وصول المرأة لمواقع صنع القرار بنسبة ٣٠٪ كخطوة أولى لتحقيق الهدف المتمثل فى الوصول بهذه النسبة إلى ٥٠٪ بدلا من المتوسطات العالمية الحالية التى لا تتعدى نسبة ١٤٪ . كما دعت اتفاقية "السيداو" إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة فاعلة للمرأة فى مراكز صنع القرار ، وأهمية مراعاة البعد النوعى فى مختلف الجهود التى تبذلها الأمم المتحدة بصدد منع النزاعات وحلها (١٣) .

وتعد المشاركة السياسية للمرأة إحدى القضايا التنموية الأساسية على اعتبار أن فرص المشاركة السياسية تمكن المرأة من التأثير فى قضايا السياسات العامة ، وإدارة شئون الدولة والمجتمع .

وتجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة تمثيل للمرأة فى برلمانات العالم عام ١٩٩٩ هى السويد (٤٣٪)، تليها مجموعة الدول التى تشكل نسبة تمثيل المرأة فيها من ٣٠٪ إلى ٣٧٪ ، وهى : الدنمارك ، وفنلندا ، وهولندا، والنرويج ، وايسلندا وجنوب إفريقيا . وتنخفض النسبة مابين ٢٠٪ و٣٠٪ فى كل من : نيوزيلاندا ، وكوبا ، وفيتنام ، واستراليا ، وموزمبيق ، وسيشل ، وبلچيكا ، وموناكو ، والصين ، وناميبيا ، وكندا . وتقل النسبة عن ٢٠٪ فى باقى دول العالم لتصل إلى أدناها وهى ٣٪ فى المنطقة العربية ، ولا يوجد تمثيل للمرأة ، أو ربما يغيب البيان عن هذا التمثيل فى دول عديدة ، مثل : جيبوتى ، والنيجر، ونيجيريا ، والصومال ، وتوجو ، وباربادوس ، وجرينادا ، وبنما، وأفغانستان ، وأرمينيا ، وبروناى وميانمار ، والسعودية ، والإمارات العربية المتحدة ، والبوسنة والهرسك ، وأستونيا ، وبيلاروس ، وغيرها (١٤) .

والغريب فى الموضوع أن من الدول التى لديها نسبة تمثيل عالية للمرأة فى

برلماناتها من لم توقع على اتفاقية "رفع كل أشكال التمييز ضد المرأة" ، وليس لديها خطة أو برنامج تنفيذى لها مثل موناكو ، ومنها من وقّع ولكن ليس لديه برنامج تنفيذى ، مثل جنوب إفريقيا وسيشل .

وعلى مستوى الدول العربية ، لايزال مستوى المشاركة السياسية للمرأة فى أدنى مستوياته . ويرصد الآن زيادة فى نسبة تمثيل المرأة العربية فى برلمانات بعض الدول ، لاسيما فى ظل تطبيق بعض الدول نظام الحصص كما هو الحال فى المغرب ، والأردن ، وتونس [١٥] . وبما أن تمثيل المرأة فى الأحزاب السياسية ونقابات العمال مازال ضئيلا ، فلا يزال تمكين المرأة فى المنطقة يتطلب جهودا كبيرة . والواقع أن التمكين السياسى للمرأة يجب أن يتجاوز التعيين الرمزى فى منصب سياسى ، لينطوى على مستويات فعلية فى مجال صنع القرار ووضع السياسات . ويجرى فى الأردن وتونس والجزائر وجيبوتى والسودان والعراق وفلسطين والمغرب تنفيذ أساليب مختلفة لنظم الحصص ، أو تعيينات سياسية فى مناصب وزارية لتعزيز قدرة المرأة على المشاركة بفاعلية فى الأنشطة السياسية . وتثبت التجارب فى هذه الدول أن هذا النظام يمثل بالفعل آلية جيدة لزيادة التمثيل النسائى فى الكيانات التشريعية المختلفة [١٦].

ويمكن تصنيف الدول العربية إلى مجموعات – بحسب الموقف من تقنين حقوق المرأة السياسية – على النحو التالى[١٧] :

أولا : دول ليست لها دساتير أو قوانين تنظم وتقّر الحقوق السياسية للمواطنين ، وهو ما يشمل المرأة والرجل معا (ومثالها السعودية) . ولقد وقعت السعودية فى أغسطس عام ٢٠٠٠ على اتفاقية "السيداو" ، ولكنها تحفظت على بنود الاتفاقية التى رأت أنها تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية . وتظل المسائل القانونية الخاصة بالنساء فى سلطة المحاكم الشرعية التى تنفذ قراراتها أو أحكام الشريعة . ويتم الفصل بين الجنسين فى جميع أماكن العمل ، وكافة الاجتماعات العامة ، ولا تستطيع النساء الحصول على رخصة قيادة

السيارة . ولا يوجد حاليا نشاط نسائى سياسى منظم . وقد جاء فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أن المرأة السعودية تعانى من عدم الاعتراف بالأهلية القانونية والمدنية .

غير أن ذلك لم يمنع من تواجد المرأة السعودية فى أكثر من موقع عام ، حيث توجد إمراتان بين أعضاء مجلس الشورى . وفى صيف عام ٢٠٠٠ عينت الأميرة الجوهرة بنت فهد وكيلا مساعدا لشئون التعليم ، و هذا أعلى منصب حكومى شغلته امرأة فى تاريخ المملكة . وفى فبراير ٢٠٠٤ وافقت السلطات السعودية على السماح للمحاميات السعوديات بمزاولة مهنة المحاماة داخل مكاتب المحاماة ، ولكن دون الترافع أمام المحاكم ، حيث يقتصر ذلك على الرجال . ورغم تصريح رئيس اللجنة العامة للانتخابات بأن النظام لايمنع مشاركة المرأة ، فإنه لم يسمح للمرأة بالمشاركة فى الانتخابات البلدية ؛ بحجة أن ضيق الوقت لم يسمح بذلك . وبناء على هذه التصريحات أعلنت مجموعة من الناشطات السعوديات ترشيحهن فى الانتخابات القادمة مطالبين بتخصيص مقاعد للمرأة . ومازال أمام المرأة السعودية الكثير فى مجال المساواة بين الجنسين حتى تتمكن من تحقيق أهداف الاتفاقية التى وقعت عليها ، ورغم ذلك فقد رحبت منظمة العفو الدولية بانضمام السعودية إلى الاتفاقية .

ثانيا : دول تقر الحقوق السياسية للمواطنين ، ولكنها تستثنى المرأة صراحة (نموذج قطر) . حيث تنص المادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٠ على أنه : "يتمتع بحق الانتخاب كل قطرى من الذكور البالغين من العمر ١٨ سنة ميلادية كاملة ...." ، وهذا برغم وجود المادة رقم ٣٥ فى دستور عام ٢٠٠٣ تنص على "المساواة الكاملة للمواطنين أمام القانون وبدون تمييز" .

غير أن هذا لم يمنع من تعيين أول امرأة خليجية فى منصب وزيرة التربية عام ٢٠٠٣ ، وتم تعيين سيدة نائبة لرئيس المجلس الأعلى لشئون الأسرة عام ٢٠٠٢ ، ومقررة خاصة للجنة التنمية الاجتماعية بالأمم المتحدة المعنية بالإعاقة

للفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ . بالإضافة إلى امرأتين فى مناصب دولية بالأمم المتحدة .

ثالثا: دول عربية نالت فيها المرأة حقها فى التصويت والترشيح للانتخابات ، وتولت فيها مسئوليات سياسية وإدارية عليا دون أن يكون ذلك فى نطاق دساتير ، ومثالها: سلطنة عمان ، وليبيا ، والإمارات والسودان [١٨] .

وقد تم بالفعل فى سلطنة عمان تعيين خمس سيدات فى منصب القضاء كمدعيات عامات ، كما أصدر السلطان قابوس عدة مراسيم بتعيين وزيرات للتنمية الاجتماعية ، والسياحة ، والتعليم العالى ، إضافة إلى تولى حقائب الخارجية والدفاع والمالية . وتعد سلطنة عمان أول دولة خليجية تمنح المرأة حق التصويت والترشيح .

ومن الوظائف العامة التى تقلدتها المرأة فى سلطنة عمان :

- انخرطت فى سلك الشرطة والأمن منذ عام ١٩٧٢ .
- تم تعيين أول سفيرة للسلطنة فى هولندا عام ١٩٩٩ .
- تقلدت واحدة وظيفة قائد طيارة .
- تولت سيدة منصب رئيس المراكز الإعلامية للأمم المتحدة فى ٢٠٠٣/٧/١٩ ، وهى أول امرأة عربية تتولى هذا المنصب .
- وفى عام ٢٠٠٣ بلغ عدد المرشحين ٥٠٩ مرشحين من بينهم ١٥ سيدة ، لم تفز منهم سوى إثنتين . بينما فى عام ٢٠٠٠ تنافست ٢١ امرأة على شغل ٨٢ مقعدا ، مما يشير إلى تراجع من جانب المرأة عن الترشيح .

أما ليبيا : فإن ما جاء فى الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان الصادرة عام ١٩٨٨ ينص على أن : "أبناء المجتمع الجماهيرى يرفضون التفرقة بين البشر بسبب لونهم أو جنسهم أو دينهم أو ثقافتهم" . "وأن أبناء المجتمع الجماهيرى متساوون رجالا ونساء" .

وقد شغلت المرأة الليبية عدة مناصب : وزيرة تعليم ، وزيرة الإعلام ، نائب

رئيس البرلمان ، أمينات مساعدات للجان الشعبية بالبلديات ، ثم حاليا أمينة الشئون الاجتماعية بأمانة مؤتمر الشعب العام . وأيضا منصب الأمين المساعد لجامعة الدول العربية ، والمندوبة الدائمة لبعثة الجماهيرية العظمى لدى الأمم المتحدة بجنيف فى سويسرا ، بالإضافة إلى السفيرات والعاملات بالسلك الدبلوماسى . ومنذ افتتاح الكلية العسكرية للبنات عام ١٩٧٩ "تخرجت آلاف الضابطات اللاتى التحقن بمختلف فروع القوات المسلحة .

وينص دستور الإمارات المؤقت على شروط عضوية المجلس الوطنى الاتحادى ، لايظهر فيه ما يشير إلى إمكانية إشراك المرأة فيه . ودليل ذلك عدم وجود عضوة فى هذا المجلس الذى يضم ٤٠ عضوا يمثلون السبع إمارات ، بالرغم من وعد سابق بتعيينهن بصفة مراقب تمهيدا للتعيين بصورة أصلية ، ويرجع هذا الوعد إلى عام ١٩٩٨. ورغم ذلك توجد خمس نساء فى المجلس الاستشارى للبرلمان المحلى للإمارات . وتتولى المرأة الإماراتية إدارة الشركات فى قطاعات التجارة والصناعة والمضاربات المالية والخدمات العقارية ، كما توجد ٢٣ دبلوماسية بينهن وزيرات مفوضات . هذا بالإضافة إلى قيام القوات المسلحة والشرطة النسائية فى الإمارات بتوظيف المرأة ، ويوجد منهن نساء ضمن القوات المسلحة ، وتنخرط المرأة الإماراتية فى صفوف القوات النظامية بالقوات المسلحة والشرطة والجمارك .

ولا يوجد فى قوانين الانتخاب فى السودان ما ينم عن إشراك للمرأة فيها ، رغم إقرار المادة رقم ٢١ من دستور عام ١٩٩٨ على "المساواة بين جميع الناس فى الحقوق والواجبات ، وفى وظائف الحياة العامة .." .

ورغم ذلك فإن المرأة السودانية تشغل ١٢ مقعدا فى المجلس الوطنى (البرلمان) ، وتم تعيين مستشارة لشئون المرأة فى منصب وزارى عام ٢٠٠٠ ، وتشغل المرأة السودانية عدة مناصب فى القضاء .

رابعا : دول عربية لديها دساتير وقوانين تنص على حق المرأة فى المشاركة

السياسية : (تونس ، مصر ، البحرين ، سوريا ، العراق ، الأردن ، المغرب ، الجزائر ، لبنان ، اليمن) ، ورغم ذلك فإن تواجد المرأة على ساحة المشاركة السياسية مازال فى أغلبها ضعيفا جدا [١٩] .

فى اليمن : ومع إعلان دولة الوحدة – منحت المرأة حق الانتخاب كمرشحة وناخبة ، وحق عضوية الأحزاب . وعندما قامت الوحدة فى مايو ١٩٩٠ بين الشطرين كان البرلمان الموحد يضم عشر سيدات . وفى انتخابات ١٩٩٧ انخفض العدد إلى إمرأتين ، وهى مشاركة رمزية أكثر منها مشاركة فعلية . ومن إجمالى ٦٠٠٠ عضو فى المجالس المحلية لايوجد سوى ٣٥ سيدة .

فى مصر : حصلت المرأة على حقوقها السياسية بمقتضى دستور ١٩٥٦ ، وتنص المادة رقم ٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ : "يجب أن يقيد فى جداول الانتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث" . وتنص المادة ٨ من الدستور المصرى الصادر فى ١٩٧١/٩/١١على أن : "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين" . ورغم ذلك، فإن نسبة وجود المرأة فى البرلمان ٢٪ ، وفى مجلس الشورى ٧ر٥٪ ، وفى المجالس المحلية ٨ر١٪ . وقد كانت المرأة خارج سلك القضاء ، حيث لم تكن هناك سوى قاضية واحدة بالتعيين ، غير أنه تم أخيرا فى أبريل عام ٢٠٠٧ تعيين ٢٩ قاضية أخرى ، هذا رغم وجود سفيرات ووزيرات .

فى الجزائر : تنص المادة ٣ من القانون رقم ٨٩–١٣ سنة ١٩٨٩ : "يعد ناخبا كل جزائرى وجزائرية بلغ من العمر ١٨ سنة كاملة يوم الاقتراع" .

وتنص المادة رقم ٥٠ من دستور ١٩٩٦على أن : "لكل مواطن تتوافر فيه الشروط القانونية أن ينتخب ، وأن ينتخب" .

ورغم مطالبة الأحزاب بترشيح المرأة وانتخابها ، غير أن الواقع يؤكد صعوبة تحقيق هذا المسعى إلا بنسبة قليلة ، ولم يمنع هذا من وجود حزبين من بين ٦٠ حزبا على رأسها امرأة ، وهما: حزب العمال ، و حزب مجد . كما توجد

٣٦ سيدة رئيس جهة قضائية ، و ٣١ نائبة فى البرلمان .

يذكر للجزائر أن المرأة اخترقت مجالات عمل متباينة غير مألوفة ، حيث تخرجت أول دفعة نسائية فى مجال الأمن (تخصص دراجات بخارية) ، كما تسهم كشرطية فى تنظيم حركة المرور ، وتعمل ١٣ امرأة فى مهنة رئيسات محطات القطار .

فى المغرب : تنص المادة رقم ٨ من دستور المغرب الصادر عام ١٩٩٦ على أن : "الرجل والمرأة متساويان فى التمتع بالحقوق السياسية" . "ولكل مواطن ذكرا كان أو أنثى الحق فى أن يكون ناخبا إذا كان بالغا سن الرشد ، ومتمتعا بحقوقه السياسية والمدنية" .

وتنص المادة ٣ من دستور ١٩٩٦على أن :"الناخبين هم المغاربة ذكورا وإناثا البالغون من العمر عشرين سنة شمسية كاملة" .

ولقد شهدت السنوات منذ عام ٢٠٠٢ تطورا ملحوظا فيما يتعلق بدور المرأة داخل المشهد السياسى المغربى . وبدخول ٣٥ امرأة مجلس النواب المغربى (٣٢٥ مقعدا) خلال انتخابات عام ٢٠٠٢ ، أصبح المغرب يحتل المرتبة (٧١) عالميا على مستوى تمثيل النساء فى البرلمان ... وقد كان العدد سيدتين فقط فى انتخابات عام ١٩٩٧ . وقد اعتمدت الجزائر نظام الكوتا مما مكن المرأة من الحصول على هذه المقاعد .

فى تونس : فى الفصل الثانى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ : "يتمتع بحق الانتخاب التونسيات والتونسيون البالغون من العمر عشرين عاما كاملة ...". ويقر الدستور القومى مبدأ المساواة القانونية بين الجنسين فى المادتين ٦ و ٧ ، كما أقرت القوانين اللاحقة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمرأة .

وتشكل النساء نسبة ٢٠٪ فى المجالس البلدية عام ٢٠٠٠ . وبموجب قانون سنّ فى أواخر التسعينيات تم تخصيص ٢٠٪ من مقاعد مجلس النواب والمجالس

البلدية للسيدات ، وتبلغ نسبة النساء فى البرلمان ٥ر١١٪ ، وهناك امرأتان من إجمالى ١٥ عضو فى المجلس الأعلى للقضاء . ولا تتشكل هيئة قضائية تجلس اليوم فى المحاكم إلا وتكون بين أعضائها سيدة . وتعمل عدة سيدات قائدات طائرات فى شركة الخطوط التونسية . وفى عام ٢٠٠٠ أفسح المجال أمامها لتكتسح الميدان العسكرى ، وبات عملها فى الشرطة أمرا مألوفا إلى درجة أن الزائر لتونس لا يرى فى مفترقات الطرق سوى شرطيات ينظمن حركة السير ، ويحظين باحترام كبير من السائقين . وفى عام ١٩٦٨ عينت أول قاضية ، غير أن عدد القاضيات أصبح ٢٩٠ قاضية حتى عام ١٩٩٨، وتشكل النسبة ٢٤٪ ، وهى أعلى نسبة تواجد فى البلدان العربية والإسلامية التى تسمح قوانينها بتعيين قاضيات .

وفى سوريا : يكفل دستور سوريا الصادر عام ١٩٧٣ الحرية الشخصية لجميع المواطنين وجعلهم متساويين أمام القانون فى الحقوق والواجبات ، وتوفير فرص العمل للجميع دون تمييز فى ذلك بين الرجل والمرأة . ولم يرد أى نص يحتكر منصبا معينا للذكور باستثناء منصب الرئيس .

وتصل نسبة النساء فى مجلس الشعب إلى ١٢ ٪ عام ٢٠٠٣ . وهى نسبة تتحقق بقرار سياسى أكثر منها انعكاسا لوضع اجتماعى يشجع على دخول المرأة معترك السياسة أكثر من ذى قبل .

ويشكل النساء من حزب البعث ٩٠٪ من النائبات ، وهن لا ينجحن فى الانتخابات ، بل توضع أسماؤهن ضمن قوائم الجبهة ، ويكون نجاحهن مقدرا سلفا . ويوجد فى سوريا حوالى ١٠٠ قاضية ، أى ما يشكل ١٢٪ من قضاة سوريا . و٢٥٠ مساعدة عدلية . والمرأة أيضا عضوة فى اللجنة المركزية لحزب البعث العربى الاشتراكى .

فى الأردن : تشير المادة رقم ١ من اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة

إلى أن * : "للنساء الحق فى التصويت فى جميع الانتخابات ، بشروط تساوى بينهن وبين الرجال" .

- وتشير المادة رقم ٢ من ذات الاتفاقية إلى أن : "للنساء الأهلية فى أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام ... بشروط تساوى بينهن وبين الرجال" .
- والمادة رقم ٣ من الاتفاقية تشير إلى أن :"للنساء أهلية تقلد المناصب العامة ، وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطنى بشروط تساوى بينهن وبين الرجال دون تمييز" .

وتحدد اللجنة الخاصة أسماء النساء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التى نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين فى الدائرة الانتخابية التى ترشحت فيها . وبالمقارنة بين هذه النسب تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتى حصلن على أعلى النسب فى جميع الدوائر الانتخابية ، وبغض النظر عن الدين أو كونها من دوائر البدو الانتخابية المغلقة . وإذا تساوت النسبة بين مرشحتين أو أكثر تجرى قرعة لاختيار المرشحة الفائزة . ولم تفز امرأة واحدة فى انتخابات ٢٠٠٣ ، غير أنه تم دخول ست سيدات إلى البرلمان بفضل نظام تخصيص مقاعد للنساء . وقامت الحكومة بتعيين امرأة واحدة فى كل مجلس بلدى لم تفز فيه المرأة بطريق الانتخاب .

ومن المجالات العامة التى تشغلها نساء أردنيات :

- تم تعيين سفيرتين فى مطلع الألفية لأول مرة فى تاريخ الأردن .
- ارتفعت نسبة النساء فى سلك القضاء إلى ٨ر٦٪ .
- تم تعيين ٧٩ امرأة فى لجان البلديات .

* اتفاقية بشأن الحقوق السياسية عرضتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للتوقيع والتصديق بقرارها رقم ٦٤٠ (٦-٧) فى ٢٠ ديسمبر١٩٥٢ .

وفى العراق : تنص المادة رقم (٢٠) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية فى عام ٢٠٠٤ على أن : "لكل عراقى تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى قانون الانتخاب أن يرشح نفسه للانتخابات ، وأن يدلى بصوته ... ولا يجوز التمييز ضد أى عراقى لأغراض التصويت فى الانتخابات على أساس الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق أو المعتقد أو القومية أو اللغة أو الثروة أو المعرفة بالقراءة والكتابة .

وتضم الحكومة العراقية التى أعلنت فى مايو ٢٠٠٤ ست وزيرات من مجموع ٣٣ وزيرا ، وتحتل ست سيدات مقاعد فى مجلس بغداد البلدى من أصل ٣٧ مقعداً ، كما تم تخصيص ٢٥٪ من مقاعد البرلمان للمرأة ، ثم زادتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى ٣٠٪ فى أكتوبر ٢٠٠٤ .

ودعا المؤتمر الأول للمرأة العراقية إلى إلغاء باقى القوانين المجحفة بحق المرأة ، مثل قانون "غسل العار" الذى يخفف العقوبة فى جرائم الشرف ، والقانون الذى يشترط سفر المرأة مع محرم .

وفى البحرين : يعبر عن الموقف الرسمى والنظرى أيضا لواقع المرأة البحرينية من الدستور والتشريع ما جاء فيما يلى :

- أمر أميرى رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ : "تعمل الدولة على دعم حقوق المرأة ، وسن التشريعات الخاصة بحماية الأسرة وحماية أفرادها" .
- المادة رقم ١ من المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٢ : "يتمتع المواطنون – رجالا ونساء – بمباشرة الحقوق السياسية فى إبداء الرأى فى كل استفتاء يجرى طبقا لأحكام الدستور ، وانتخاب أعضاء مجلس النواب" .
- المادة رقم ١ من دستور سنة ٢٠٠٢ : "للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة فى الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشيح" .
- وفى ميثاق العمل الوطنى : أمر أميرى رقم ٧ لسنة ٢٠٠١ "المواطنون

متساوون أمام القانون فى الحقوق والواجبات ، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة" .

ولأول مرة فى تاريخ البحرين تم تعيين أربع نساء فى مجلس الشورى عام ٢٠٠٠ . وتشغل امرأة واحدة منصب سفير ، كما تم تعيين أول وزيرة بحرينية للصحة فى أبريل ٢٠٠٤ . ورشحت ٣٤ امرأة نفسها فى انتخابات مايو ٢٠٠٢ غير أنه لم ينجح منهن أحد .

لبنان : تنص المادة ٩٠ من القانون رقم ١٧١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٦ على أن : "كل لبنانى أو لبنانية أكمل الحادى والعشرين من عمره الحق فى أن يكون ناخبا إذا كان يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية" .

وتنص المادة رقم ٧ من دستور ١٩٢٦ على أن : "كل اللبنانيين سواء لدى القانون ، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم" .

وفى واقع الأمر ، فإن مشاركة المرأة فى مواقع صنع القرار لا تتجاوز ٥٪ ، ولا تزيد مشاركتها فى المراكز القيادية فى الأحزاب على ٥٪ أيضا ، ويسيطر الرجال على قيادة هذه الأحزاب ، وأيضا على السلطة التشريعية .

وتفرد الأحزاب القوية – كحزب الله والحزب الشيوعى اللبنانى – منظمات خاصة بالمرأة ، مما يؤدى إلى استبعاد النساء من العمل السياسى المباشر . أما وصول المرأة اللبنانية إلى منصب نيابى ، فهو يأتى مرتبطا بالتبعية للرجل ، حيث كانت أول نائبة وهى "ميرنا البستانى" عام ١٩٦٣ خلفا لوالدها المتوفى واستكمالا لولايته . وفى عام ٩٩١ تم تعيين "نائلة معوض" بعد مقتل زوجها رينيه معوض الرئيس المنتخب للجمهورية اللبنانية . وفى انتخابات ١٩٩٢ وصلت ثلاث نساء إلى البرلمان ، وثلاث أيضا فى انتخابات عام ١٩٩٦ . وحاليا تشغل ثلاث سيدات منصب نائب فى البرلمان من أصل ١٢٨ نائبا ، كما تشغل ١٥ سيدة منصب

عضوات منتخبات فى المجالس البلدية . وفى مجال القضاء هناك ٦٨ قاضية من إجمالى ٣٦٤ قاضيا فى القضاء العالى . ورغم ذلك لم تصل قاضية إلى المجالس العليا كالمجلس الدستورى أو مجلس القضاء الأعلى ، فضلا عن عدم قبول النساء فى المحاكم المذهبية إلا من امرأة واحدة عند الطائفة الإنجيلية ، وهى المحاكم التى تنظر فى مسائل الأحوال الشخصية التى تهم المرأة بشكل مباشر . ويمثل لبنان برتبة سفير ٣ من أصل (٥٣) ، وعدد النساء بمنصب مستشار ١١٠ من إجمالى ٢٦٠ ، وعدد النساء اللاتى شغلن منصب قنصل هو ١٤ من ٥٨ . والغريب أن عضوية لبنان فى لجنة مركز المرأة فى عضوية الأمم المتحدة يمثلها رجل .

الكويت : حصلت المرأة الكويتية عام ٢٠٠٦ على حق الاقتراع والترشيح بعد سنوات من النقاش . كما صادقت دولة الكويت على جميع الاتفاقيات الدولية للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة ، مع وضع التحفظ "على أن يتوافق مع الشريعة الإسلامية". وبعد موافقة البرلمان الكويتى على منح المرأة الحق فى الانتخاب والترشيح فى منتصف مايو ٢٠٠٦ عينت الكويت يوم ٦ يونيو ٢٠٠٦ امرأتين عضوتين فى الإدارة البلدية .

الإشكاليات القائمة رغم الدساتير والقوانين

يوضح العرض السابق لحقوق المرأة العربية فى الدساتير والتشريعات أن أغلبها يحرص على اتخاذ موقف حيادى من المرأة ، وينص أغلب الدساتير العربية على المساواة بين المواطنين ، وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس .

وينص بعض الدساتير صراحة على المساواة بين النساء والرجال فى الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص ، كما تنص دساتير أخرى بمواد محددة لحقوق النساء والرجال فى مباشرة المهام السياسية والترشيح والانتخاب . وتتفاوت أوضاع المرأة من المشاركة فى الحياة العامة والسياسية وفى التمتع بالحقوق الأساسية ، مثل : التعليم ، وحرية الانتقال ، وحرية تكوين أسرة . غير

أن الواقع لم يفصح عن مشاركة حقيقية ونسب تمثيل فعلية للمرأة فى مواقع اتخاذ القرارات أو المساواة الفعلية فى نتائجها العملية على كافة الأصعدة .

وهناك مشكلات تواجه تمكين المرأة وتغيير وضعها فى العالم العربى تتباين وطأتها مابين دولة وأخرى ، إلا أن هناك قواسم مشتركة يمكن رصدها فى المجالات التالية :

- يعوق حصول المرأة على حقوقها أو عائد التمتع بهذه الحقوق فى البلدان العربية إهمال التركيز على عنصر العمل والدخل الذى يتعين أن يحصل عليه كل فرد فى الأسرة . ويحتاج الأمر إلى حساب دقيق لكيفية انتقاص القوانين والممارسات القائمة من المواطنة الاجتماعية للنساء تحت زعم المحافظة على الأسرة . وفى هذا المجال ، فإن أغلب الدول العربية توفّر السياسات الاجتماعية (تأمين صحى/معاشات ... إلخ) لمن يقومون بأعمال رسمية ، ولكنها تشمل بشكل أقل من هم فى وظائف غير رسمية أو مؤقتة ، أو من يدخلون فى علاقات إنتاج خارجة عن سوق العمل (القطاع غير الرسمى) ، وبذلك ينتج حرمان لأكثر الفئات عوزا[٢٠] .
- يرتبط تحقيق الجزء الأكبر من حقوق المرأة بتحديث المجتمع بكامله ، وإلاّ فإن ما حصلت عليه المرأة الآن يمكن أن يواجه بانتكاسة كبيرة ، خاصة وأن بعض هذه الحقوق جاء بناء على قرار فوقى من الحكام الذين هم فى بعض الدول أكثر استنارة من شعوبهم ، أو من النخب السياسية التقليدية .
- تتأثر المدركات العربية كثيرا بالدين ، حيث يحتلّ الدين مكانة هامة فى الحياة ، لاسيما مايلتف من هذه المدركات حول المرأة وإمكانياتها وصلاحياتها ، وينعكس الفهم الخاطئ للدين على ما تحصّله المرأة عمليا من مشاركة والتمتع بعائد الموارد فى التعليم والصحة والعمل ومجالات صنع القرار .
- فى إطار المعاناة من الأوضاع الاقتصادية ، وتزايد حدة الفقر ، وتهديدات

الأمن ، تتراجع جهود تمكين المرأة إلى الوراء ، كما يتراجع الكثير من الحاجات الضرورية ، وإمكانيات تنفيذ جدول الأعمال أمام التنافس على موارد محدودة ، وتتوجه الموارد المحدودة إلى القضايا التى يتم تحويلها وتنفيذها بشكل أيسر لأنها تواجه مقاومة اجتماعية ومؤسسية أقل .

- غياب النموذج الذى تسعى الدولة بكل مؤسساتها إلى وجوده . وفى دراسة هامة لمحتوى الكتب المدرسية قام بها المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر ، تشير إحدى نتائجه - فيما يتعلق بجزئية المرأة - إلى "غلبة التنميط ، وهامشية الأدوار فيما يتعلق بصورة المرأة المقدمة داخل الخطاب ، مما يؤدى إلى تأطير لطبيعة أدوار المرأة لدى الطلاب والطالبات عبر طرح سمات وأدوار محددة ، تتركز لتصبح حالة ذهنية مسيطرة على تصور أدوارها فى الحياة العامة المعاصرة ، وغلبة دور المساند والفاعل الثانوى قياسا إلى دور الشخصيات المذكّرة" . وتتفق مع هذه النتيجة دراسات أخرى تناولت المعوقات الثقافية لمشاركة المرأة فى الحياة العامة والسياسية ، كما يمكن تعميم هذه النتائج على الحالة فى العالم العربى [٢١] .
- مازالت المؤسسات والعاملات فى مجال الدفاع عن حقوق المرأة تأخذ طابعا نخبويا ، حتى مع تعدد الأشكال التنظيمية ، وظهور الكثير من النساء اللائى تبوأن مواقع سياسية وحكومية هامة . إلا أن هذه التنظيمات لم تنجح حتى الآن فى الانغراس بين فئات الشعب المتباينة ، ناهيك عن عالم المرأة الريفية التى أهملت تماما بحكم أن هذه الحركات - فى أغلب الدول العربية - لم تغادر المدن الكبرى والعواصم التى نشأت فيها .
- فى الغالب ، فإن المجتمعات العربية تحكمها عوامل ثلاثة : الخطاب الرسمى (وتحكمه أو تسيره مجموعة مصالح) ، والواقع المعاش (وتحكمه التقاليد والعادات) ، ومؤسسات الدولة (التى تتراوح بين قيم المجتمع ومجموعة المصالح) . ومن هنا ، نستنتج عدم وجود الانسجام بين هذه العوامل الثلاثة

(الخطاب الرسمى ، ومؤسسات الدولة ، والواقع الاجتماعى) ، وهذا ما يؤثر بالفعل على آليات الدفع بقضايا المرأة تحديدا ، وقضايا تحديث المجتمع بصورة عامة .

- وهناك محدد رئيسى آخر ، وهو موقف الثقافة الشعبية بين الحجر والحرية . والأمر هنا متعلق بطبيعة هذه الثقافة الشائعة ، وهل هى ثقافة مشاركة وحريات ، أم ثقافة حجر ومنع وتقييد ؟ وهذه الثقافة هى بالطبع إفراز لعمليات تنشئة وتعليم وتراكمات تاريخية عبر السنين .
- وربما أتاح المشروع الإصلاحى للمرأة – فى أغلب الدول العربية – مساحة واسعة ، ولكنه لم ييسر الطريق أمامها ، وألقى بالمسئولية على عاتقها لاستغلال هذه المساحة . المرأة مازالت تجاهد – بين مد وجزر – وسط المتغيرات التى حولها للحصول على حقوقها من المجتمع نفسه وليس من الميثاق والدستور .

خطوات هامة على طريق تحقيق الأهداف

- الحداثة لا تبنى من فوق ، وإنما هى ذات تبنى من الداخل . وقد يعجز المجتمع عن تحقيق ذلك إذا لم يبدأ التحول من ذات المرأة وذات الرجل معا . قد يكون السبق لدولة هنا أو رئيس هناك فى أخذ المبادرة لتحقيق هدف هنا أو هناك ، إلا أن ذلك سيستمر تحولا فوقيا قد لا يصل إلى قاع المجتمع وعصب علاقاته الاجتماعية والسياسية والثقافية ، ويبقى الأمر فى النهاية رهن قدرة هذا المجتمع بنسائه ورجاله على تمثل هذا التحول فى ذاته ، وانعكاسه على العلاقات بالآخرين فى المجتمع .
- إذا لم يتم استقطاب النساء ليصبحن جزئية فى مخطط الإصلاح الشامل فسيتحولن إلى قوة رئيسية فى التيار المناهض لمصالحهن ، ويعد إحداث نقلة نوعية ثقافية اجتماعية اقتصادية لتحسين أوضاع المرأة ضرورة حتمية .

- تظهر الأبحاث أن الخدمات الصحية والتعليمية لا تصل إلى الفقراء ، فهناك حاجة ملحة إلى وضع سياسات اجتماعية تؤمن مصالح النساء ، بحيث تنظر إليهن كمواطنات لهن حقوق لا يصح انتهاكها .
- اعتماد أنظمة انتخابية تضمن للمرأة مقاعد فى المجالس النيابية ومواقع اتخاذ القرار ، فهذا تحيز إيجابى تجيزه وتشرعه الأوضاع غير المنصفة التى عاشتها المرأة منذ الماضى البعيد وحتى الآن .
- مواجهة المشكلات الكثيرة التى يتعرض لها التشريع ، سواء فى نصوصه أو تطبيقاته ، وتفعيل هذه التشريعات ؛ لكى تضمن للمرأة الحماية والتحرر من الخوف والحاجة ، والقدرة على التحكم فى حياتها ، والحماية من التهديدات . وإجراء الحوارات الوطنية (عبر المجالس القومية ، والإعلام ، والمجتمع المدنى ، ومؤسسات الدولة ... إلخ) للتعريف وخلق الوعى بها .

وإذا لم تحل معاناة المرأة العربية (المطلقات ، والأرامل ، والمهجورات ، والمعنفات ، والفقيرات ..) بشكل قانونى يمنحهن الإحساس بالأمان ، فستظل مواطنة هؤلاء منقوصة .

- تطوير مؤشرات للمراقبة الاجتماعية تسجل الالتزامات غير المتحققة ، وتسلط الضوء على الإنجازات .

وعلى النساء العربيات أن ينظمن صفوفهن لخلق مؤسسات مجتمع مدنى حقيقية تحمل على عاتقها التصدى لقضايا المرأة وإصلاح المجتمع .

المصادر

١ – صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة ، المكتب الإقليمى للدول العربية ، تقدم المرأة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤ .

٢ – المصدر السابق ، ص ١٥ .

٣ – انظر :

– المصدر السابق ، ص ١٦ .

– الأهداف التنموية للألفية الثالثة فى الدول العربية (تقرير إقليمى) على :

http: www. undp. org/ rbas/ regional/ ARABM Denglisk Pdf.

٤ – المصدر السابق ، ص ٢٤ .

٥ – United Nations, The World´s Women: Trends and Statistics, 2000, pp.151-175.

٦– جامعة الدول العربية ، قطاع الشئون الاجتماعية ، وحدة المرأة ، موسوعة وضع المرأة فى التشريعات العربية ، مجلد رقم (١) ، الدساتير ، ٢٠٠٥ .

٧ – الإسكوا ، الأهداف الإنمائية للألفية فى المنطقة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣ .

٨ – المصدر السابق ، نفس الصفحة .

٩ – صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة ، المكتب الإقليمى للدول العربية ، تقدم المرأة العربية ، مصدر سابق ، ص ١٣٨ .

١٠ – المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

١١ – تقرير التنمية الإنسانية العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٢ .

١٢ – صندوق الأمم المتحدة الإنمائى ، تقدم المرأة العربية ، مصدر سابق ، ص ص ١٦٢–٢١٦ .

١٣ – المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .

١٤ – United Nations, The World´s Women, 2000, pp. 171-175.

١٥ – صندوق الأمم المتحدة الإنمائى ، تقدم المرأة العربية ، مصدر سابق ، ص ٢٦٧ .

١٦ – الإسكوا ، الأهداف الإنمائية للألفية فى المنطقة العربية ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

١٧ – www. awfarab. org/ page/ Ksa/ 2004 wom. htm

١٨ – تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٠ .

١٩ – انظر :

– موسوعة وضع المرأة فى التشريعات العربية ، مصدر سابق ، مجلد (٤) ، ص ص ٣٠٥– ٣٢٦ .

- www. awfarab. org/ page/ Ksa/ 2004 wom. htm

٢٠ – صندوق الأمم المتحدة الإنمائى ، تقدم المرأة العربية ، مصدر سابق ، ص ١٢٧ .

٢١ – انظر :

- المجلس القومى لحقوق الإنسان ، التقرير السنوى الثانى ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، ص ٩١ .
- عبد الغنى محمد ؛ حليم ، نادية وآخرون ، المعوقات الثقافية لمشاركة المرأة السياسية ، القاهرة ، مطبوعات المركز الديموجرافى بالقاهرة ، ٢٠٠٦ .

Abstract

WOMEN'S RIGHTS IN THE ARAB LEGISLATIONS AND CONSTITUTIONS

A Comparative Study

Nadia Halim

This paper reviews a comparative study on the rights of women set out in the Arab constitutions and legislations. These rights include concepts of equality, justice and rejection of all aspects of discrimination, besides the right for education, health care, ownership, work, establishment of a family, freedom of movement and political participation.

The paper also discusses the presence of some problems related to the unawareness of societal modernization, economic crisis, high rates of poverty and threats of armed conflicts.

Finally the paper presents some mechanisms in order to achieve the development of Arab women, such as: the enhancement of society's capability to meet the current changes, the resolution of the problems facing legislation application, the implementation and the adoption of electoral systems that ensure the presence of women at the parliament and the decision making positions.

المحددات الثقافية للزيادة السكانية *

دراسة على عينة من الشباب

وفاء مرقس **

فى إطار اهتمام الدولة بقضية الزيادة السكانية وطرق مختلف السبل الممكنة لمواجهتها ، سعت هذه الدراسة إلى رصد مكونات الثقافة الخاصة بالزواج والإنجاب لدى شريحة الشباب من المتزوجين والمقبلين على الزواج ، انطلاقا من إدراك أهمية الشباب كعنصر هام فى إحداث التغيير وتقبل التجديد ، والأخذ بزمام المبادرة والمبادأة ، وذلك من خلال محاولة الكشف عن منظومة القيم والأفكار والتصورات التى تسهم فى تشكيل فكر الشباب نحو قضية الإنجاب ، ومحددات هذا الفكر والعوامل الفاعلة فيه ، وذلك من خلال مناقشة بعض القضايا ذات الصلة بقضية السكان ، مثل : مفهوم تنظيم الأسرة ، وقضايا الزواج المبكر ، والفحص الطبى قبل الزواج ، والعدد الأمثل للأبناء فى الأسرة ، وتفضيلات الإنجاب ، والموروث الشعبى فى مجال الزواج والإنجاب .

مقدمة

شهدت العقود القليلة الماضية اهتماما عالميا واسع النطاق بقضية الزيادة السكانية ؛ لما لها من تأثيرات عميقة وبعيدة المدى على معدلات التنمية ، لاسيما فى الدول النامية ذات الموارد المحدودة ، والتى يعيش فيها حوالى ٨٠٪ من سكان العالم .

* تعد هذه المقالة ملخصا لبحث المحددات الثقافية للزيادة السكانية الذى أجراه المركزالقومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع المجلس القومى للسكان ، وتشكلت هيئة البحث من الأستاذة الدكتورة نجوى الفوال مشرفا ، والأستاذة الدكتورة وفاء مرقس باحثا رئيسيا ، وعضوية كل من : الدكتورة آمال هلال ، والأساتذة عبد الرحمن عبد العال ، وماجدة يونس ، ورانيا عامر ، وقام بالعمليات الإحصائية عزيزة عبدالعزيز .

** مستشار ، ورئيس شعبة المجتمعات والفئات الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد شهدت مصر أيضا منذ بداية القرن الحالى زيادة سكانية واضحة ؛ نظرا لانخفاض معدلات الوفيات نتيجة لتحسن الأوضاع الصحية ، فى الوقت الذى لم يواكبه انخفاض مماثل فى معدل المواليد . وتعد مشكلة الزيادة السكانية من أخطر المشاكل التى تواجه التنمية ؛ لعدم تناسب الموارد المتاحة مع التزايد المستمر والسريع فى النمو السكانى ، حيث تلتهم الزيادة السكانية ما يتحقق من نمو اقتصادى بما يشكل تهديدا لجهود التنمية ، وتنعكس على تدنى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، مما يصعب معه تحقيق حياة أفضل للأجيال القادمة .

موضوع الدراسة وأهميتها

يوضح استقراء بيانات التعدادات السكانية التى أجريت فى مصر منذ عام ١٩٠٧ أن عدد سكان مصر قد تضاعف حتى عام ٢٠٠٣ بما يعادل حوالى ٦ مرات ، وذلك من ١١ مليونا عام ١٩٠٧ إلى ٦٥ مليون نسمة عام ٢٠٠١ ، وإلى ٦٧٫٣ مليون نسمة عام ٢٠٠٣ . وقد حدث هذا التضاعف فى المرة الأولى خلال خمسين عاما ، بينما حدث التضاعف للمرة الثانية خلال ثلاثين عاما فقط .

وتشير التقديرات السكانية إلى أنه من المتوقع أن يصل عدد سكان مصر عام ٢٠١٧ إلى حوالى ٨٥ مليون نسمة ، بزيادة قدرها ٢٠ مليون نسمة عن تعداد ١٩٩٦.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الجهود قد بذلت للحد من النمو السكانى منذ منتصف الخمسينيات بالترويج لفكرة تنظيم الأسرة ، حيث أكد إعلان رئيس الجمهورية فى الميثاق فى مايو ١٩٦١ على ضرورة الالتجاء إلى سياسة سكانية تستهدف خفض معدل المواليد من خلال برامج تنظيم الأسرة . وقد اقتصرت السياسة فى تلك المرحلة على معالجة المشكلة السكانية باعتبارها مشكلة حجم مستهدفة خفض معدلات الإنجاب من خلال برامج تنظيم الأسرة .

ثم تبلورت النظرة إلى المشكلة السكانية بتبنى ماعرف باسم المدخل الاجتماعى الاقتصادى لخفض الإنجاب ، والذى ركز على الدور الذى تلعبه المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية -كالتعليم وعمل المرأة بأجر والمستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة - فى الحد من النمو السكانى ، إلى جانب خدمات تنظيم الأسرة . ثم تطور هذا المدخل بتفهم أفضل لديناميات السكان والعلاقة التبادلية بين السكان والظروف الاجتماعية والاقتصادية ، فظهر الاهتمام الواضح بضرورة تحسين الخصائص السكانية ، وهو ما أطلق عليه المدخل التنموى لمواجهة المشكلة السكانية ، والذى تبنى مفهوم الصحة الإنجابية كمدخل للمواجهة .

وفى هذا الإطار يمكن رصد أربع وثائق أساسية للسياسات والاستراتيجيات السكانية فى مصر ، تغطى كل منها فترة زمنية معينة ، وهى :

- وثيقة السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة ١٩٧٣- ١٩٨٢ .
- وثيقة السياسة القومية للسكان ١٩٨٦ .
- وثيقة الاستراتيچية السكانية ١٩٩٢-٢٠٠٧ .
- وثيقة السياسة القومية للسكان والاستراتيجيات ٢٠٠٢-٢٠١٧ .

وتهدف هذه الوثيقة الأخيرة إلى الوصول بمعدل الخصوبة إلى معدل الإحلال ١ر٢ طفل لكل سيدة عام ٢٠١٧ كهدف قومى .

وقد حددت تلك الاستراتيچية بعض الأهداف الكمية للسياسة السكانية وثيقة الصلة بالحد من النمو السكانى على النحو التالى :

المعدلات	السنوات ٢٠٠٧	٢٠١٢	٢٠١٧
معدل المواليد	٦٠ر٢٤	٣٠ر٢١	٣٠ر١٧
معدل الوفيات	٧٠ر٥	٤٠ر٥	٤٠ر٥
معدل الزيادة الطبيعية	٩٠ر١٨	٩٠ر١٥	٩٠ر١١
معدل الخصوبة الكلية	٩٢ر٢	٥١ر٢	١٠ر٢
معدل ممارسة تنظيم الأسرة	١١ر٦٣	١٢ر٦٧	١٣ر٧٣

المصدر : السياسة القومية للسكان والاستراتيچيات ٢٠٠٢-٢٠١٧ ، وزارة الصحة والسكان .

وقد أثمرت الجهود التى بذلت فى مجال الحد من النمو السكانى ومواجهة المشكلة السكانية عن نتائج إيجابية أهمها :

- انخفاض معدل النمو السكانى من ٨ر٢٪ عن الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٦ إلى ١ر٢٪ فى الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٦، ثم إلى ٩٤ر١٪ حتى عام ٢٠٠٥
- انخفاض معدل المواليد من ٢ر٣٦ فى الألف عام ١٩٨٢ إلى ٨ر٢٥ فى الألف عام ٢٠٠٤ .
- انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٨ر٣٧ فى الألف فى بداية التسعينيات إلى ٤ر٢٩ فى الألف فى نهاية التسعينيات ، ثم إلى ٣ر٢١فى الألف عام ٢٠٠٢ .
- انخفاض معدلات وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات من ٥٦ فى الألف فى بداية التسعينيات إلى ٦ر٣٧ فى الألف مع نهاية التسعينيات ، ثم إلى ٩ر٢٧ فى الألف عام ٢٠٠٢ .
- انخفاض معدل الوفيات من ١ر٧ فى الألف عام ١٩٩٠ إلى ٤ر٦ فى الألف عام ٢٠٠٤ .
- انخفاض معدل الخصوبة الكلية من ٩ر٤ طفل عام ١٩٨٤ إلى ٥ر٣ طفل عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى ٢ر٣ طفل عام ٢٠٠٣ .
- ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٣٠٪ عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٥٦٪ عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى حوالى ٦٠٪ عام ٢٠٠٣ .
- شيوع المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة بنسبة تقترب من ١٠٠٪ بين النساء وفقا لبيانات المسح الديموجرافى الصحى لعامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ .

وقد ساعد على أن تأتى هذه الجهود بثمارها مساندة ودعم القيادة السياسية للسياسات والبرامج السكانية والدور الإيجابى للخطاب السياسى فى توضيح أبعاد وتداعيات المشكلة السكانية ، هذا بالإضافة إلى توافق تلك السياسات مع التعليم والقيم الدينية ومؤزارة رجال الدين الإسلامى والمسيحى

لها، هذا إلى جانب التزام السياسات السكانية باحترام الحرية الشخصية للزوجين فى اختيار عدد الأطفال المناسب لأسرتهما ، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة المناسبة ، وكذلك التزام البرنامج القومى لتنظيم الأسرة بتوفير الوسائل بأنواعها المختلفة ؛ لتلبية احتياجات الزوجين حسب ظروفهما الصحية والاجتماعية، والتزام السياسة السكانية بعدم اعتماد الحوافز السلبية كأداة لتحقيق أهدافها، وأيضا التوعية والمؤازرة الإعلامية للسياسات والبرامج السكانية ، سواء بالنسبة للإعلام المرئى ، أو المسموع ، أو المقروء .

وتجدر الإشارة إلى أنه برغم ماتحقق من إنجازات فى مجال خدمات تنظيم الأسرة والارتقاء بالخصائص السكانية ، لاسيما فى مجال التعليم وعمل المرأة ، واللذين يمثلان أبرز المتغيرات الحاكمة فى تفضيلات الإنجاب وخفض معدل الخصوبة الكلية ، فإن نتائج المسوح الميدانية تشير إلى أن معدل الخصوبة الكلية رغم ماشهده من انخفاض حتى بلغ ٢ر٣ طفل عام ٢٠٠٣ ، إلا أنه لازال بعيدا عن المعدل المستهدف كمعدل للإحلال والذى يبلغ ١ر٢ طفل عام ٢٠١٧ . هذا إلى جانب أنه من واقع بيانات المسح الديموجرافى الصحى عامى ١٩٩٥-٢٠٠٠ لوحظ اتجاه متوسط الإنجاب المرغوب فيه لدى شريحة المتعلمات والعاملات بأجر نقدى من ٥ر٢ طفل عام ١٩٩٥ إلى ٨ر٢ طفل عام ٢٠٠٠ ، وكذلك بالنسبة للسيدات فى المستويات الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة والمرتفعة ، وهو ما يعكس اتجاها غير متوقع من هذه الشريحة من النساء . ولعل فى هذا ما يدعو إلى التأمل فى المنظور الثقافى الذى يحكم أفكار وتصورات المجتمع نحو الإنجاب وأهميته ، خاصة وقد بدأ الاتجاه نحو تبنى ثقافة الطفل الثالث فى الظهور .

وتأتى أهمية الدراسة فى إلقاء الضوء على الرؤى السائدة بين أبناء الجيل القادم من الشباب فيما يتعلق بالإنجاب والعوامل المحددة لها، انطلاقا من إدراك أهمية الشباب كعنصر هام وفعال فى إحداث التقدم ، باعتباره أكثر القوى

الاجتماعية قدرة على تقبل التغيير والتجديد ، والأخذ بزمام المبادرة والمبادأة .

أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى رصد المكونات الثقافية الخاصة بالإنجاب لدى شريحة الشباب من المتزوجين والمقبلين على الزواج ؛ سعيا نحو الكشف عن منظومة القيم والأفكار والتصورات التى تسهم فى تشكيل فكر الشباب حول قضية الإنجاب ، ومحددات هذا الفكر ، والعوامل الفاعلة فيه ؛ وذلك بهدف إمداد صانع القرار بمعلومات وبيانات تسهم فى وضع سياسات للتصدى للمعوقات الثقافية التى تحول دون تحقيق المستهدف من الجهود المبذولة فى الحد من النمو السكانى .

وينبثق عن هذا الهدف العام عدة أهداف فرعية على النحو التالى :

أ - رصد المعارف السائدة فى أذهان الشباب حول مفهوم الأسرة الصغيرة وفكرة تنظيم الأسرة .

ب - الكشف عن العوامل الفاعلة فى اتخاذ قرار الإنجاب .

جـ - الكشف عن منظومة القيم والتصورات والأفكار الخاصة بالإنجاب لدى شريحة الشباب من سن ١٨-٣٥ سنة .

د - التعرف على المصادر المختلفة لمعرفة الشباب بخدمات تنظيم الأسرة .

هـ - التعرف على رؤى الشباب المستقبلية تجاه الزيادة السكانية .

تساؤلات البحث

أ - ماذا يعنى مفهوم الأسرة الصغيرة فى أذهان الشباب ؟

ب - ما منظومة القيم والمعارف والاتجاهات والأفكار والتصورات السائدة فى أذهان الشباب حول الإنجاب ؟

جـ - ما المصادر التى أسهمت فى تشكيل وصياغة الإطار المعرفى لدى الشباب حول الإنجاب ؟

الإجراءات المنهجية

عينة البحث وخصائصها

اعتمد هذا البحث على عينة فرعية مستخرجة من عينة المسح الديموجرافى الصحى لعام ٢٠٠٥ الممثلة للجمهورية ، حيث تم سحب عينة ممثلة للقاهرة الكبرى فقط ، بما يخدم أهداف البحث . وقد روعى فى اختيار العينة أن تكون من الشباب من الجنسين (ذكور وإناث) ، من سن ١٨-٣٥ سنة من المتزوجين وغير المتزوجين .

وقد بلغ حجم العينة ١٥٠٠ مفردة موزعة بنسبة ٣ر٥٦٪ فى محافظة القاهرة ، و٥ر٣٤٪ فى محافظة الجيزة ، و١ر٩٪ من محافظة القليوبية . وقد شملت العينة الأقسام التالية :

مدينة السلام ، عين شمس ، منشية التحرير ، المرج ، المطرية ، الزيتون ، مصر الجديدة ، مدينة نصر ، الجمالية ، عابدين ، مصر القديمة ، الساحل ، روض الفرج ، الشرابية ، البساتين ، حلوان ، طره من مدينة القاهرة . وكذلك أقسام : الوراق ، المنيرة ، مطار إمبابة ، بولاق الدكرور ، ميت عقبة ، منشأة البكارى ، العمرانية الغربية ، العمرانية أول الهرم ، جزيرة الدهب من محافظة الجيزة . أما محافظة القليوبية ، فقد تم التطبيق الميدانى بها فى قسمى بيجام وبهتيم .

وفيما يلى استعراض موجز لخصائص عينة البحث :

- شكلت فئة السن من ١٨ إلى أقل من ٢٥ سنة نسبة ٢ر٤٦٪ من عينة البحث ، بينما سجلت فئة السن ٢٥-٣٥ سنة نسبة ٨ر٥٣٪ .
- توزعت العينة مابين نسبة ٢ر٤٢٪ من الذكور مقابل ٨ر٥٧٪ من الإناث .
- شكلت فئة غير المتزوجين أكثر من نصف عينة البحث (٩ر٥١٪) ، بينما بلغت نسبة المتزوجين ٦ر٤٦٪ ، أما فئة الأرامل والمطلقين والمنفصلين فيمثلون نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٥ر١٪ .
- احتلت فئة المتعلمين تعليما عاليا المرتبة الأولى بين مفردات عينة البحث ، حيث

مثلت ما يقرب من ثلث العينة (٥ر٣٠٪) ، تلاها فئة الحاصلين على مؤهل متوسط (زراعى ، صناعى ، تجارى) بنسبة ٧ر٢٣٪ ، ثم فئة من أتموا مرحلة التعليم الأساسى بنسبة ٧ر١٣٪ ، تلاها فئة الحاصلين على مؤهل الثانوى العام بنسبة ١ر١٠٪ . أما الحاصلون على مؤهل فوق المتوسط ، فقد بلغت نسبتهم ١ر٩٪ ، بينما سجلت نسبة الأميين ومن يعرفون القراءة والكتابة نسبة ١ر٨٪ ، و٩ر٣٪ على التوالى .

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المستوى التعليمى لمفردات عينة البحث مقارنة بالوضع العام للتعليم على مستوى الجمهورية إنما يرجع إلى أن البحث تم تطبيقه على القاهرة الكبرى فقط .

- بلغت نسبة من يعملون بأجر فى عينة الدراسة ١ر٣٦٪ مقابل نسبة ٩ر٦٣٪ لايعملون .
- شكل العمال المهرة ونصف المهرة حوالى ثلث نسبة العاملين فى عينة الدراسة ، هذا إلى جانب فئة من يعملون فى مهن تخصصية ، وكذلك من يعملون فى مهن كتابية أو مهن فنية مساعدة بنسبة ٢٠٪ لكل منهما ، هذا بالإضافة إلى نسبة حوالى ٢٥٪ منهم يعملون فى مهن هامشية وغير متخصصة لا تحتاج لمهارة .

أداة جمع البيانات

اعتمد البحث فى جمع المادة الميدانية على استمارة استبار ، وقد تم عرضها على أساتذة متخصصين فى علم الاجتماع وعلم السكان والإحصاء السكانى لتحكيمها . كما تم اختبار مدى صلاحية الأداة بتطبيقها على عينة قوامها خمسين مفردة من الشباب فى سن ١٨-٣٥ سنة ، وتم تعديل الصياغة النهائية لاستمارة الاستبار بناء على ما أسفر عنه اختبار الأداة وملاحظات المحكمين .

وقد تضمنت استمارة البحث المحاور التالية :

البيانات الاساسية

اشتملت على : السن ، والنوع ، والحالة الاجتماعية ، والمستوى التعليمى ، والحالة العملية ، والمهنة .

التاريخ الإنجابى للمتزوجين او من سبق لهم الزواج

وتضمن : عدد سنوات الزواج ، وعددالأبناء ، وتاريخ الميلاد أو الوفاة للأبناء ، ووجود حالة حمل حاليا ومدى الرغبة فيه .

مفهوم الاسرة الصغيرة

وتضمن : المقصود بالأسرة الصغيرة ، وآراء الشباب حول حجم الأسرة ، وتفضيلات النوع بالنسبة للأبناء ، والفترة المناسبة بين كل طفل والذى يليه ، وأسباب ذلك .

التصورات والقيم المرتبطة بالزواج والإنجاب

وتضمنت : السن عند الزواج الأول ومدى مناسبته ، والفحص الطبى قبل الزواج ورأى الشباب فيه (قبولا أو رفضا) ، والسن الأمثل للزواج رسميا، ومدى المعرفة به ، ومدى الوعى بفكرة تنظيم الأسرة ، وماذا تعنى ، ورفضه أو قبوله لها، والأسباب وراء ذلك ، ووسائل تنظيم الأسرة ومعلوماتهم عنها وكيفية الحصول عليها ، وكيفية اتخاذ قرار التنظيم فى الأسرة ، وكذلك العناصر الثقافية التى تحكم فكر المبحوث فيما يتعلق بالإنجاب وأهميته ، وموقف الدين من قضية التنظيم من وجهة نظر المبحوث .

المشكلة السكانية

وتتضمن : مدى إدراك المبحوث لمعاناة مصر من الزيادة السكانية وأسبابها ، والعلاقة بينها وبين المشكلات الأخرى فى المجتمع ، ورؤيته للإجراءات التى اتبعت فى مواجهة المشكلة عالميا ، ورؤيته لمواجهة الظاهرة محليا .

القضايا التى تناولتها الدراسة

ناقشت الدراسة عددا من القضايا وثيقة الصلة بالزواج والإنجاب أبرزها :

الموقف من الفحص الطبى قبل الزواج

على الرغم من تأكيد الآراء الطبية على أهمية إجراء الفحص الطبى قبل الزواج لكل من الزوجين - سواء الأقارب أو غير الأقارب - لما له من أهمية فى اكتشاف الأمراض الوراثية التى يمكن أن يصاب بها الأبناء فى حالة وجود تاريخ لهذه الأمراض فى الأسرة ، إلى جانب التعرف على مدى توافق فصائل الدم لدى الزوجين ؛ حتى يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لما يمكن أن يحدث من مشكلات فى حالات عدم التوافق فى فصائل الدم ، فإن فكرة الفحص لم تحظ بالتأييد الكامل من قبل مفردات العينة ، حيث وصلت نسبة مؤيديها إلى ٧ر٧٧٪ لقناعتهم بأهميته فى العلاج المبكر للأمراض التى قد تسبب مشاكل بين الزوجين بعد الزواج ، هذا إلى جانب اعتقاد البعض - خطأ - أن هذا الفحص يمكن الاعتماد عليه فى معرفة قدرة كلا الزوجين على الإنجاب . أما من يعارضون فكرة إجراء مثل هذا الفحص ، والذين بلغت نسبتهم ٢ر١٤٪ ، فيبررون رفضهم بأن أمر الزواج متروك للإرادة الإلهية (قسمة ونصيب) ، كما يرون أن مثل هذا الفحص قد يكون سببا فى عدم إتمام الزواج ، إلى جانب قناعة البعض أنه ليس ضروريا إلا فى حالات زواج الأقارب فقط ، ومقابل هذه الفئة هناك أيضا نسبة ١ر٨٪ ليس لديهم دراية بوجود إمكانية للفحص الطبى قبل الزواج .

الزواج المبكر

على الرغم من تحديد المشرع للسن القانونى للزواج من ١٨ سنة للذكور ، و١٦ سنة للإناث ، فإن ضعف المعرفة بهذا التحديد ملفتة للنظر بين مفردات عينة الدراسة ، حيث أوضحت النتائج أن أكثر من ثلثى العينة ليس لديها دراية بهذا التحديد ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن مجرد المعرفة لايعنى بالضرورة المعرفة الصحيحة بهذه السن ، حيث تفاوتت استجاباتهم عن هذه السن مابين ١٧-٢٥

سنة للإناث و١٩–٣٠ سنة للذكور . وتجدر الإشارة إلى أن هناك رأيا مطروحا للمناقشة برفع السن القانونى للزواج إلى ٢١ سنة لكل من الإناث والذكور ؛ لأن السن المحددة سلفا (١٦ سنة للإناث ، و١٨ سنة للذكور) ليست هى السن المناسبة فى إطار قوانين أخرى بالدولة ؛ لأن الاعتراف بأن الشخص كامل الأهلية لايتم إلا عند بلوغه سن ٢١ سنة . فعلى سبيل المثال ، لايسمح له فى مثل هذه السن التصرف فى الميراث أو التعامل مع البنوك ، فكيف يسمح لمن هو غير كامل الأهلية بالزواج !

وتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك نسبة إجماع لدى عينة الدراسة على رفض فكرة الزواج المبكر قبل سن ١٦ سنة بنسبة ٩٨٫٤٪ من عينة الدراسة ، حيث يرون أن الإناث فى هذه السن المبكرة غير قادرات على تحمل مسئولية الزواج ورعاية الأسرة ، كما أن الأنثى فى مثل هذه السن لم يكتمل نضجها البدنى والعاطفى بعد ، ومن ثم قد تتعرض لأضرار صحية ، هذا إلى جانب أن هذا الزواج المبكر يحرم الفتاة من فرصة استكمال تعليمها . أما النسبة الضئيلة ، والتى لا تتجاوز ١٫٦٪ من عينة الدراسة ، والتى تؤيد زواج الإناث مبكرا ، فهم يخشون عليها من العنوسة ، ويرون فى زواجها نوعا من تخفيف مسئولية الرعاية والإعالة عن كاهل الأسرة ، كما تفخر بعض الأسر بطلب بناتها للزواج فى سن مبكرة ، ويعتبرونها فرصة لرؤية أحفادهم . ولاشك أن المفاهيم الخاصة بقيمة الإنجاب والخوف من العنوسة يعد من المفاهيم المستمدة من الموروث الثقافى .

أما فيما يتعلق بالسن الأمثل للزواج من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة ، فتشير النتائج إلى أن حوالى ثلث عينة الدراسة يرون أن السن المناسبة لزواج البنت يتراوح مابين ٢٠–٢٥ سنة ، أما بالنسبة للذكور فالسن المناسبة تراوحت مابين ٢٥–٣٠ سنة لدى حوالى نصف عينة الدراسة (٥٣٫٩٪) ، بينما يرى حوالى ثلث العينة أن السن المناسبة لزواج الذكور يبدأ من سن الثلاثين بنسبة ٣٤٫٣٪ .

يرتبط تبنى الشباب لمفهوم الأسرة الصغيرة ارتباطا وثيقا بمدى قناعتهم بمزايا الأسرة الصغيرة من ناحية ، والوعى بالأخطار والأضرار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن كثرة الإنجاب ، سواء على المستوى الشخصى أو المجتمعى ، من ناحية أخرى . ولاشك أيضا فى أن الرغبة فى الإنجاب هى رغبة أصيلة لأى أسرة ، باعتباره أحد الأهداف الرئيسية للزواج وتكوين أسرة ، ولتحقيق استمرار الجنس البشرى . ويمثل الإنجاب – فى إطار الثقافة السائدة فى المجتمع والتصورات الخاصة به فى الأذهان – تأكيدا للمكانة الاجتماعية للأسرة ، ودليلا على إثبات الرجولة والأنوثة ، كما ينظر الوالدان للأبناء فى مرحلة الطفولة على أنهم مصدر للإشباع النفسى بالأمومة والأبوة ، وفى مرحلة الشباب يقدمون لوالديهم الدعم المادى . أما فى مرحلة الشيخوخة ، فإن الأبناء يمثلون لآبائهم – إلى جانب الدعم المادى – الإحساس بالأمان كشكل من أشكال الدعم النفسى أيضا، هذا إلى جانب أنه فى كثير من الأحيان يمثل الأبناء – لاسيما للأسر ذات الدخل المحدود – مصدر دخل للأسرة بخروجهم المبكر إلى سوق العمل ، كما يشكل الأبناء أيضا واحدا من الضمانات الهامة لاستمرار الزواج والحفاظ على الكيان الأسرى .

وفى إطار هذه الأهمية للإنجاب فى حياة الأسرة ، يثار تساؤل حول العدد الأمثل للأبناء المرغوب فى إنجابه ، وكذلك تفضيلات النوع (ذكور ، إناث) .

تشير نتائج الدراسة إلى أن حوالى ثلثى عينة الدراسة (٦ر٦٥٪) يرون أن العدد الأمثل للأبناء فى الأسرة طفلان ، بينما ترى نسبة ٩ر٢٦٪ أن العدد الأمثل للأبناء هو ثلاثة أطفال ، هذا إلى جانب نسبة ٧ر٥٪ يفضلون إنجاب الأسرة لأربعة أطفال أو أكثر . وهذا مايؤكد على أهمية توجيه الجهود إلى تدعيم ثقافة الطفل الثانى فقط فى إطار السعى نحو تحقيق معدل الإحلال المرغوب فى السياسة السكانية المعلنة للدولة .

وإلى جانب تفضيلات الإنجاب من حيث عدد الأبناء المرغوب فيه ، هناك أيضا تفضيلات للإنجاب من حيث النوع (ذكور ، وإناث) . وتشير نتائج الدراسة إلى أن مايقرب من نصف عينة الدراسة (٤٨٫١٪) ليس لديهم تفضيل لإنجاب ذكور أو إناث ؛ على اعتبار أن الأبناء هبة وعطية من الله وبحسب مشيئته ، هذا إلى جانب حوالى ثلث عينة الدراسة يرغبون فى أن يتساوى عدد الإناث مع الذكور فى الأسرة (٢٩٫٤٪) . أما من يفضلون أن يكون عدد الذكور أكبر من عدد الإناث ، فقد بلغت نسبتهم ١٨٫٧٪ ، ويبررون تفضيلهم بأن الذكور أكثر تحملا للمسئولية وأكثر فائدة للأسرة ؛ لأن الذكر يحمل اسم العائلة ، ويحمى أملاك الأسرة عند توزيع الإرث .

تنظيم الأسرة : المفهوم والمعرفة والممارسة

يمر الطريق إلى ممارسة أى سلوك بمراحل عديدة : تبدأ بإدراك فكرة معينة من خلال المعارف والمعلومات عنها لتحديد مفهوم واضح حولها ، ثم الربط مابين تلك المعلومات والمعارف وبين الظروف الشخصية للفرد لتحديد مدى وإمكانية قبول الفكرة أو رفضها ، ثم تأتى الممارسة فى النهاية إذا ما اقتنع الفرد بالفكرة لتصبح جزءا من سلوكه . وتتأثر تلك المراحل تأثرا واضحا بالمكون الثقافى للفرد الذى يكتسبه من المجتمع الذى ينشأ ويعيش فيه ، والذى يشكل اتجاها لديه قد يكون مؤيدا للفكرة وعاملا من عوامل نجاح الجهود الرامية إلى تحقيقها ، وقد يكون مناهضا لها ومن ثم معوقا فى طريق ممارستها . وينسحب هذا الأمر على فكرة تنظيم الأسرة ، ومدى الاستفادة من الخدمات المقدمة فى إطار برامج تنظيم الأسرة والتى تسعى للحد من التزايد السكانى .

وفى إطار إدراك مفردات عينة الدراسة لمفهوم تنظيم الأسرة ، أشار البعض إلى أن تنظيم الأسرة يعنى التحديد بإنجاب عدد محدد من الأبناء فى الأسرة ، بينما رآه البعض تنظيما بين فترات الحمل كنوع من التخطيط للمحافظة على استقرار الأسرة ، فى حين أشار آخرون إلى أن تنظيم الأسرة يعنى إنجاب

طفلين فقط فى الأسرة .

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك ما يشبه الإجماع على قبول فكرة تنظيم الأسرة بين مفردات عينة الدراسة ، حيث لم يبد رفضا للفكرة سوى نسبة ٢ر١٪ من العينة تحت دعاوى تواكلية لدى الأغلبية بأن الأبناء هبة من الله يكفل لهم الرزق والرعاية ، أو تحمل صبغة التحريم لتنظيم الأسرة اعتمادا على القول بأن الدين يحث على زيادة النسل ، متجاهلين أن هذه الزيادة لابد وأن ترتبط بالقدرة على حسن التربية ورعاية الأبناء والمحافظة على صحة الأم والحفاظ على كيان الأسرة واستقرارها ، هذا فى مقابل قلة يفضلون الاعتماد على الوسائل الطبيعية لتنظيم النسل درءا للشبهات .

أما فيما يتعلق بمدى المعرفة بالوسائل المختلفة لتنظيم الأسرة ، فقد أظهرت الدراسة نتيجة ملفتة للنظر ، وهى أن هناك نسبة تقترب من ثلث مفردات عينة الدراسة (٢٧ر٢٪) ليس لديهم أية معلومات عن وسائل تنظيم الأسرة ، مما يلقى عبئا واضحا على وسائل الاتصال الجماهيرى المباشرة وغير المباشرة فى التبصير بقضية تنظيم الأسرة بكافة أبعادها .

القيم والافكار والتصورات الخاصة بالإنجاب وتفضيلاته

جدول رقم (١)

افكار وتصورات عينة الدراسة حول الإنجاب وتفضيلاته

الأفكار والتصورات	موافق		غير موافق		لا أعرف	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
سرعة الإنجاب بعد الزواج دليل الرجولة والأنوثة	١٢٤	٨ر٣	١٣٣٧	٨٩ر١	٣٩	٢ر٦
كثرة الإنجاب تزيد من ارتباط الزوج بأسرته	٤١	٢ر٧	١٤٥٤	٩٦ر٩	٥	ر٣
إعلاء قيمة المرأة المنجبة للذكور	٤٨	٣ر٢	١٤٣٤	٩٥ر٦	١٨	١ر٢
تحديد دور المرأة الرئيسى فى الإنجاب	٢٦٥	١٧ر٧	١٢١٨	٨١ر٢	١٧	١ر١
تكرار الحمل حتى إنجاب الذكر	٣٩	٢ر٦	١٤٤٦	٩٦ر٤	١٥	١ر٠
كثرة الأبناء مصدر رزق	٩٩	٦ر٦	١٣٧٩	٩١ر٩	٢٢	١ر٥
كثرة الإنجاب لتعويض فقدان الأبناء فى الأسرة	٤٤	٢ر٩	١٤٤٩	٩٦ر٩	٧	ر٥
خروج المرأة للعمل يقلل من تكرار الإنجاب	٨٧٨	٥٨ر٥	٦٢٢	٤١ر٥	–	–
تنظيم الأسرة من أجل المحافظة على صحة الأم	١٢٦٤	٨٤ر٣	٢٢٤	١٤ر٩	١٢	ر٨

تشير نتائج الدراسة من الجدول السابق إلى أن هناك تغيرا واضحا فى المنظومة الثقافية المرتبطة بالقضايا السكانية لدى شباب الجيل الحالى ، حيث يظهر جليا رفض غالبية مفردات العينة للأفكار والتصورات التى من شأنها التحفيز على كثرة الإنجاب ، أو تفضيل إنجاب الذكور ، وارتباط قيمة المرأة فى الأسرة بالإنجاب ، ولاسيما إنجاب الذكور . هذا ، مع ملاحظة أن النظرة المجتمعية للمرأة لازال يشوبها بعض القصور . إذ مازال هناك البعض - وإن كانوا يمثلون قلة - يرون أن الدور الأساسى للمرأة فى الأسرة هو الإنجاب ، وأن خروج المرأة للعمل لايساهم فى التقليل من تكرار الحمل ، وهو مايتطلب بذل المزيد من الجهد فى تغيير النظر إلى المرأة ودورها فى الأسرة وفى الحياة المجتمعية .

وقد أوضحت نتائج الدراسة أيضا أن هناك رفضا من غالبية أفراد العينة للأمثال والأقوال الشعبية المدعمة لقيم الإنجاب من ناحية ، والمحذرة من كثرة الإنجاب من ناحية أخرى ، والإعلاء من قيمة الطفل الذكر فى الأسرة فى مقابل الإقلال من قيمة الطفلة الأنثى ، وكذلك الأمثال التى تتناول الوضع المتدنى للمرأة غير المنجبة داخل الأسرة ، كما يتضح من الجدول التالى .

جدول رقم (٢)

آراء عينة الدراسة حول الأمثال والأقوال الشعبية الخاصة بالإنجاب وتفضيلاته

	موافق		غير موافق		لا أعرف	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الست اللى مابتخلفش زى العيار اللى مابيصبش	٣١٧	٢١ر١	١١٣٧	٧٥ر٨	٤٦	٣ر١
الست اللى مابتخلفش ضيفة	٣٩٩	٢٦ر٦	١٠٥٢	٧٠ر١	٤٩	٣ر٣
اللى خلف مامات	١٢٣٩	٨٢ر٦	٢٣٦	١٥ر٧	٢٥	١ر٧
يامخلفة البنات ياشايلة الهم للممات	٥٥٩	٣٧ر٢	٩٠٨	٦٠ر٥	٣٣	٢ر٢
أم الغلام تستاهل الإكرام	٣٦٦	٢٤ر٤	١٠٣١	٦٨ر٧	١٠٣	٦ر٩
الأولاد تعمر والبنات تخرب	١٨٣	١٢ر٢	١٢٩٥	٨٦ر٣	٢٢	١ر٥
من كثرت ولاده قل زاده	٧٢٦	٤٨ر٤	٧٣٣	٤٨ر٩	٤١	٢ر٧
الراجل الخايب خلفته كثير	٧١٧	٤٧ر٨	٧١١	٤٧ر٤	٧٢	٤ر٨

مدى الوعى بوجود مشكلة سكانية

أثارت الدراسة تساؤلا هاما حول إلى أى حد أسهمت السياسات السكانية فى مصر باستراتيجياتها وبرامجها المختلفة فى تكوين رؤية واضحة وإدراك واع بوجود مشكلة سكانية ، وعلاقة تلك المشكلة بما يعانيه المجتمع من العديد من المشاكل الناجمة عن الزيادة المطردة فى أعداد السكان ؟ وهل هناك أساليب وآليات جديدة مقترحة من قبل الشباب لمواجهة تلك المشكلة ؟

أشارت نتائج الدراسة إلى أن غالبية مفردات عينة الدراسة على وعى تام بوجود مشكلة سكانية يعانى منها مجتمعنا ، موضحين أن السبب الرئيسى فى حدوثها هو عدم الوعى بأهمية تنظيم الأسرة كعامل فعال فى خفض معدلات النمو السكانى . كما أشاروا أيضا إلى أن هناك ارتباطا وثيقا مابين الجهل والفقر وارتفاع معدلات الإنجاب ، انطلاقا من أن الجهل يرتبط بالتمسك بالتصورات والأفكار التى تدعم القيم المرتبطة بالزواج المبكر والإنجاب المتكرر ؛ لما للأطفال من قيمة اقتصادية عالية تسهم فى زيادة دخل الأسرة بخروجهم مبكرا إلى سوق العمل . هذا إلى جانب رؤية بعض مفردات العينة أن الفهم الخاطئ للدين لدى البعض يعد مسئولا بصورة مباشرة عن تحريم فكرة تنظيم الأسرة ، هذا بالإضافة إلى مسئولية ضعف خدمات تنظيم الأسرة عن تحقيق المستهدف منها ، ومع الأخذ فى الاعتبار أن هناك فئة أخرى تمثل مايقرب من ١٠٪ من مفردات عينة الدراسة يرون أن سوء استخدام موارد المجتمع ، وليس زيادة عدد السكان ، هو المسئول عن معاناة المجتمع المصرى من العديد من المشكلات .

أما فيما يتعلق بمدى إدراك مفردات عينة الدراسة للعلاقة بين الزيادة السكانية وما يعانيه المجتمع من مشكلات ، فقد تصدرت مشكلتا البطالة وانخفاض مستوى المعيشة قائمة المشكلات المرتبطة بالزيادة السكانية فى أذهان الشباب ، هذا إلى جانب مشكلات تدهور الخدمات (الصحية والتعليمية

والإسكانية) ، وكذلك مشكلات التلوث البيئى ، وارتفاع معدلات الجريمة .

وقد تباينت آراء مفردات عينة الدراسة فيما يتعلق بالأساليب المطروحة عالميا ومحليا للحد من الزيادة السكانية ، حيث لاقت بعض الأساليب استحسانا من أغلب مفردات العينة ، مثل : تحسين مراكز تنظيم الأسرة ، وتوعية المقبلين على الزواج بالمفاهيم السليمة للزواج والإنجاب ، وخدمات الصحة الإنجابية . هذا، إلى جانب الاهتمام بتوعية الأبناء فى المدارس عن مزايا الأسرة الصغيرة على الأسرة والمجتمع . وفى مقابل التأييد شبه الكامل لهذه الأساليب فى مواجهة المشكلة السكانية لم تحظ فكرة التعقيم الإجبارى بالتأييد إلا من نسبة ٥٪ فقط من عينة الدراسة . أما الأساليب التى تعتمد على الحوافز السلبية – مثل توقيع غرامة مالية على من ينجب أكثر من طفلين والحرمان من التعليم الحكومى للأبناء بعد الطفل الثالث – فلم تلق موافقة إلا من حوالى ربع عينة الدراسة ، وقد رفضها الباقون ؛ لأنها تحتوى – من وجهة نظرهم – على قدر من القهر والإجبار ، حيث يرون أن تنظيم الأسرة لابد وأن يكون قرارا اختياريا نابعا من الظروف المحيطة بالزوجين وقناعاتهم الشخصية .

أما فيما يتعلق بمقترحات مفردات العينة لمواجهة المشكلة السكانية ، فقد تركزت حول أفكار الاستفادة من الزيادة الحادثة بالفعل ، وذلك من خلال استغلال الدولة للطاقات البشرية الموجودة فى العمل والإنتاج ، وكذلك تعمير الصحراء ببناء مدن جديدة ؛ لتخفف من التكدس السكانى فى المدن الرئيسية ، وتقلل الضغط على الخدمات ، هذا إلى جانب استصلاح الأراضى لزيادة مساحة الرقعة الزراعية . وتجدر الإشارة إلى أنه ربما يكون طرح قضية مواجهة الزيادة السكانية بهذا الشكل تعنى فى المقام الأول بامتصاص الزيادة السكانية وحسن توظيف الطاقة البشرية الموجودة بالفعل لتنمية المجتمع ؛ اعتقادا منهم بأن المشكلة قائمة ، وأن الجهود المبذولة من قبل مراكز تنظيم الأسرة ، والمحاولات الجادة من قبل وسائل الإعلام لنشر الوعى بقضية السكان وتداعياتها ، أملا فى

تعديل اتجاهات وسلوكيات الأفراد بإحلال القيم الإيجابية تجاه مفاهيم الزواج والإنجاب وتفضيلاته ، يمكن أن تؤتى ثمارها عن طريق توعية المقبلين على الزواج ، وتحسين خدمات مقدمة بمراكز تنظيم الأسرة ، وزيادة الوعى بوجود مشكلة سكانية ، وأهمية تنظيم الأسرة ، ونشر مفهوم الأسرة الصغيرة ، وذلك بالنسبة للأجيال القادمة من خلال تضمين المناهج الدراسية بالمدارس والجامعات مقررات تتبنى تحليل قضية السكان وأساليب مواجهتها .

النتائج والتوصيات

من خلال نتائج الدراسة برزت عدة مؤشرات تدعو إلى القول بأن تغيرا قد حدث فى المنظومة الثقافية المرتبطة بقضايا الزواج والإنجاب لدى شباب الجيل الحالى (فى حدود عينة البحث بالقاهرة الكبرى) ، حيث ظهر الميل نحو الاقتناع بفكرة الأسرة الصغيرة ، ورفض فكرة الزواج المبكر ، والاتجاه نحو تبنى ثقافة المساواة بين الأبناء من الذكور والإناث . ويعد هذا مؤشرا إيجابيا على طريق نجاح الجهود الرامية إلى الحد من النمو السكانى ، ينبئ فى حالة استمراره وتدعيمه بانخفاض فى معدلات الإنجاب مستقبلا ، ولكن الأمر يتطلب مزيدا من تفعيل الجهود لتدعيم الجوانب الإيجابية والبناءة لثقافة الإنجاب فى أذهان الجيل الحالى من الشباب وأجيال المستقبل .

ويمكن بلورة أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج فى المؤشرات التالية :

* ظهور اتجاه إيجابى نسبيا لدى الشباب فيما يتعلق بتأييد فكرة الفحص الطبى قبل الزواج ، إلا أن هذه الفكرة تحتاج لمزيد من التدعيم من أجل تعميم الاستجابة لها، وتصحيح بعض المعلومات المغلوطة عن أن هذا الفحص يتم فى حالات زواج الأقارب فقط ، أو أنه لا جدوى من وراء إجرائه .
* هناك شبه إجماع لدى مفردات عينة البحث على رفض فكرة الزواج المبكر ؛ لما له من أضرار صحية ونفسية واجتماعية على المرأة وعلى الأسرة ، واعتبار

السن المثلى للزواج عشرين عاما للإناث ، وخمسة وعشرين عاما للذكور .

* لم يظهر اتجاه واضح لدى عينة البحث نحو تفضيل إنجاب الذكور ، مما يعنى أن هناك اتجاها إيجابيا نحو تبنى ثقافة المساواة بين الجنسين .

* أوضحت النتائج أن إنجاب طفلين أو ثلاثة – على أكثر تقدير – كان هو التفضيل الأكثر انتشارا لدى الغالبية من مفردات عينة البحث ، وكان الدافع الأساسى وراء هذا التفضيل هو أن ظروف المعيشة لا تسمح بإنجاب مزيد من الأبناء فى الأسرة ، هذا بجانب الرغبة فى توفير حياة أفضل للأبناء .

* أوضحت نتائج الدراسة أن غالبية مفردات عينة الدراسة على دراية كبيرة بفكرة تنظيم الأسرة ، وهى تعنى لدى البعض تحديد عدد الأبناء فى الأسرة ، بينما تعنى لدى البعض الآخر التنظيم بين فترات الحمل .

* أبرزت نتائج الدراسة أن هناك اقتناعا كبيرا لدى معظم مفردات عينة الدراسة بأهمية تنظيم الأسرة ، وأن قرار التنظيم قرار مشترك بين الزوجين .

* أشارت نتائج الدراسة إلى أنه على الرغم من المعرفة الواسعة لدى مفردات عينة الدراسة بوجود وسائل لتنظيم الأسرة ، فإن البعض القليل لايعرف أنواعها ، إلى جانب أن هناك قصورا فى المعرفة المتعلقة بفوائد وأضرار الوسائل المختلفة لتنظيم الأسرة .

* أبرزت نتائج الدراسة رفض غالبية مفردات العينة للأفكار والتصورات الخاصة بسرعة الإنجاب كدليل على الرجولة والأنوثة ، وكذلك الأفكار السائدة بأن المرأة تستمد مكانتها فى الأسرة من خلال الإنجاب ، وكذلك رفض الأغلبية للأمثال والأقوال الشعبية التى تؤكد على تفضيل الذكور والإعلاء من قيمة الطفل الذكر ، والنظرة الدونية للمرأة غير المنجبة .

* أوضحت نتائج الدراسة أن هناك وعيا لدى مفردات عينة الدراسة بوجود مشكلة سكانية ، وأن أهم أسبابها زيادة الإنجاب والجهل والفقر ونقص الوعى .

* تبلورت رؤية المبحوثين لمواجهة المشكلة السكانية فى اتجاهين : أحدهما يتبنى فكرة محاولة الاستفادة من الزيادة الحادثة بالفعل فى رفع عملية الإنتاج ، والخروج إلى الصحراء لتخفيف الضغط على المدن الرئيسية . بينما تبنى الاتجاه الآخر ضرورة توعية المقبلين على الزواج بأهمية تنظيم الأسرة وتحسين الخدمات المقدمة فى مراكز تنظيم الأسرة ، بالإضافة إلى تنمية الوعى بوجود مشكلة سكانية وسبل مواجهتها من خلال المناهج الدراسية بالمدارس والجامعات .

وانتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها :

١ - تفعيل دور الجمعيات الأهلية من خلال التنسيق بينها وبين مراكز الصحة الإنجابية فى مجال خدمات تنظيم الأسرة من ناحية ، والاهتمام بعقد الندوات للتوعية والإرشاد فى المؤسسات المختلفة التى تعمل فى مجال الشباب من ناحية أخرى .

٢ - ضرورة ملاءمة محتوى برامج التوعية بقضية السكان وتنظيم الأسرة وفقا للمجتمع المستهدف (ريف ، حضر ، متعلمون ، غير متعلمين ، شباب ، كبار) .

٣ - التفكير فى تقديم بعض الحوافز التشجيعية للأسر الصغيرة فى مجالات متعددة ، مثل : الرعاية الصحية ، والتعليمية ، والتأمينية ، باعتباره حافزا للأسر حديثة الزواج ، أو المقبلة على الزواج للالتزام بفكرة الأسرة الصغيرة .

٤ - تضمين مقرر التربية السكانية فى إطار المناهج التعليمية بالمدارس والجامعات .

٥ - الاهتمام بتوسيع فرص العمل أمام المرأة فى كافة المجالات ، باعتبار أن العمل عامل فعال فى خفض معدلات الإنجاب .

٦ - الاهتمام بالبرامج التدريبية التأهيلية الموجهة للدعاة من أجل تفعيل دور

رجال الدين فى الدعوة إلى تنظيم الأسرة ، وتصحيح المفاهيم الخاطئة المرتبطة بهذا الموضوع .

٧ - تكثيف الدور الإعلامى كأداة فعالة فى تعديل اتجاهات الشباب وتوسيع مداركهم بالمفاهيم الصحيحة نحو السلوك الإنجابى ، ومفهوم الأسرة الصغيرة ، وزيادة معرفتهم بوسائل تنظيم الأسرة .

Abstract

CULTURAL DETERMINANTS OF POPULATION GROWTH
A study on a sample of youth

Wafaa Morcos

The aim of this study is to trace the determinants of marriage and reproduction culture of youth.

The study tries to explore the values and concepts which contribute to shaping youth vision towards the issue of reproduction, through discussions with a sample of youth (married or seeking marriage), on some issues such as: birth control, early marriage, pre-marriage medical check up, ideal number of children, preferences for the gender of the children, besides marriage and reproduction heritage.

تنميط التفضيلات والاحتياجات الثقافية للشباب المتردد على معرض الكتاب باستخدام أسلوب تحليل التجمعات

ماجدة عبد الغنى *

فى إطار بحث "معرض الكتاب : تظاهرة ثقافية فى مصر – دراسة ميدانية فى التفضيلات والاحتياجات الثقافية للمترددين على المعرض" الذى يقوم به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، تتناول هذه الدراسة الأسلوب الإحصائى "تحليل التجمعات" Cluster Analysis ؛ بهدف تنميط التفضيلات والاحتياجات الثقافية للشباب المتردد على المعرض إلى عدد من التجمعات فى ضوء مجموعة من المتغيرات لعينة من الشباب المتردد على المعرض ، وذلك بهدف إبراز أهم التفضيلات والاحتياجات الثقافية دون غيرها .

مقدمة

إن معرض الكتاب باعتباره تظاهرة ثقافية فى مصر، فإن التفضيلات والاحتياجات الثقافية بين الجماعات المترددة على المعرض تختلف ، وأن إقبال البعض على نوعية معرفية دون غيرها واقتناء أنواع أخرى من السلع الثقافية يحتاج إلى دراسة ، وبصفة خاصة الشباب المتردد على المعرض ، لأن ذلك يعكس فى أى اتجاه تسير ثقافتهم ، ومدى تأثرهم أو عدم تأثرهم بالسلع الاستهلاكية الهابطة . بالإضافة إلى الوقوف على الذوق المعرفى لديهم ، وتفضيلاتهم للسلع الثقافية فى زمن تزايدت فيه قوة المعرفة والمعلوماتية الممكنة ، وتراجعت فيه السلع

* خبير أول ، قسم المعاملة الجنائية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٧.

الثقافية المطبوعة (الكتاب) أمام عصر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وسيطرة الإعلان بتقنياته الفائقة على العقل الإنسانى وصياغة منهجية الفكر لديه ومسار تطوره . فقد أولت هذه الدراسة اهتماماً خاصاً بدراسة أوجه الاختلاف والتشابه بين التفضيلات والاحتياجات الثقافية وفقاً للمتغيرات المختلفة محل الدراسة للشباب المتردد على معرض الكتاب .

هدف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية – باستخدام الأسلوب الإحصائى المتقدم "تحليل التجمعات" cluster Analysis – إلى تنميط التفضيلات والاحتياجات الثقافية إلى عدد من الأنماط أو التجمعات Clusters ، فى ضوء مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالأنشطة المفضلة لجمهور الشباب المتردد على المعرض ، والموضوعات التى يحرص على حضور ندواتها، بحيث تتشابه بعض التفضيلات والاحتياجات إلى أى من هذه الأنماط ، وتختلف بعضها والتى تنتمي إلى الأنماط الأخرى .

تحليل التجمعات Cluster Analysis

تحليل التجمعات [1] من الأساليب الإحصائية المتقدمة التى تهدف إلى تنميط أو تصنيف عدد من المفردات – أشخاص أو نباتات أو قرى أو محافظات أو منتجات ..... إلخ – إلى تجمعات أو أنماط ، تتشابه خصائص المفردات المنتمية إلى أى من هذه الأنماط ، وتختلف عن المفردات المنتمية إلى تجمعات أخرى. وقد تم تطبيق هذا الأسلوب فى عديد من البحوث والدراسات ، على سبيل المثال ، فقد تم استخدامه فى عديد من المجالات المختلفة ، مثل : المجال التعليمى [2] ، والمجال الزراعى [3] ، والمجال الإجرامى [4] .

إن الهدف الأساسى من تحليل التجمعات هو تقسيم مجموعة من المشاهدات إلى عدد معين من المجموعات أو التجمعات المتجانسة ، وغير معلوم مسبقاً عددها ، فى حين أن المجموعات الناتجة مختلفة وليست متماثلة . وبدراسة

هذه التجمعات يمكن تحديد الخصائص التى تشترك فيها هذه المشاهدات داخل كل مجموعة ، والتى تختلف فيها فى المجموعات الأخرى. فعلى سبيل المثال ، فى علم البيولوجى ، يستخدم تحليل التجمعات فى تصنيف الحيوانات والنباتات numerical taxonomy . وفى الطب يستخدم أيضا فى تعريف الأمراض ومراحله . فقد نجد - على سبيل المثال - عند مرضى الاكتئاب تصنيفات لمجموعات جزئية عديدة لأنواع مختلفة من الاكتئاب تستنتج عند استخدام تحليل التجمعات . وبالمثل فى مجال التسويق ، يمكن من خلال استخدامنا لهذا الأسلوب الإحصائى التعرف على عادات شراء متماثلة للأشخاص ، فعند دراسة هذه الخصائص يمكن وضع استراتيجية للسوق فى المستقبل تكون أكثر كفاءة [٥] .

والجدير بالذكر أن تحليل التجمعات لايقتصر استخدامه فقط فى تجميع مجموعة من الحالات individual cases ، وإنما أيضاً يمكن استخدامه لإيجاد المجموعات المتجانسة للمتغيرات variables [٦] ، أى أن الوحدة المستخدمة فى التحليل هى المتغير . ويتطلب تحليل التجمعات الأخذ فى الاعتبار بعض الأمور الهامة الآتية :

١- تحديد المتغيرات التى تخدم هذا الأسلوب ، وتحديد مستوى قياسها .
٢ - اختيار طريقة تقدير معاملات الاختلاف أو التشابه بين المفردات أو المتغيرات .
٣- تحديد المعيار المناسب لضم المفردات أوالمتغيرات فى تجمعات ، أو ضم التجمعات فى تجمعات أكبر .

وسنستعرض فيما يلى المتطلبات الهامة والأساسية لإجراء أسلوب تحليل التجمعات ، وهى مصفوفة معاملات البعد أو معاملات التشابه أو الاختلاف ، ومعيار ضم المتغيرات لتكوين التجمعات .

مقاييس التشابه أو الاختلاف بين المفردات

Similarity and Dissimilarity Coefficients

يوجد عدة مقاييس مختلفة تستخدم فى قياس أو تحديد مقدار التماثل أو الاختلاف بين مفردتين . ولكى نحدد أيا من مقاييس الاختلاف أو التشابه التى سوف تستخدم يجب معرفة نوعية البيانات ، حيث تختلف المقاييس بحسب طبيعة البيانات [٧] ، فإنه يوجد مقاييس معينة تستخدم فى حالة البيانات المتصلة ، ومقاييس أخرى تستخدم فى حالة البيانات التكرارية ، ومقاييس أخرى للبيانات الثنائية .

ونظرا لأن طبيعة البيانات المستخدمة فى الدراسة الحالية هى بيانات ثنائية Binary data ، فإن مقياس التماثل الذى تم استخدامه هو Russell and Rao measure [٨]. وأن الهدف الأساسى فى هذه الدراسة هو تجميع المتغيرات ، أى تجميع لأهم التفضيلات والاحتياجات الثقافية للشباب المترددين على المعرض .

معيار الضم لتكوين التجمعات

هناك طريقتان لتحليل التجمعات نستخدم منها فى هذه الدراسة تحليل التجمعات بطريقة التكتل الهرمى Agglomerative Hierarchical Analysis [٩] ، والفكرة الأساسية فى هذه الطريقة هى أن تبدأ خطوات إجراء التنميط باعتبار كل متغير نمطاً منفرداً أو تجمعاً منفصلاً ، ثم يتم ضم المتغيرات الأخرى واحدة تلو الأخرى لتكوين أنماط أكبر فأكبر ، حتى يتم ضم جميع المتغيرات فى نمط واحد .

تم إجراء عدد من خطوات الضم المتتالية للمتغيرات أو التجمعات يساوى عدد المتغيرات ناقصاً واحدا ، فمثلا فى الدراسة الحالية لدينا ٢٥ متغيرا ، وعلى ذلك تحتاج عملية التنميط ٢٤ خطوة من خطوات الضم المتتالية .

نبدأ بالخطوة الأولى ، حيث يتم فحص مصفوفة معاملات التشابه ، ونحدد أكبر معامل فيها ، وعندئذ يتم ضم المتغيرين المناظرين لهذا المعامل لتكوين أول تجمع. وأن المتغيرات التى تضم معاً مكونة تجمعا واحدا لاينظر إليها فى الخطوات اللاحقة بصفتها متغيرات منفردة ، ولكن يتم التعامل مع التجمع بما يحويه من متغيرات كنمط أو مجموعة واحدة .

وتبدأ الخطوة الثانية بحساب معاملات التشابه بين التجمع الناتج من الخطوة الأولى وباقى المتغيرات الأخرى ، وذلك باستخدام طريقة الترابط التام Complete Linkage [١٠] ، وبعد ذلك يتم تحديد أكبر معامل ، وعلى ذلك إما تضم مفردتان معاً لتكون تجمعاً آخر ، أو تضم مفردة إلى التجمع الناتج من الخطوة الأولى لينتج تجمع أكبر يتكون من ثلاث مفردات .

وهكذا ، وبنفس الطريقة فى الخطوات المتتالية تتم عملية الضم للخروج بتجمع جديد أو تجمع أكبر حتى نصل فى النهاية إلى تجمع واحد يجمع جميع المتغيرات .

عينة الدراسة

نظرا لأن مجتمع الدراسة مجتمعاً ليس سهلا ، ويصعب إجراء حصر شامل للمترددين على المعرض وأنماطهم واختلاف شرائحهم الاجتماعية ، فقد تم أخذ عينة قوامها ٧٠٠٠ مفردة ، وقد روعى فى اختيارها بعض المعايير على النحو التالى :

١ - الأخذ فى الاعتبار كلا من الذكور والإناث من المترددين على المعرض .

٢ - كافة الشرائح العمرية لجمهور المعرض .

٣ - ألا يقل سن المرتاد عن ١٥ سنة .

٤ - مراعاة اختيار أبناء المحافظات المختلفة .

وقد تم التطبيق فى جميع أماكن المعرض والأجنحة وأماكن الأنشطة

المختلفة لاختيار مفردات العينة وفقاً للشروط والمعايير السابق ذكرها . وقد اهتمت الدراسة الحالية فى التحليل على فئة الشباب المتردد على المعرض التى تتراوح أعمارهم من ١٨ سنة إلى ٣٠ سنة ، والذين بلغ عددهم ٤٢٧٨ مفردة . وأن خصائص عينة الدراسة – وبصفة خاصة الشباب – شملت فئات التعليم المختلفة التى وزعت على جميع المستويات التعليمية ، بداية بمن "يقرأ ويكتب" ، وصولاً إلى التعليم فوق الجامعى ، وأن نسبة كبيرة تركزت فى مستوى التعليم الجامعى ، يليها التعليم الثانوى وما يقابله ، ثم فوق المتوسط كما هو موضح بالجدول رقم (أ) . وكذا تباينت فئات المهن ، فشملت جميع المهن ، وكان أكبر نسبة من الطلاب ، يليهم أصحاب المهن المتخصصة التى تشمل الأطباء والمهندسين والمحاسبين ... إلخ ، ثم فئة غير العاملين والموظفين والمهن الكتابية كما هو موضح بالجدول رقم (ب) . وأن من سمات العينة هو محل الإقامة للمترددين من الشباب ، فقد حظيت محافظة القاهرة بأكبر نسبة حضور ، تليها محافظات وجه بحرى ، ثم محافظة الجيزة ، وكانت أقل المحافظات تواجداً محافظات الحدود كما هو موضح بالجدول رقم (جـ).

جدول (أ)

توزيع مفردات العينة وفقا للتعليم والعمر

العمر	١٨ –		٢١ –		٢٤ –		٢٧ – ٣٠		الإجمالى	
التعليم	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يقرأ ويكتب	١	–	١	–	٢	–	٢	–	٦	٠ر١
ابتدائى	–	–	–	–	١	–	٢	–	٣	٠ر١
إعدادى	١٣	٠ر٣	٧	٠ر٢	١	–	٤	٠ر١	٢٥	٠ر٦
ثانوى أو مايقابله	٣٤٤	٥ر٧	١٠٣	٢ر٤	٧٧	١ر٨	٨٦	٢ر٠	٥١٠	١١ر٩
فوق المتوسط	٨٤	٢ر٠	٤٧	١ر١	٤٤	١ر٠	٥٠	١ر٢	٢٢٥	٥ر٣
جامعى	١٣٨٩	٣٢ر٥	١٠٩٩	٢٥ر٧	٥١٣	١٢ر٠	٤١٦	٩ر٧	٣٤١٧	٧٩ر٩
فوق الجامعى	٤	٠ر١	٢٠	٠ر٥	٣٠	٠ر٧	٣٨	٠ر٩	٩٢	٢ر٢
الإجمالى	١٧٣٥	٤٠ر٦	١٢٧٧	٢٩ر٩	٦٦٨	١٥ر٦	٥٩٨	١٤ر٠	٤٢٧٨	١٠٠

جدول (ب)

توزيع مفردات العينة وفقا للمهنة والعمر

العمر	١٨ –		٢١ –		٢٤ –		٢٧ – ٣٠		الإجمالـــى	
المهنـة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مهن فنية وثقافية	–	–	٩	٠ر٢	٢٤	٠ر٣	١٩	٠ر٤	٤٠	٠ر٩
مهن أكاديمية وعلمية	–	–	١٤	٠ر٣	٢٧	٠ر٦	٣٠	٠ر٧	٧١	١ر٧
طلاب	١٦٦٤	٣٨ر٩	٨٩٢	٢٠ر٩	١٥٧	٣ر٧	٣٣	٠ر٨	٢٧٤٦	٦٤ر٢
أصحـاب المهن العليـا (المتخصصة)	٩	٠ر٢	١٠٧	٢ر٥	٢١٢	٥ر٠	٢٤٣	٥ر٧	٥٧١	١٣ر٣
أعمال حرة	–	–	٨	٠ر٢	١٢	٠ر٣	٢٢	٠ر٥	٤٢	١ر٠
مهن خدمات	٤	٠ر١	١٧	٠ر٤	١٥	٠ر٤	١٦	٠ر٤	٥٢	١ر٢
موظفون ومهن كتابية	١٢	٠ر٣	٥٦	١ر٣	٧٧	١ر٨	١٠٢	٢ر٤	٢٤٧	٥ر٨
فنى متخصص	٥	٠ر١	١٤	٠ر٣	٢٣	٠ر٥	٢٣	٠ر٥	٦٥	١ر٥
عمال حرفيون	٤	٠ر١	٩	٠ر٢	١١	٠ر٣	١٤	٠ر٣	٣٨	٠ر٣
قوات مسلحة وشرطة	١	–	٢	–	٣	٠ر١	٤	٠ر١	١٠	٠ر٢
لا يعمل	٣٦	٠ر٨	١٤٩	٣ر٥	١١٩	٢ر٨	٩٢	٢ر٢	٣٩٦	٩ر٣
الإجمالى	١٧٣٥	٤٠ر٦	١٢٧٧	٢٩ر٩	٦٦٨	١٥ر٦	٥٩٨	١٤ر٠	٤٢٧٨	١٠٠

جدول (جـ)

توزيع مفردات العينة وفقا لمحل الإقامة

محل الإقامة	ك	٪
القاهرة	٢٤٥٦	٥٧ر٤
الإسكندرية	٦٠	١ر٤
الجيزة	٧٠٤	١٦ر٥
محافظات القناة	٥٣	١ر٢
محافظات وجه بحرى	٨٢٦	١٩ر٣
محافظات وجه قبلى	١٤٦	٣ر٤
محافظات الحدود والوادى الجديد	١٤	٠ر٣
خارج الجمهورية	١٩	٠ر٤
الإجمالى	٤٢٧٨	١٠٠

متغيرات الدراسة

تم الاعتماد – بصورة أساسية – على البيانات الميدانية التى تم جمعها من أفراد العينة باستخدام أداة البحث ، والمتمثلة فى استمارة تضم عدداً من الأسئلة ، فقد شملت الاستمارة عدة نقاط على النحو التالى :

- مدى الانتظام والمواظبة على حضور المعرض .
- الهدف من حضور المعرض .
- الأنشطة المفضلة للمبحوث من الأمسيات الشعرية واللقاءات الثقافية والفكرية والفنية والندوات المتخصصة .
- الموضوعات التى يحرص على حضور ندواتها ، سواء كانت ثقافية ، سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، دينية ، فنية ، علمية ... إلخ .
- نوعية الكتب التى يقدم على شرائها.
- رأى المبحوث فى دور النشر وأسعار الكتب والمجلات المصرية والأجنبية .
- مدى تعامله مع الوسائط الإلكترونية CD .
- الصعوبات التى يواجهها للوصول إلى المعرض .
- المشاكل أوالمضايقات الموجودة فى المعرض من عدم وجود خدمات كافية ، أو عدم وجود أماكن للاستراحة ... إلخ .
- مدى ملاءمة نوعية الندوات والأنشطة الثقافية .
- رأى المبحوث فى الميعاد السنوى لمعرض الكتاب وطول فترة العرض ومدى كفاية المدة ، وإقتراحه فى أن يتكرر أكثر من مرة فى السنة ، ومقترحاته فى تطوير المعرض .

ومن خلالها ، وفى ضوء هدف هذه الدراسة تم تحديد الأسئلة والمتغيرات وعددها ٢٥ متغيرا ، وذلك بهدف إجراء تحليل التجمعات ، وهى على النحو التالى :

* شراء مجلات (X11.2)

* شراء وسائط إلكترونية (X11.3)
* متابعة أحدث الكتابات فى مجال التخصص (X11.4)
* التسلية (X11.6)

*** النشاط المفضل**

- الأمسيات الشعرية (X12.1)
- اللقاءات الثقافية والفكرية (X12.2)
- العروض الفنية (X12.3)

*** حضور ندوات متخصصة فى الموضوعات الآتية**

- الثقافية (X13.1)
- السياسية (X13.2)
- الاقتصادية (X13.3)
- الاجتماعية (X13.4)
- الأدبية (X13.5)
- الدينية (X13.6)
- الفنية (X13.7)
- العلمية (X13.8)

*** شراء كتب**

- ثقافية (X15.1)
- سياسية (X15.2)
- اقتصادية (X15.3)
- اجتماعية (X15.4)
- أدبية (X15.5)
- شعرية (X15.6)

- الفنية (X15.7)
- علمية (X15.8)
- دينية (X15.9)
- تاريخية (X15.10)

نتائج التحليل

١- مصفوفة معاملات التماثل

تمت تحليلات الدراسة الحالية باستخدام حزمة البرامج SPSS Release 4.1 for VAX/VMS 7.1 [11] . إن النتائج الأولية التى نحصل عليها من التحليل هى مصفوفة معاملات التشابه فى الجدول رقم (١) ، وهى مصفوفة مربعة تشير إلى معاملات التشابه بين كل زوج من المتغيرات وعددها ٢٥ متغيرا ، وقد أعطى كل متغير كوداً رقمياً لسهولة عرض النتائج كالآتى :

١ - X11.2	٢ - X11.3	٣- X11.4	٤- X11.6
٥ - X12.1	٦ - X12.2	٧- X12.3	٨- X13.1
٩ - X13.2	١٠- X13.3	١١- X13.4	١٢- X13.5
١٣ - X13.6	١٤- X13.7	١٥- X13.8	١٦- X15.1
١٧ - X15.2	١٨- X15.3	١٩- X15.4	٢٠- X15.5
٢١ - X15.6	٢٢- X15.7	٢٣- X15.8	٢٤- X15.9
٢٥ - X15.10			

وقد تم حساب معاملات التشابه الموضحة بالمصفوفة المبينة بالجدول رقم (١) بطريقة Russel and Rao measure ، وكان أكبر قيمة بها هى ٠,١٩٤٤٨٣ وهو يعبر عن مقياس التشابه بين المتغير X15.1 و X15.9 .

Table (1) : Russell and Rao Similarity Coefficient Matrix

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
2	0.0493												
3	0.0189	0.0372											
4	0.0210	0.0159	0.0079										
5	0.0166	0.0152	0.0192	0.0110									
6	0.0475	0.0636	0.0587	0.0224	0.0535								
7	0.0458	0.0559	0.0397	0.0266	0.0482	0.1801							
8	0.0285	0.0397	0.0355	0.0152	0.0348	0.1217	0.0897						
9	0.0231	0.0404	0.0407	0.0140	0.0264	0.0983	0.0729	0.0567					
10	0.0096	0.0136	0.0124	0.0056	0.0063	0.0287	0.0217	0.0153	0.0231				
11	0.0133	0.0199	0.0187	0.0108	0.0126	0.0521	0.0417	0.0324	0.0284	0.0111			
12	0.0194	0.0187	0.0201	0.0101	0.0395	0.0639	0.0549	0.0387	0.0283	0.0073	0.0157		
13	0.0281	0.0355	0.0295	0.0129	0.0250	0.0881	0.0717	0.0561	0.0477	0.0139	0.0253	0.0281	
14	0.0243	0.0208	0.0140	0.0147	0.0178	0.0483	0.0601	0.0257	0.0153	0.0051	0.0104	0.0190	0.0209
15	0.0266	0.0334	0.0290	0.0140	0.0180	0.0619	0.0523	0.0357	0.0299	0.0121	0.0144	0.0196	0.0340
16	0.0601	0.0860	0.0692	0.0344	0.0337	0.1131	0.0931	0.0970	0.0594	0.0160	0.0337	0.0396	0.0550
17	0.0346	0.0582	0.0437	0.0189	0.0215	0.0759	0.0626	0.0474	0.0763	0.0170	0.0219	0.0237	0.0351
18	0.0150	0.0215	0.0159	0.0063	0.0054	0.0249	0.0237	0.0110	0.0157	0.0160	0.0084	0.0071	0.0106
19	0.0224	0.0346	0.0269	0.0138	0.0098	0.0470	0.0441	0.0316	0.0257	0.0101	0.0357	0.0160	0.0233
20	0.0468	0.0701	0.0519	0.0337	0.0337	0.0817	0.0704	0.0511	0.0434	0.0113	0.0284	0.0556	0.0373
21	0.0309	0.0365	0.0215	0.0213	0.0360	0.0503	0.0514	0.0310	0.0249	0.0057	0.0137	0.0337	0.0226
22	0.0264	0.0234	0.0140	0.0161	0.0105	0.0323	0.0394	0.0196	0.0116	0.0053	0.0091	0.0140	0.0154
23	0.0491	0.1155	0.0867	0.0304	0.0241	0.0806	0.0676	0.0480	0.0489	0.0146	0.0214	0.0280	0.0444
24	0.0701	0.1419	0.0951	0.0535	0.0421	0.1429	0.1243	0.0871	0.0793	0.0206	0.0423	0.0519	0.1087
25	0.0243	0.0304	0.0283	0.0145	0.0161	0.0449	0.0447	0.0264	0.0277	0.0100	0.0121	0.0184	0.0270

Table (1) [continued]: Russell and Rao Similarity Coefficient Matrix

	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24
15	0.0189										
16	0.0277	0.0389									
17	0.0184	0.0213	0.0744								
18	0.0093	0.0089	0.0190	0.0290							
19	0.0131	0.0126	0.0604	0.0340	0.0137						
20	0.0240	0.0269	0.1000	0.0544	0.0126	0.0523					
21	0.0241	0.0163	0.0461	0.0307	0.0133	0.0187	0.0630				
22	0.0317	0.0133	0.0323	0.0144	0.0084	0.0160	0.0230	0.0201			
23	0.0213	0.0687	0.1096	0.0599	0.0199	0.0377	0.0736	0.0293	0.0273		
24	0.0427	0.0576	0.2078	0.1179	0.0310	0.0877	0.1396	0.0694	0.0440	0.1820	
25	0.0209	0.0254	0.0457	0.0356	0.0120	0.0223	0.0341	0.0221	0.0191	0.0381	0.0817

٢- قائمة تكوين التجمعات وفقاً لطريقة الترابط التام

Agglomeration Schedule using Complete Linkage

تتلخص نتائج تحليل التجمعات فى بيانات الجدول رقم (٢) ، والذى يشير إلى الخطوات المتتالية ، وما ينتج من التجمعات وأرقام المتغيرات أو أرقام التجمعات التى تندمج فى كل خطوة .

السطر الأول من الجدول يمثل الخطوة الأولى ، حيث تم ضم المتغير X15.1 (رقم ١٦) والمتغير X15.9 (رقم ٢٤) فى تجمع واحد ، وهذا ما يشير إليه العمودان الثانى والثالث من جهة اليسار والمعنون بـ Clusters Combined ، ويشير العمود الرابع تحت عنوان Coefficient إلى معامل التماثل بين هذين المتغيرين . ولأن هذه الخطوة هى الأولى فى خطوات التحليل ، فإن المعامل بين هذين المتغيرين هو أكبر معامل فى جدول رقم (١) والخاص بمعاملات التماثل وهى القيمة ٠,١٩٤٤٨٣ . أما قيم العمود السابع فإنها تشير إلى رقم الخطوة التالية التى يتم فيها دمج متغير آخر أو تجمع آخر إلى التجمع الناتج فى الخطوة الراهنة . فنجد – مثلا – أن قيمة هذا العمود فى السطر الأول هى ٤ ، وهذا يعنى أن الخطوة رقم ٤ قد تم ضم أحد المتغيرات وهو المتغير X15.5 (رقم ٢٠) إلى التجمع الأول ليصبح تجمعا مكونا من ٣ متغيرات ، ثم نجد قيمة هذا العمود فى الخطوة (أو السطر) رقم ٤ هى القيمة ٧ فنجد فى الخطوة رقم ٧ انضمام المتغير X11.3 (رقم ٢) إلى هذا التجمع ليصبح تجمعاً مكوناً من ٤ متغيرات ، وهكذا.

أما قيم العمودين الخامس والسادس والمناظرة لخطوة راهنة ، فإنها تشير إلى أى من الخطوات السابقة يكون قد تم انضمام متغيرى التجمع الراهن – والمشار إليهما فى العمودين الثانى والثالث – فى تجمعات سابقة ، وإذا كانت القيمة صفراً فإنها تدل على أن المتغير منفرد ولم يتم ضمه إلى أى تجمع سابق . فعلى سبيل المثال ، كانت التجمعات فى الخطوات الأولى والثانية والثالثة

والسادسة والحادية عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والتاسعة عشرة ناتجة من انضمام متغيرات منفردة وهى : (X15.1, X15.9) و (X12.2, X12.3) و (X11.3, X15.8) و (X13., X15.2) و (X12.1, X13.5) و (X13.4, X15.4) و (X13.7, X15.7) و (X13.3, X15.3) ، ولذلك كانت القيم فى العمودين الخامس والسادس المناظرة لتلك التجمعات تساوى صفرا ، وهذا يدل على أن كل زوج من تلك المتغيرات أكثر قرباً من غيرها من حيث متغيرات الدراسة. وإذا وقفنا عند الخطوة رقم ٤ نجد أن القيمة فى العمود الخامس هى القيمة ١ أى أن المتغير ١٦ والذى يدل عليها فى العمود الثانى (العمود ٢ يناظر العمود ٥ والعمود ٣ يناظر العمود ٦) كان قد تم ضمه فى تجمع سابق فى الخطوة رقم (١) . أما المتغير رقم ٢٠ فإنه منفرد لأن القيمة المناظرة له فى العمود رقم ٦ تساوى صفراً ، وتكون النتيجة هى تجمع جديد مكون من التجمع رقم ١ بالإضافة إلى المتغير رقم ٢٠.

Table (2): Agglomeration Schedule using Complete Linkage

Stage	Clusters Combined		Coefficient	Stage Cluster 1st Appears		Next Stage
	Cluster1	Cluster 2		Cluster 1	Cluster 2	
1	16	24	0.207857	0	0	3
2	6	7	0.180143	0	0	5
3	16	23	0.109571	1	0	4
4	2	16	0.093286	0	3	7
5	6	8	0.089714	2	0	8
6	9	17	0.076286	0	0	11
7	2	20	0.069286	4	0	9
8	6	13	0.056143	5	0	13
9	1	2	0.050429	0	7	14
10	5	12	0.038429	0	0	15
11	3	9	0.038143	0	6	19
12	11	19	0.035714	0	0	22
13	6	15	0.034000	8	0	17
14	1	25	0.033714	9	0	17
15	5	21	0.033000	10	0	19
16	14	22	0.031714	0	0	18
17	1	6	0.025429	14	13	21
18	4	14	0.019000	0	16	23
19	3	5	0.017714	11	15	21
20	10	18	0.016000	0	0	24
21	1	3	0.016000	17	19	22
22	1	11	0.012143	21	12	23
23	1	4	0.007571	22	18	24
24	1	10	0.005143	23	20	0

٣- التمثيل البيانى لخطوات تكوين التجمعات

من الأدوات الهامة المطلوبة لفهم نتائج تحليل التجمعات هى الرسم البيانى الذى يمثل الخطوات المتتالية لتكوين تلك التجمعات . وهناك نوعان من التمثيل البيانى : الأول هو Verticle Icicle Complete Linkage، والثانى هو الرسم البيانى الشجرى Dendrogram .

أ- التمثيل البيانى Verticle Icicle Complete Linkage

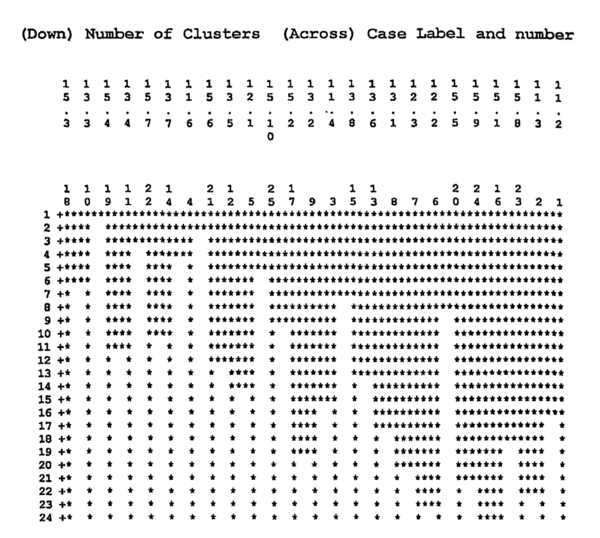
يمثل شكل رقم (١) الرسم البيانى الذى يعبر عن خطوات تحليل التجمعات ، وفيه تمثل متغيرات الدراسة بالأعمدة المكونة من الحرف * والتى يفصل بينها مسافتان خاليتان ، وقد تم تعريف المتغير بأرقامها ومسمياتها أعلى الرسم . وتمثل الأعداد الموجودة على يسار الشكل عدد التجمعات فى كل خطوة .

ولفهم ما يتضمنه هذا الرسم نبدأ من السطر السفلى ، والذى يمثل الخطوة الأولى من التحليل ، فنجد أن الرقم المناظر هو ٢٤ والذى يمثل عدد التجمعات فى تلك الخطوة ، منها ٢٣ تجمعاً يمثلها جميع متغيرات الدراسة بصورة منفردة ، باستثناء المتغير X15.1 (رقم ١٦) والمتغير X15.9 (رقم ٢٤) والتى تمثل أول تجمع ، ولذلك قد تم ملء الفراغ الفاصل بين العمودين المناظرين لهما بعلامتى * ليصبحا عمودا واحدا (أو تجمعا واحدا) . وإذا صعدنا إلى أعلى نرى انضمام المتغير X12.2 (رقم ٦) والمتغير X12.3 (رقم ٧) لينتج تجمع آخر منفصل عن التجمع الأول ، بالإضافة إلى ٢١ تجمعاً من المتغيرات المنفردة ، أى لدينا ٢٣ تجمعاً . وإذا صعدنا إلى أعلى نرى انضمام المتغير X15.8 (رقم٢٣) والمتغير X11.3 (رقم ٢) ، وإذا صعدنا إلى أعلى نجد انضمام المتغير X15.5 (رقم ٢٠) إلى التجمع الأول (١٦و ٢٤) لينتج تجمع مكون من ثلاثة متغيرات هى (١٦و ٢٤ و٢٠) ، بالإضافة إلى ١٨ تجمعاً من المتغيرات المنفردة والتجمع الثانى (٦ و٧) وتجمع آخر (٢ و٢٣) ليصبحا ٢١ تجمعاً . وهكذا ، كلما تقدمنا إلى أعلى تتحدد التجمعات الناتجة ، وكذلك

المتغيرات المنفردة لتكون أنماطاً أكبر فأكبر إلى أن تنتهى إلى تجمع واحد ، وهو مايمثلها السطر الأعلى والمناظر للعدد ١ .

Fig (1)

Vertical Icicle Plot using Complete Linkage



ب- التمثيل الشجرى للتجمعات Dendrogram

توجد طريقة أخرى لتمثيل خطوات تحليل التجمعات وهى التمثيل الشـجرى الذى يأخذ فى الاعتبار قيم معاملات التشابه عند التمثيل البيانى ، وهذا مايتميز به عن طريقـة التـمـثـيل البـيـانى Verticle Icicle Complete Linkage . وفى تحليل التجمعات باستخدام حزمة برامج Spss لايتم تمثيل القيم الفعلية لقيم معاملات التشابه ، ولكن يتم إعادة قياسها بحيث تتراوح القيم بين الصفر والقيمة ٢٥، وعلـى ذلك يتـم الحفـاظ على نسب الأبعـاد بين المفردات المتمثلـة فى الجدول رقم (١) . وأن الشكل (٢) يمثل الرسم البـيـانى الشـجرى لتـحليل التـجـمـعـات للتفضيلات والاحتياجات الثقافية ، وحيث إنه قد تم إعادة القياس للمعاملات بحيث تتراوح بين العددين صفر و ٢٥ فإن ذلك يعنى أن أكبر قيمة معامل للتماثل فى الجدول هى ٠,١٩٤٤٨٣ تمثل القيمة ١ على الرسم وقيمة أصغر معامل وهى ٠,٠٠٥١٤٣ تناظرها القيمة ٢٥، وتمثل باقى قيم المعاملات بين تلك القيمتين . ويفحص الرسم نجد أن أول تجمع كان بين المتغيرين X15.9 وX15.1 (١٦، ٢٤)، حيث تم ربطهما معاً بخط رأسى يبعد عن خط البداية بمقدار الوحدة من وحدات القـيـاس على الرسم . كذلك نلاحظ ربط المتـغـيـر X13.2 و X12.3 (٦و٧) بخط رأسى يبـعـد عن خط البـداية بمقـدار أكـبـر . وهكذا ، تتم خطوات الربط بين التـجـمـعـات بخطوات رأسـيـة والتى تبـعد بمسـافـات تتناسب مع قيـم المعامـلات المناظرة لها فى الجدول (٢) إلى أن يتم الربط فى آخر تجمع رأسى يبعد ٢٥ عن خط البداية ، وهو ما يناظره المعامل ٠,٠٠٥١٤٣ .

Fig (2)

Dendrogram using Complete Linkage

```
                        Rescaled Distance Cluster Combine

  C A S E         0         5        10        15        20        25
Label       Seq   +---------+---------+---------+---------+---------+

X15.1        16   -+-----------------------+
X15.9        24   -+                       +-------+
X15.5        20   -------------------------+       +-----+
X11.3         2   ---------------------+-----------+     +-----+
X15.8        23   ---------------------+                 |     |
X11.2         1   ---------------------------------------+     |
X12.2         6   -----+-----------------------+               +-+
X12.3         7   -----+                       +-------+       | |
X13.1         8   -----------------------------+       +---+   | |
X13.6        13   -------------------------------------+   +---+ |
X13.8        15   -----------------------------------------+     |
X13.2         9   -------------------------------+---------+     |
X15.2        17   -------------------------------+         +---+ +-+
X11.4         3   -----------------------------------------+   +-+ |
X15.10       25   ---------------------------------------------+ | |
X12.1         5   -----------------------------------------+     | |
X13.5        12   -----------------------------------------+-----+ |
X15.6        21   -----------------------------------------+       |
X13.4        11   -------------------------------------------+-----+
X15.4        19   -------------------------------------------+     |
X13.7        14   -------------------------------------------+---+ |
X15.7        22   -------------------------------------------+   +-+
X11.6         4   -----------------------------------------------+ |
X13.3        10   -----------------------------------------------+-+
X15.3        18   -----------------------------------------------+
```

عدد التجمعات

إن من أحد المخرجات التى تنتج عند استخدام تحليل التجمعات باستخدام حزم البرامج SPSS أنه يعطى أو يقدم جميع الأعداد الممكنة من الأنماط ، من البداية - حيث يمثل كل متغير نمطاً منفصلاً - إلى حالة النمط الواحد التى تضم جميع المتغيرات . ويشير الجدول رقم (٣) إلى تسعة نماذج من التجمعات (من تجمعين إلى عشرة تجمعات) . ويبين الجدول المتغيرات التى تنتمى إلى كل منها. وأن إحدى الطرق[١٢] لتحديد العدد الأمثل من التجمعات أو الأنماط ، وهى التى تم استخدامها فى هذه الدراسة ، تعتمد على معيار معامل التماثل ، المتعلقة بخطوات تكوين التجمعات والموضحة فى العمود الرابع فى الجدول رقم (٢) ، حيث يتم التوقف عند الخطوة التى يكون فيها الفرق فى معامل التماثل بينها وبين الخطوة السابقة لها صغيراً جداً . وبمتابعة قيم معاملات التماثل فى الجدول رقم (٢) فى العمود الرابع نجد أن الفرق بين الخطوتين رقم (١٩) ورقم (٢٠) صغير جداً إذا ما قورن بالفروق السابقة ، وعلى ذلك يمكن اعتبار أن عدد الأنماط هو ٥ وهو المناظر للخطوة رقم ٢٠ . وقد تم توضيح تلك الأنماط والمتغيرات التى تنتمى إلى كل منها فى شكل (٣) .

Table (3)
Cluster Membership of Cases using Complete Linkage

		Number of Clusters								
Label	Case	10	9	8	7	6	5	4	3	2
X11.2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X11.3	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X11.4	3	2	2	2	1	1	1	1	1	1
X11.6	4	3	3	3	2	2	2	2	2	1
X12.1	5	4	4	4	3	3	1	1	1	1
X12.2	6	5	5	1	1	1	1	1	1	1
X12.3	7	5	5	1	1	1	1	1	1	1
X13.1	8	5	5	1	1	1	1	1	1	1
X13.2	9	2	2	2	1	1	1	1	1	1
X13.3	10	6	6	5	4	4	3	3	3	2
X13.4	11	7	7	6	5	5	4	4	2	1
X13.5	12	4	4	4	3	3	1	1	1	1
X13.6	13	5	5	1	1	1	1	1	1	1
X13.7	14	8	8	7	6	6	5	2	2	1
X13.8	15	5	5	1	1	1	1	1	1	1
X15.1	16	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X15.2	17	2	2	2	1	1	1	1	1	1
X15.3	18	9	9	8	7	4	3	3	3	2
X15.4	19	7	7	6	5	5	4	4	2	1
X15.5	20	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X15.6	21	4	4	4	3	3	1	1	1	1
X15.7	22	8	8	7	6	6	5	2	2	1
X15.8	23	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X15.9	24	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X15.10	25	10	2	2	1	1	1	1	1	1

ويمكن التعبير عن كل تجمع وفقاً للتفضيلات والاحتياجات الثقافية للشباب المتردد على معرض الكتاب ، وذلك على النحو التالى :

★ التجمع الأول

حضور المعرض بهدف التسلية (X11.6) .

★ التجمع الثانى

إن من أحد الأنماط التى اتسم بها جمهور المعرض ما يلى :

١- الاهتمام بحضور الندوات ذات الموضوعات الاجتماعية (X13.4) .

٢- شراء الكتب الاجتماعية (X15.4) .

★ التجمع الثالث

يتضمن التجمع الثالث مايأتى :

١- الاهتمام بحضور الندوات ذات الموضوعات الاقتصادية (X13.3) .

٢ - شراء الكتب الاقتصادية (X15.3) .

★ التجمع الرابع

١- الاهتمام بحضور الندوات الفنية (X13.7) .

٢ - شراء الكتب الفنية (X15.7) .

★ التجمع الخامس

يتقارب ويتشابه عدد من التفضيلات والاحتياجات الثقافية والأنشطة المختلفة والمفضلة عند بعض الجماعات المترددة على المعرض ، حيث إن هذا النمط يشمل عديدا من الاهتمامات والأهداف من حضور المعرض ، وأن الأهمية النسبية لديهم تكاد تكون متساوية ، ويتضمن هذا التجمع مايلى :

١ - شراء مجلات	X11.2	١٠ - حضور ندوات دينية	X13.6
٢ - شراء وسائط إلكترونية	X11.3	١١ - حضور ندوات علمية	X13.8
٣ - متابعة أحدث الكتابات فى مجال التخصص	X11.4	١٢ - شراء كتب ثقافية	X15.1
٤ - حضور الأمسيات الشعرية	X12.1	١٣ - شراء كتب سياسية	X15.2
٥ - حضور اللقاءات الثقافية والفكرية	X12.2	١٤ - شراء كتب أدبية	X15.5
٦ - حضور العروض الفنية	X12.3	١٥ - شراء كتب شعرية	X15.6
٧ - حضور ندوات ثقافية	X13.1	١٦ - شراء كتب علمية	X15.8
٨ - حضور ندوات سياسية	X13.2	١٧ - شراء كتب دينية	X15.9
٩ - حضور ندوات أدبية	X13.5	١٨ - شراء كتب تاريخية	X15.10

ونخلص من هذه النتائج إلى إبراز أوجه الاختلاف والتشابه بين التفضيلات والاحتياجات الثقافية لدى الشباب المتردد على المعرض ، والذى يعكس درجة المستوى الفكرى والثقافى والذوق المعرفى لديهم ، وذلك من خلال اهتماماتهم الناتجة من المستوى التعليمى والمهنى والاجتماعى . فعلى سبيل المثال ، من بين أحد الأنماط "حضور المعرض بهدف التسلية"، يرجع ذلك إلى بعض السمات التى تميز إحدى شرائح هذه العينة ، مثل الحالة الاجتماعية والحالة المهنية ، فإن نسبة كبيرة منهم "أعزب" ، أى أن المسئولية الاجتماعية محدودة ، بالإضافة إلى أن فئة كبيرة منهم من الطلاب ، ومن ثم فإن تجمع هذه السمات قد يربطها عامل مشترك هو وجود وقت فراغ . وقد يفسر هذا توقيت إقامة المعرض الذى واكب أو نظم فى إجازة نصف العام الدراسى . وهذا يعكس ضرورة مراعاة درجة التناسب بين وقت الفراغ فى المجتمعات ووظيفة شتى أنواع الإسهام الثقافى ، وهى من أهم العوامل التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ، والجديرة بالاهتمام .

من ناحية أخرى ، يوجد ثلاثة أنماط مختلفة فى الاهتمام باختلاف الموضوعات ، تتمثل فى شراء الكتب وحضور الندوات ، منهم من يهتم بالجانب الاقتصادى ، ومنهم من يهتم بالجانب الاجتماعى ، ومنهم من يهتم بالجانب الفنى ، ويرجع ذلك إلى الحالة التعليمية للمترددين على المعرض ، وهى من أكثر الخصائص التى ارتبطت بشكل مباشر بالإقبال على المعرض ، حيث إن نسبة كبيرة منهم – إن لم تكن الأغلبية – من مستوى التعليم الجامعى وفوق الجامعى .

وأخيراً ، يتقارب ويتشابه عدد من الاحتياجات الثقافية والتفضيلات والأنشطة المختلفة والمفضلة عند بعض الجماعات المترددة على المعرض ، والمتمثل فى النمط الخامس ، والذى يتضمن شراء الوسائط الإلكترونية وشراء المجلات وباقى الأنشطة المختلفة فى المعرض .

شكل رقم (٣)

توزيع التفضيلات والاحتياجات الثقافية للشباب المتردد على المعرض إلى خمسة أنماط باستخدام تحليل التجمعات وفقاً لمتغيرات الدراسة .

التجمع الأول

حضور المعرض بهدف التسلية

التجمع الثانى

١- حضور ندوات ذات موضوعات اجتماعية
٢- شراء كتب اجتماعية

التجمع الثالث

١- حضور ندوات اقتصادية
٢- شراء كتب اقتصادية

التجمع الرابع

١- حضور ندوات فنية
٢- شراء كتب فنية

التجمع الخامس

١- شراء مجلات
٢- شراء وسائط إلكترونية
٣- متابعة أحدث الكتابات فى مجال التخصص
٤- حضورالأمسيات الشعرية
٥- حضوراللقاءات الثقافية والفكرية
٦- حضورالعروض الفنية
٧-حضورندوات ثقافية
٨-حضورندوات سياسية
٩- حضورندوات أدبية
١٠-حضورندوات دينية
١١- حضورندوات علمية
١٢- شراء كتب ثقافية
١٣-شراء كتب سياسية
١٤- شراء كتب أدبية
١٥- شراء كتب شعرية
١٦-شراء كتب علمية
١٧- شراء كتب دينية
١٨- شراء كتب تاريخية

المراجع

١ - Timm, H. N. Applied Multivariate Analysis. (2002), pp. 515-555.

انظر أيضاً :

Manly, B. F. Multivariate Statistical Methods. (1995), pp. 128-145.

٢ - رمزى ، ناهد و سلطان ، عادل ، "التفاوتات الإقليمية والفجوة النوعية فى مجال التعليم" ، المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الأول ، مايو ٢٠٠٠ ، ص ص٣٢٣ -٣٥٠ .

انظر أيضاً :

سلطان ، عادل ونوير ، عبد السلام ، "سياسات التعليم الأساسى فى مصر : مؤشرات إحصائية " ، المؤتمر السنوى الأول للبحوث الإجتماعية والجنائية : المهام - المجالات - التحديات ، المجلد الأول ، مايو ١٩٩٩ ، ص ص ١٤١-١٨٠ .

٣ - سلطان ، عادل و مغاورى ، منصور ، "التفاوتات فى إمكانيات التنمية الزراعية فى محافظات الجمهورية (تصنيف الموارد الزراعية) ، المؤتمر السنوى الأول للبحوث الاجتماعية والجنائية : المهام - المجالات - التحديات ، المجلد الأول ، مايو ١٩٩٩ ، ص ص ٣٤٩-٣٨٧ .

٤ - عبد الغنى ، ماجدة ، تنميط محافظات الجمهورية وفقاً للنشاط الإجرامى للمسجل الخطر ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن والأربعون ، العدد الثالث ، نوفمبر ٢٠٠٥ ، ص ص ٤١-٦٤ .

٥ - Norusis, M. J., SPSS Advanced Statistics User's Guide, SPSS., Inc.,1990, p. 349.

٦ - Ibid., pp. 362-363.

٧ - Ibid., pp. 382-383.

٨ - Ibid., pp. 387-388.

٩ - Timm, op. cit., pp. 522-533.

١٠ - Ibid., pp. 526-527.

١١ - Norusis, op. cit., pp. 349-379.

١٢ - Ibid., pp. 355-356.

Abstract

CLASSIFICATION OF CULTURAL PREFERENCES
OF YOUTH AUDIENCE THE BOOK FAIR,
USING CLUSER ANALYSIS

Magda Abdel Ghani

This study tries to apply cluster analysis as an advanced statistical method. It has been used to classify the cultural preferences and needs of youth, who visit the book fair, into a number of groups according to some variables in or order to identify the most important cultural preferences and needs of this sample.

أزمة الحراك الجيلى فى القوى السياسية المصرية *

احمد تهامى **

مقدمة

تتعدد الرؤى ، وتختلف المنظورات التى يمكن من خلالها استشراف شكل ومضمون الخريطة السياسية للمجتمع المصرى فى السنوات القادمة ، ويمكن إنجاز هذا التحدى العلمى من خلال القيام بدراسة القوى السياسية الحية فى المجتمع من منظور جيلى . وقد ظهرت أزمة الحراك الجيلى كواحدة من أبرز قضايا الحياة السياسية فى مصر ، وصارت العلاقات الجيلية تشكل تحدياً لا يمكن إغفاله . ونظراً للصعوبات التى تعوق عملية الحراك الجيلى داخل الأحزاب والقوى السياسية تفجرت العديد من الأزمات الخطيرة .

وارتبطت أزمة الحراك الجيلى بتنامى دور جيل الوسط أو جيل السبعينيات فى الحياة السياسية خلال عقد التسعينيات ومطلع القرن الحادى والعشرين ، وهو الجيل الذى يعد امتداداً لجيل الحركة الطلابية الذى برز دوره بعد هزيمة ١٩٦٧ . فبعد عقدين أو أكثر قليلاً ظهرت فى المشهد السياسى طلائع هذا الجيل

* ملخص رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥ .

** باحث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الذى أخذ يطمح للعب دور أكبر فى الحياة السياسية ، ويعمل على تطوير مفردات الخطاب السياسى وأساليب الممارسة السياسية .

برز جيل الوسط السبعيني منذ تسعينيات القرن الماضى ، وتصاعد دوره خلال السنوات الخمس الأولى من العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ، وهو الجيل الذى يمتلك درجة عالية من المهارة السياسية ، ويسعى لتطوير خطابه السياسى . ومع التحول من مرحلة الشباب إلى مرحلة الكهولة ، ومع اكتساب الخبرة وإدراك القدرة على القيادة ، تزايد بروز دور جيل الوسط السبعيني فى النقابات والصحافة ومنظمات حقوق الإنسان ومراكز البحوث وفى المجتمع المدنى بصفة عامة .

وقد نجح جيل الوسط فى تجاوز الكثير من أوجه الصراع والخلاف الأيديولوجى ، وأصبحت مساحات الالتقاء بين وحداته المختلفة أكبر بكثير مما كان عليه الحال مع الأجيال السابقة ، خصوصاً فى قضايا، مثل الصراع مع إسرائيل والتحدى الغربى ، والاهتمام بالبعد الدينى ، وتقبل حق الآخر فى الوصول للسلطة . وقد نجح فى تطوير الممارسة السياسية من خلال خلق وتطوير أطر وقنوات جديدة للمشاركة ، والتنسيق بين رموز من مختلف التيارات السياسية فى الحركة والنشاط ، وابتكار أساليب جديدة فى العمل السياسى يصعب أن تتعرض للقمع من جانب السلطة .

ويحتل هذا الجيل مواقع مهمة فى خريطة القوى السياسية الآن ، فالقيادات النشطة فى التيارات السياسية الناصرية والإسلامية والماركسية والليبرالية تنتمى لهذا الجيل ، ولكن مشكلة هذا الجيل تتمثل فى أن قياداته لم تصل إلى مواقع القيادة الأولى فى الأحزاب والتيارات المختلفة ، مع ملاحظة أن المنتمين إلى هذا الجيل من التكنوقراط غير النشطين سياسياً يشكلون المصدر الأساسى لعملية تجديد النخبة فى الحكومة والحزب الوطنى .

ومن أجل تحليل دور هذا الجيل فى مصر ، وظفت الدراسة إطاراً نظرياً

يعتمد على اقتراب الجيل السياسى وما يتضمنه من مفاهيم أساسية ، مثل الجيل والحدث المؤسس والوحدات الجيلية والآثار الجيلية .

اهمية موضوع الدراسة

الأهمية النظرية

تنبع الأهمية النظرية لهذه الرسالة من تناولها لموضوع تعاقب الأجيال السياسية فى مصر من منظور اقتراب الجيل السياسى . وفى الحقيقة فإن استخدام اقتراب الجيل السياسى وما يتضمنه من مفاهيم مثل الوحدات الجيلية والآثار الجيلية فى تحليل العمليات السياسية فى النظام السياسى هو توظيف لوحدة تحليل جديدة فى دراسة النظم السياسية . وتطرح الرسالة مجموعة من القضايا النظرية التى تتعلق بتصنيف الأجيال السياسية ، وخصوصية جيل سياسى معين ، وتميزه عن غيره من الأجيال ، والاستمرارية والتغير فى الوعى الجيلى . وتحاول الدراسة التنبؤ بشكل ومضمون الخريطة السياسية للمجتمع المصرى واستشراف مستقبلها ، من خلال القيام بدراسة القوى السياسية والنخبة السياسية من منظور اقتراب الجيل السياسى .

وقد لقيت مقولة صراع الأجيال ذيوعاً وانتشاراً واضحاً ، وأصبح من السهل استخدامها فى الصراعات السياسية بدون ضوابط علمية أو منهجية .

الأهمية التطبيقية

تنبع الأهمية التطبيقة للرسالة من دراسة جيل الوسط السياسى فى مصر ، وهو الجيل الذى طالما أثار الاهتمام لنشاطه ودوره الواضح فى الحياة السياسية والمجتمع المدنى منذ السبعينيات وحتى بداية القرن الحادى والعشرين . وفى ظل ما ظهر من انصراف معظم أفراد الأجيال الشابة عن العمل السياسى ، جاءت أهمية هذا الجيل الذى أخذ يتهيأ لممارسة دوره القيادى ، مما فجر أزمة الحراك الجيلى التى حالت دون انتقال القيادة بصورة تدريجية .

وبصفة عامة ، هناك اتفاق على أهمية هذا الجيل الذى يمثل قيمة عليا للمجتمع المصرى ؛ لأنه يمثل آخر جيل من المسيسين فى ظل جمهور منصرف عن السياسة فيما عدا الإسلاميين . ولم يشهد التاريخ المصرى سوى مرات محدودة أثرت من خلالها الحركات الطلابية والشبابية فى دفع عجلة الديمقراطية ، كان أشهرها حركة الشباب فى ١٩٣٥، وحركة الشباب عام ١٩٦٨ التى أدت إلى صدور بيان مارس المشهور الذى تضمن وعوداً لأول مرة منذ ١٩٥٤ بمزيد من الحريات السياسية . وتؤرخ هزيمة ٦٧ لبروز دور الحركات الطلابية والسياسية التى عادت للظهور والانتعاش بعد الهزيمة ، واستمر ذلك طوال عقد السبعينيات .

الإطار النظرى والمنهجى

ركزت الدراسة على الواقع السياسى المصرى فى فترة التسعينيات من القرن الماضى والسنوات الخمس الأولى من القرن الحادى والعشرين ، وبالتحديد من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ ، وذلك بدراسة السلوك السياسى لجيل الحركة الطلابية فى السبعينيات ، فى التيارات السياسية المختلفة : القومية ، والماركسية ، والليبرالية، والإسلامية .

وقد قام الباحث بجمع المادة العلمية وتحليلها من خلال القيام بقراءة وتحليل مضمون كيفى لوثائق وكتابات عدد من رموز هذا الجيل ، وخصوصاً البرامج الحزبية ، وذلك إلى جانب إجراء مقابلات معمقة مع عينة من أفراد جيل الوسط السبعينى فى التيارات والقوى السياسية المختلفة ، ومقابلات أخرى مع عدد من الخبراء والباحثين فى هذا المجال .

واستخدمت الدراسة عددا من النظريات والاقترابات ، هى اقترابات النظم السياسية والثقافة السياسية ، إلى جانب نظرية الأجيال السياسية بما تتضمنه من متغيرات ومفاهيم مختلفة .

وتؤكد نظرية الأجيال السياسية Theory of political generation على أن الآثار السياسية المستمرة فى وعى وممارسة جيل معين تنبع من طبيعة الخبرات والتجارب التاريخية التى خضع لها أفراده أثناء سنوات التشكل والتكوين . وعلى الرغم من حدوث تآكل وتضاؤل للآثار الجيلية بمرور الوقت ، فإن الخصائص الأساسية للجيل – بل وهويته الجماعية – تبقى واضحة ، وإذا كان لحركات الاحتجاج الشبابية والطلابية – التى هى حركة جيلية فى أساسها – آثارها السياسية المتعددة والمتنوعة فى حينه ، إلا أن التساؤل يظل مطروحاً حول آثارها المستمرة والمتواصلة على مدار الزمن ، فهل اندثرت آثار هذا الجيل ؟ وهل التحق أبناؤه بالاتجاه السياسى السائد أم حافظوا على خصوصيتهم الجيلية ؟ وما الظروف أو الملابسات (الحدث المؤسس) التى تؤدى لانهيار التوازن الجيلى وظهور صراع الأجيال ؟

وتم التركيز على اقتراب الجيل السياسى ، وما يتضمنه من مفاهيم أساسية ، مثل الجيل والحدث المؤسس والوحدات والوعى الجيلى . ويمكن القول إن مفهوم الجيل – ببساطة – يجمع بين ثلاثة عناصر أساسية هى : أولاً مجموعة من الأفراد المولودين فى فترة زمنية معينة ، وثانياً التعرض لتأثير حدث أو أحداث تاريخية مهمة أثناء مرحلة التشكل والتكوين ، وثالثاً وعى أفراد هذا الجيل بوجود خصائص مشتركة تجمع فيما بينهم ، بحيث تشكل ما يمكن أن نسميه بالهوية الجماعية للجيل .

والجيل الذى تركز عليه الدراسة يمكن أن نسميه أيضا جيل ما بعد هزيمة ١٩٦٧ التى شكلت الحدث المؤسس والواقعة الأساسية فى وجدان هذا الجيل ، ثم تنامى دوره من خلال الحركة الطلابية فى الجامعات المصرية فى عقد السبعينيات . وتتعدد التسميات التى تطلق على هذا الجيل ، ولكن الباحث يفضل استخدام تعبير جيل الوسط باعتباره وسطاً بين جيلين هما الشباب والشيوخ فى لحظة تاريخية معينة (تمتد من بداية عقد التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٥) ، أو جيل

السبعينيات باعتبار أن الفترة التى نشأ فيها هذا الجيل وتبلور كانت فى عقد السبعينيات من القرن الماضى ، كما يقوم الباحث أحياناً بالجمع بين الاسمين من خلال استخدام تعبير جيل الوسط السبعينى .

ويمكن القول إن التحليل الجيلى يولى عناية خاصة لما يمكن أن نسميه جيل الوسط ، باعتباره وسطا بين جيلين هما الشباب والشيوخ ، بل إن جيل الوسط هو الأكثر تعبيراً عن مفهوم الآثار الجيلية المستمرة عبر الزمن ، فهو يضم جيل الشباب الذى شارك فى الحياة السياسية فى مرحلة معينة ، ثم تطور دوره خلال الفترات والعقود اللاحقة ، وينطبق عليه مفاهيم ومقولات اقتراب الجيل السياسى ، مثل الوحدات الجيلية والوعى الجيلى . وبهذا المعنى ، فإن الدراسة تركز على دور جيل الوسط أو جيل السبعينيات خلال عقد التسعينيات وبداية القرن الحادى والعشرين ، وذلك باعتباره امتداداً لجيل الشباب والحركة الطلابية الذى ظهر بعد هزيمة ١٩٦٧ . وإلى جانب المرحلة العمرية والحدث المؤسس فإن هناك عنصر الوعى المشترك الذى يجمع بين أفراد الجيل ، وقد يؤدى إلى بلورة هوية جماعة مشتركة "collective identity" له بسبب معاصر لنفس الأحداث التاريخية ، والوقوع تحت تأثير الحدث المؤسس .

وينقسم جيل الوسط أو جيل السبعينيات إلى عدد من الوحدات الجيلية الأيديولوچية هى وحدة الجيل الإسلامى والناصرى والماركسى والليبرالى .

وتوظف الدراسة اقتراب الآثار الجيلية الذى يركز على جوانب الاستمرارية والتغير للجيل السياسى ، ومن خلال هذا الاقتراب نناقش قضايا ، مثل استمرار الهوية الأيديولوچية والوعى السياسى ، وعمليات المراجعة والنقد الذاتى التى يقوم بها أفراد هذا الجيل ، سواءً فى علاقة الوحدات الجيلية ببعضها البعض ، أو فى علاقتها بالنظام السياسى . ويتم التعرف على جوانب الاستمرارية والتغير لأفراد جيل الوسط من خلال تحليل مضمون كيفى لخطابهم السياسى مقارنة بحركتهم الفعلية فى الحياة السياسية خلال الفترة محل الدراسة .

كما يستخدم الباحث اقتراب العمليات الجيلية فى الحركات الاجتماعية والسياسية ؛ للتعرف على إسهام جيل الوسط السبعينى فى القوى والحركات والأحزاب السياسية ، ودوره فى إحداث التغير والمراجعة . وبهذا يصبح الحراك الجيلى واحداً من أبرز آليات التغيير فى الواقع الاجتماعى والسياسى ، كما أنه نتيجة له فى نفس الوقت .

ويركز اقتراب التحليل الجيلى على العمليات الجيلية وديناميات التجنيد والهوية المشتركة فى الحركات السياسية والاجتماعية ، وما يمكن أن تؤدى إليه من تغيير فيها . وفى الواقع ، فإن التغير فى البيئة السياسية يوفر قوة دافعة للتغير فى الحركات السياسية والاجتماعية ، أما العمليات الجيلية من تجنيد سياسى وحراك للزمر ، فإنها تعتبر بمثابة الآلية التى يظهر من خلالها التغيير على مستوى التحليل الجزئى . وتؤكد نظرية الأجيال السياسية Theory of political generations أن الإحلال الجيلى واحداً من أبرز آليات التغيير الاجتماعى والسياسى . ولذلك فمن الضرورى ملاحظة الآثار الجيلية وتحديدها بدقة ووضعها فى سياقها التاريخى العام بما يدعم النظرية من جهة ، ويساعد فى إدراك آثارها على محتوى ونمط السياسة فى مجتمع من المجتمعات من جهة أخرى .

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة

- إن هناك تميزاً وخصوصية لجيل السبعينيات بالفعل ، سواءً على صعيد الفكر أو الممارسة ، والإسهام الحقيقى لجيل السبعينيات هو فى قدرته على تحدى القيود السياسية ، من خلال ابتكار أساليب فى العمل السياسى بين الجماهير أكثر منه تطوير رؤى فكرية وسياسية وأيديولوچية جديدة .
- يجتهد جيل الوسط السبعينى فى تطوير خطابه السياسى فى الأحزاب والقوى السياسية التى ينتمى لها أو التى يبادر إلى إقامتها ، وذلك بالاستفادة من

الخطابات الفكرية والسياسية لمفكرين ورموز من الأجيال الأكبر سناً ، ويحولها إلى خطابات وبرامج سياسية يمكن للجماهير أن تختار فيما بينها . فهناك خطاب جديد لممثلى هذا الجيل قد لا يكونون هم مبدعوه أو منتجوه ، ولكنه خلاصة أفكار وتجارب لمفكرين وخبراء من أجيال مختلفة ، ودور هذا الجيل هو نقله من بطون الكتب وعالم الأفكار إلى الحركة السياسية والمجتمع بصفة عامة .

- هناك علاقة عكسية بين الوعى الجيلى لأفراد جيل الوسط المنشقين عن التيارات والقوى السياسية ورباط الوحدة الأيديولوچية مع الجيل الأكبر فى الحركة الأم ، حيث ازدادت قوة الروابط الفكرية والسياسية فيما بينهم ، وتقلصت فى المقابل روابطهم بالجيل الأكبر . أما المستمرون من جيل الوسط فى حركاتهم الأم ، فيجتهدون من أجل التغيير والتطوير من الداخل بتواصل أكبر مع جيل الشيوخ .
- إن طبيعة النظام السياسى والثقافة السياسية تؤثران على الحراك الجيلى فى الأحزاب والقوى السياسية ، حيث تتأثر العلاقة بين الأجيال بما يسمها من حراك وتواصل أو جمود وانقطاع بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأيديولوچية ، ولكن تغير الأجيال نفسه قد يكون الآلية التى يحدث عن طريقها التغير السياسى ، وربما يكون هو أيضا سبب للتغير . ويلاحظ أن النظام السياسى كمتغير مستقل يحدث تأثيره من خلال عمليتى التجنيد السياسى والتنشئة السياسية التى تؤدى لحراك بين الأجيال أو جمود وصراع فيما بينها فى القوى والحركات والأحزاب السياسية .
- تتأثر العلاقة بين الأجيال بالعوامل الخارجية ، فعندما تتعثر النخبة الحاكمة وتعجز عن مجابهة التحدى الخارجى ، تظهر أجيال ونخب جديدة تسعى للتغيير والاستجابة لهذا التحدى .

- إن دور هذا الجيل فى مستقبل مصر سيكون مهماً للغاية ، وأى تغيير ديمقراطى مستقبلى لن يؤتى ثماره دون إتاحة الفرصة لهذا الجيل كى يقوم بدور أكبر فى العملية السياسية ، ولكن بشرط أن يتعاون بإخلاص وصدق مع الأجيال الجديدة الشابة التى تحتاج إلى القدوة والقيادة .

تضافر العلوم
الاتصال والطب والأخلاقيات *

هبة جمال**

تبنى معهد الاتصال والصحة التابع لجامعة لوجانو بسويسرا إقامة المؤتمر الخامس الذى يعتمد منهجية تكامل وتضافر العلوم من أجل تعظيم المنفعة وتحقيق أوضاع أفضل ، واستثمار أمثل للإنسانية .

ولعل القاعدة العلمية التى يترسخ عليها ذلك المنحى هى التى أعطته الجاذبية ، ووفرت له قدرا كبيرا من الإقبال الناتج عن الحراك العلمى . فإذا كان الوسط الأكاديمى – لاسيما فى الدول غير المتقدمة – يشوبه الركود والثبات إلى حد كبير ، وعدم التجديد فى الإنتاج العلمى والالتزام بأحادية التخصص ، الأمر الذى ينعكس على الباحثين فى المراكز البحثية ذات التخصصات العلمية المتعددة بإحساس الاغتراب . فإن هذا المؤتمر عكس شعورا بالألفة نتيجة رحابة الفكر وسعة الأفق التى أتاحت الجمع بين المداخل العلمية النظرية والتطبيقية فى ميادين العلوم الاجتماعية ، وبين العلوم الفيزيقية فى منظومة الصحة العامة للإنسان باعتباره محور اهتمام العلم والعلماء .

* Fifth Interdisciplinary Conference on Communication, Medicine and Ethics, Comet, Logano, Switzerland 28-30 June, 2007.

** خبير أول ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد اتخذت المبادرة لهذا التجمع العلمى COMET عام ٢٠٠٣ بالمملكة المتحدة لضم الباحثين فى مجال الاتصال بمختلف مداخله العلمية وخلفياته المتعددة من متخصصين فى الرعاية الصحية ، وحتى المتخصصين فى العلوم الإنسانية والاجتماعية .

وما بين كارديف ٢٠٠٣ وكارديف ٢٠٠٦ ، كان هناك مؤتمر السويد ٢٠٠٤ ، ومؤتمر سيدنى ٢٠٠٥ .

وقد ضم هذا التجمع - المنعقد بمدينة لوجانو السويسرية - أكثر من ٢١ دولة ، بدراسات بلغت ٦٤ دراسة ، أغلبها كان أساسا من القارة الأوربية ، بالإضافة لكندا واستراليا . وقد غابت عنه تماما البلدان العربية والإفريقية ، فيما عدا جنوب إفريقيا . ونظرا لكثرة الأوراق المقدمة على مدار ثلاثة أيام ، فقد تم عرضها ومناقشتها فى جلسات متوازية ، وبإجمالى خمس جلسات فى الفترة الزمنية الواحدة . وتم توزيع الجلسات بحسب طبيعة الموضوعات المطروحة .

تضمنت جلسات اليوم الأول خمسة اتجاهات :

الاتجاه الأول : تعرض للعلاقة ما بين المرضى والمتخصصين فى المجال الصحى ، باعتبارها علاقة اتصالية تخضع لقواعد الممارسة المهنية الأخلاقية . ومن ثم فقد تطرقت الأوراق إلى الصعوبات التى تعترض الممارسين وتأثير الضغوط الخارجية والمؤثرات البيروقراطية ، بالإضافة إلى الحالات الحرجة وتوتراتها المؤثرة على طبيعة العلاقات بين المرضى والمكلفين بالتعامل معهم .

أما الاتجاه الثانى : فقد غطى الخبرات المتعلقة بالأطباء ، والغوص فى انعكاس معاملاتهم مع المرضى على انفعالاتهم ، مع الأخذ فى الاعتبار التخصصات المختلفة ومردودها على الممارسين .

الاتجاه الثالث : وقد اهتم بالممارسة المهنية ، فاستغرقت الأوراق فى تحليل التفاعل فى إطار جماعة الممارسين مع توظيف الخلفيات العلمية المتعددة ، والاهتمام بعلاقات الاتصال فيما بين التخصصات المختلفة .

الاتجاه الرابع : وقد استغرق فى قضية مهارات الاتصال والتدريب عليها وتأهيل الدارسين لمارستها .

الاتجاه الخامس : فقد انصب على القواعد الأخلاقية فى الاتصال الصحى، والمعضلة الأخلاقية التى قد تواجه المشتغلين بممارسة العناية الصحية .

وتناولت جلسات اليوم الثانى فى الفترة الصباحية أيضا خمسة محاور ، كان أولها المخاطرات التى تندرج فى إطار من خلفية اتصالية أثناء ممارسة العمل فى مجال الصحة ، والمحور الثانى عن المواجهة ما بين الممارس والعميل والتفاعل بينهما ، باعتباره عملية اتصالية مع اختلاف الخلفيات والاهتمامات والأهداف . أما المحور الثالث فقد تناول مناهج البحث فى الاتصال وتطبيقاتها على العمليات الاتصالية الإنسانية باختلاف وتنوع الحالات الإنسانية ذات الجانب الصحى .

وركز المحور الرابع على عملية اتخاذ القرار فى أنماطها المختلفة ، وبخاصة الشراكة ما بين الممارس والمستفيد من الخدمة فى سبيل تعظيم الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة .

وفى سياق المحور الخامس عرضت الأوراق ما يمكن تسميته تطوير سياسات الاتصال لمواجهة المشكلات الصحية فى العمل المهنى . واتجهت أوراق الجلسات المسائية حول موضوعات تختص بالممارسة المهنية ومقتضياتها والتحديات التى تواجه الممارسين ، والتى تعد فى نفس الوقت ذات مرجعية تتصل بالعلوم الإنسانية ، سواء من حيث السياق الثقافى كمشكلات الجماعات العرقية ، وكذلك المشكلات الناجمة عن اختلافات اللغة ، وكذلك طبيعة العمل وتأثيرها على تقبل أنماط اتصالية ورفض أنماط أخرى .

كما تطرقت أوراق أخرى إلى بعض الموضوعات المتخصصة فى مجالات الاتصال غير اللفظى ، مثل ما يسمى بلغة الجسد وتأثيراتها على أطراف العملية الاتصالية ، كذلك اللغة والمفردات المستحدثة فى العلاقات الناجمة عن مواقف

ذات صلة بالصحة وتأثيرها على التواصل والانخراط فى علاقات اتصالية بهدف تطوير وتحسين الأداء الصحى .

وتركز الاهتمام فى اليوم الثالث على الجوانب الثقافية وتأثير الاختلافات الثقافية والتنوع على العلاقات ما بين الممارسين والمستفيدين من الخدمة الصحية ، سواء كان هذا الاختلاف معنيا بالخلفية الثقافية ، أو كان منصبا على التركيبة الشخصية للممارسين .

تناولت الدراسات أيضا الأمية الصحية وتأثيرها على إدراك المرضى للمعلومات التى يقدمها لهم الممارسون ، وفى مقابل ذلك تطور تكنولوجيا الاتصالات واستعانة المرضى بها للتعرف على مزيد من المعلومات حول طبيعة ظروفهم الصحية ، وانعكاس ذلك على علاقاتهم بالذين يقدمون لهم الرعاية الصحية .

ومن الناحية المنهجية ، فقد عنى المؤتمر أيضا بطرح أبعاد جديدة ومداخل بحثية مطورة للاستعانة بها فى سياق التعامل مع الرعاية الصحية ، باعتبارها موضوعا إنسانيا داخلا فى نطاق الدراسات الإنسانية والاجتماعية .

وقد اختتم المؤتمر أعماله بمحاضرة قيمة حول الاتصال والإعلام الجماهيرى ، ألقتها الأستاذة چينى كيتزنجر من جامعة كارديف بالمملكة المتحدة ، حيث عرضت خلالها تجارب بحثية تم فيها توظيف مناهج وأساليب دراسية لعلوم الاتصال بغرض استخلاص نتائج فى مجالات متعلقة بالظروف الصحية ، وخاصة ما يتصل بالصحة الإنجابية للمرأة وتأثير التباينات الثقافية على الاستجابة للسياسات المطبقة فى هذا المجال . طرحت المحاضرة أيضا ما يتم استخدامه من هذه المناهج بالتطبيق على قضية الإجهاض ، والاستعانة بالأجنة فى مجال البحث العلمى .

وانتهى المؤتمر بتقديم دعوة للحاضرين بحضور المؤتمر السادس والذى تقرر أن يعقد فى جنوب إفريقيا فى شهر يوليو عام ٢٠٠٨ .

الاستبعاد الاجتماعى *

عرض كتاب

احمد حسين**

رغم أن مفاهيم مثل الاستقطاب والتهميش والاستبعاد من المفاهيم المحورية التى ولدت بالأساس فى رحم الفكر الماركسى ، ودأب الماركسيون على استخدام هذه المفاهيم فى سياقات تحليلية متنوعة . إلا أنها الآن لم تعد حكرا على المدرسة الماركسية بمفردها ، بل شاع استخدامها لدى الباحثين من كافة الأطياف السياسية والأيديولوجية . وربما كانت المشكلة الرئيسية التى واجهها الفكر الماركسى فى طوره الكلاسيكى – حال استخدام هذه المفاهيم – هى اختزالها فى معناها الطبقى فقط . ومن ثم أضحت عملية الاستقطاب الطبقى Class polarization بين طبقتين رئيسيتين : البرجوازية ، والعاملة ، تلخص كل ملامح الظلم والاستغلال والاستبعاد والتهميش الاجتماعى فى المجالات المختلفة . والآن ، وبعد انقضاء ما يقرب من قرن وربع القرن من الزمان ، غزت مفاهيم الإقصاء والتهميش والاستبعاد الكتابات التى تتناول بعض الفئات الاجتماعية الأولى بالرعاية والتى أضيرت من السياسات الاجتماعية التى انتهجتها

* David Byrne: Social Exclusion, Open University Press, London, UK, 2005, 2nd edition .

** باحث ، قسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الحكومات الوطنية فى كثير من بلدان العالم النامى وغير النامى على السواء ، شملت هذه الفئات : الفقراء ، والمعاقين ، وبعض الشرائح النسائية ، والأطفال لاسيما العاملون منهم . وارتبط ذلك بالنقاش حول تأثير التحولات الاقتصادية التى كان من أبرز تجلياتها إفقار وتهميش شرائح متباينة ، وفقدان كثير من الأفراد والجماعات لمواقعهم الطبقية ، وارتبط ذلك أيضا بمناقشات واسعة النطاق حول فكرة الاستبعاد الاجتماعى لهذه الفئات ، وآلياته فى السياقات الاجتماعية المتباينة . ويعد الكتاب الذى بين أيدينا الآن نموذجا جيدا للكتابات التى تدور حول مفهوم الاستبعاد الاجتماعى بأبعاده المختلفة التى خبرتها الدول الأوروبية بصفة عامة .

وينقسم الكتاب إلى أقسام ثلاثة رئيسية تشتمل على تسعة فصول ، بخلاف المقدمة . فى القسم الأول الذى يتضمن أربعة فصول يبحث فيها المؤلف عن الإرهاصات الأكاديمية والسياسية للمفهوم . يطرح الفصل الأول النظرية الليبرالية الكلاسيكية فى الاقتصاد السياسى ، وتناولها لفكرة الفائض السكانى Surplus Population ومن لا يشغلون موقعا طبقيا محددا ، أو من هم خارج البنية الطبقية The Underclass .

ويناقش الفصل الثانى المداخل المناقضة لفكرة الاستبعاد فى تجسيداته المختلفة ، والتى تؤكد أن السياسات الاجتماعية مهمتها الأساسية تنظيم آليات السوق بما يسمح بالتخلص من النزاعات الفردية المتسببة فى خلق مناخ الاستبعاد وتدعيمه ، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية الجمعية . وهنا تظهر أفكار روسو ، ومدرسة الفكر الاجتماعى الكاثوليكى التى تقوض من الأساس فكرة الاستبعاد الاجتماعى ، كما يتم التأكيد على عمليات التضامن الاجتماعى العضوى لدى دوركايم ، ثم فكرة الليبرالية الجمعية التى طرحها كينز ومارشال بيفردج ، وهى التى أكدت على حتمية ضبط السياسات الاجتماعية ، وتحكمها فى إيقاع السوق وكبح جماحه . رغم بقاء السوق لديهم جميعا بوصفه

ممثلا للشكل الأساسى للتنظيم الاقتصادى ، وعدم الرغبة - من ناحية ثانية - فى تحويل النسق الاقتصادى الرأسمالى إلى نسق آخر لا يقوم على نظام السوق . كما يناقش الفصل التناول الماركسى لفكرة الاستغلال ، والتفسيرات المعاصرة التى قدمت لتبرير عدم نمو الطبقة العاملة وتقدمها بالشكل الذى توقعه ماركس . ويستكمل الفصل الثالث مناقشة مفاهيم الاستبعاد الاجتماعى كما طرحتها الخطابات والأيديولوچيات السياسية المعاصرة المختلفة فى المجتمع ما بعد الصناعى . ثم يرصد الفصل الرابع الديناميات المختلفة للاستبعاد الاجتماعى .

أما الجزء الثانى من الكتاب ، فيتكون من ثلاثة فصول من الخامس إلى السابع ، وهى تستند بالأساس إلى مادة إمبيريقية حديثة جمعت من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وبولندا للتأكيد على الديناميات المتغيرة للاستبعاد أو الإقصاء الاجتماعى . فتتعامل الفصول الثلاثة على التوالى مع ديناميات اللا عدالة فى توزيع الدخل income inequality ، وديناميات الاستبعاد فى مجالات الحياة اليومية المختلفة ، كالتعليم والصحة والثقافة ، وفى التوزيع المكانى للمواطنين على المعمور البشرى فى تلك البلدان . وفى كل من هذه الفصول الثلاثة يؤكد الباحث - بجلاء - على الدور الواضح للسياسات الاجتماعية المنتهجة فى تكريس حالة الاستبعاد فى الأشكال الاجتماعية المختلفة. ويرصد الجزء الثالث ميكانيزمات المواجهة ، وردود الفعل المختلفة التى تتبناها الدول المختلفة حيال الاستبعاد . فمن خلال مراجعة نقدية شديدة يطرح الفصل الثامن للطبيعة الواقعية لسياسات ما يعرف بالطريق الثالث Third way Policies كما طبقت بالفعل ، وبقدر عال من التركيز على ظروف المجتمع الانجليزى . على الرغم من اهتمامه أيضا بالطريقة التى عالجت بها إدارة الرئيس كلينتون مشكلة انخفاض الدخول ، ودعم الشرائح ذات الأجور المنخفضة فى سبيلها لجعل العمل بمثابة اختيار عقلانى رشيد أمام المواطن

الأمريكى الفقير . كما تضمن هذا الفصل - الثامن- مناقشة للآليات المختلفة المتبعة فى المجتمع الإنجليزى لخلق فرص العمل أمام النساء ، وتشجيع الأمهات - بوجه خاص - على الانخراط فى سوق العمل ، وكذا توفير الفرص التعليمية فى مرحلة ما قبل المدرسة وإتاحتها أمام أطفال كافة الشرائح الاجتماعية والاقتصادية ، بالإضافة إلى دراسة السياسات الموجهة نحو تشكيل وتدريب البالغين والشباب ممن لم يكملوا تعليمهم ، ويشكلون مصدرا ممكنا للتوتر الاجتماعى والأخلاقى فى المجتمع .

ويطرح الفصل التاسع مشكلة أكثر عمقا وشمولا وهى قضية المشاركة ، والتى تعد البديل الأكثر راديكالية لمشكلة الاستبعاد الاجتماعى . وبوصفها - كما يرى الباحث - خط المواجهة الأول للاستبعاد . وفى إطار فكرة المشاركة يدفع الباحث بخبرات أساسية لإزاحة الاستبعاد الاجتماعى والقضاء عليه . كما يتضمن الفصل خاتمة يسترجع فيها الباحث بعض أفكار المنظر الثورى "باولو فريرى" كنقطة بداية للتفكير حول عمليات أساسية تسمح بتوظيف معطيات العلم الاجتماعى لصالح المضارين من عمليات الاستبعاد الجارية فى ظل التحولات المتسارعة لمجتمع ما بعد الصناعى .

ويمكن إجمال أهم القضايا الأساسية التى طرحها الكتاب فيما يلى :

أولا : تعريف مفهوم الاستبعاد

يتميز المفهوم بقوة هائلة أتت إليه من المجالات والأبنية المعرفية والسياسية التى يستخدم فى إطارها ، فهو يربط بين خطابات سياسية متنوعة ، ويحضر بشدة حين الحديث عن عملية تكوين السياسات Policy Formation ، وتطبيقاتها Policy. implementation ، وتدور بشأنه جدالات مفاهيمية ، واستقصاءات إمبيريقية متعددة فى ميدان العلوم الاجتماعية . لقد أتى مفهوم الاستبعاد إلى العلوم الاجتماعية من عالم السياسة والحكم . فأصوله ترتد - بصورة أساسية - إلى الاستجابات النظرية والفلسفية للمفكرين الاجتماعيين

والسياسيين والدينيين الأوربيين لنتائج عملية التصنيع وهيمنة قوى السوق وآلياته على مجمل العمليات والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية فى سياق المجتمع الأوربى . وهذا ما يختلف جذريا مع الاهتمام التقليدى لهؤلاء العلماء - لاسيما فى المجتمع الإنجليزى - بمشكلة الفقر والفقراء ، وهو ما يظهر جليا فى مؤلفات علم اجتماع المشكلات الاجتماعية The Sociology of Social Problems ، منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وهنا يعيد الباحث التأكيد على أن للعلوم السياسية السبق فى استخدام مفهوم الاستبعاد الاجتماعى ، فالجدالات والمناقشات حول عملية الاستبعاد قد شهدتها الخطابات السياسية المتباينة أولا ، ثم بعد ذلك انتقلت إلى مجال العلم الاجتماعى الأكاديمى . ويشدد الباحث على أهمية الاعتبار للبعد التسلسلى عند دراسة الاستبعاد ، وكذا عند التعرض للخبرات الأوربية والأمريكية المختلفة عن المفهوم . ومن **ناحية تعريف الاستبعاد** الاجتماعى كمفهوم ، فقد أجمعت التعريفات المختلفة التى أوردها الكاتب على أنه عملية ذات أبعاد متعددة a multi- dimensional process تجتمع فى إطارها أشكال متنوعة من الحرمان ، من المشاركة فى صناعة القرار ومن العملية السياسية برمتها ، ومن الوصول إلى مصادر التوظف والعمل فى المجتمع ، ومن الوصول إلى كل المصادر الأخرى المختلفة المتاحة للآخرين ، وكذا من الاندماج integration فى العمليات الثقافية الشائعة والسائدة فى المجتمع ، وحينما تجتمع أشكال الحرمان المختلفة فإنها تشكل أنماطا حادة من الاستبعاد، تتجسد - بجلاء - فى سياقات مجتمعية ومحلية محددة .

ويختلف الاستبعاد عن الفقر - الذى هو بحسب تعريف الكاتب فى بعض السياقات يمثل نقصا فى الموارد المادية ، لاسيما الدخل الملائم للمشاركة فى المجتمع - بوصفه - أى الاستبعاد- عملية أكثر شمولية وديناميةً تشير إلى الإقصاء The Shut out الكلى أو الجزئى من الوصول إلى أية بناءات اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية تؤدى بدورها إلى إدماج الفرد واستيعابه

داخل المجتمع الذى يعيش فيه . فالاستبعاد هنا بمثابة إنكار حق الفرد فى الحصول على حقوق المواطنة ، سياسيا ومدنيا واجتماعيا . لكنه - إحقاقا للحق وفى سياق آخر- يورد الكاتب تعريف الاتحاد الأوربى للفقر عام ١٩٩٩ والذى يؤكد فيه أنه عند دراسة الفقر لابد من الأخذ فى الاعتبار كل مؤشراته الاجتماعية - كالتعليم والصحة والوصول للخدمات والبنية التحتية ، وكذا المصادر غير المحسوسة أو الملموسة ، كالأمان فى الحياة بوجه عام ، والبعد عن الاستهداف للمخاطر ، كما لا يمكن دراسة الفقر فى ظل افتقاد الكرامة الإنسانية ، ونقص الخيارات والضعف أو عدم التمكين بوجه عام Powerlessness . وعلى الجانب الآخر لابد من استشارة الفقراء أنفسهم The Poor Themsleves - على حد تعبير الكاتب - بشأن تعريف فقرهم واحتياجاتهم . الفقر إذن ووفقا لهذا التعبير هو مشكلة معقدة ذات أبعاد متعددة تتأسس على مصفوفة من المصادر والأسواق والمؤسسات . ومن ناحية ثانية ، يشير الكاتب إلى عدم اقتصار الاستبعاد على البعد المحلى أو الداخلى فقط ، فالاستبعاد قد يكون خارجيا أو دوليا إلى حد كبير ، فحينما يستبعد بعض الأفراد والجماعات من الوصول أو الهجرة أو الانتماء إلى مجتمع آخر أو إلى كتلة أخرى خارجية ، فإن هذا يمثل نمطا من أنماط الاستبعاد .

لقد حل مفهوم الاستبعاد منذ منتصف التسعينيات محل التعبير الأمريكى الأصل The underclass فى خضم المناقشات الدائرة عن الفقراء فى المجتمع الإنجليزى ما بعد الصناعى . وهناك مميزات أساسية فى هذا التطور ، فالكلمتان (الاستبعاد) و (الاجتماعى) حينما يضافان معا، يجسدان المجتمع فى كليته الاجتماعية ، فى مواجهة الفرد المنفصل داخل هذه الكلية . وحينما نتحدث عن الاستبعاد الاجتماعى ، فإننا إذن بصدد الحديث عن تغيرات فى المجتمع ككل ، ذات تداعيات محددة لشريحة أو شرائح محددة فى هذا المجتمع . ويتميز المفهوم بالدينامية والتغير ، فهو يحدث فى إطار زمنى وسياق تاريخى تتحدد فيه

الأفراد والتجمعات التى يتم استبعادها.

أما عن أشكال الاستبعاد – الداخلى – فهى مختلفة ، حيث يمكن أن تكون أفقية أو رأسية ، تركز الأنماط الرأسية فى جوهرها على وجود جماعة تحتل قمة السلطة فى البناء الهيراركى ، تهيمن على الموارد ، وتملك وتتحكم وتستغل وتتمتع بالوفرة والثراء الشديد ، وفى المقابل هناك فى القا ع الجماعات المستغلة – بفتح العين – المقهورة والخاضعة والفقيرة ، والتى لا تملك أيا من وسائل الإنتاج أو الثروة فى المجتمع .

ثانيا : مؤشرات قياس الاستبعاد الاجتماعى

الفرد المستبعد إذن هو ذلك الذى يعيش جغرافيا فى مجتمع ما، ولكنه لا يستطيع المشاركة فى الأنشطة العادية القائمة التى يشارك فيها المواطنون الآخرون فى هذا السياق ، وذلك لمبررات خارجة عن سيطرة الفرد المستبعد ، مع وجود الرغبة لديه فى المشاركة . لكن كيف يمكن إذن التعرف إجرائيا على الفرد المستبعد اجتماعيا ؟ هنا يطرح الباحث مؤشرات أربعة أساسية لقياس عملية الاستبعاد ، اعتمد فيها على أربعة مؤشرات وردت فى المسح السنوى للأسر المعيشية البريطانية British Household Panel Survey المؤشران الأول والثانى من المؤشرات الاقتصادية ، فى حين أن الثالث سياسى ، والرابع أقرب إلى أن يكون مؤشرا نفسيا ووجدانيا أو معنويا. **المؤشر الأول** ويتحقق إذا كان إجمالى دخل الأسرة المعيشية يقل عن نصف المتوسط العام لدخل الأسرة المعيشية البريطانية ، ويتحقق **المؤشر الثانى** إذا لم يتم تصنيف الفرد فى فئات النشاط الاقتصادى المختلفة ، وهى : يعمل لحسابه الخاص ، يعمل لدى آخرين ، طالب ، أو لا يعمل ولكن يرعى شئون الأسرة . أما **المؤشر الثالث** للاستبعاد حين لا يقوم الفرد بالإدلاء بصوته فى الانتخابات العامة ، ولا يكون عضوا فى أى تنظيم سياسى . أما **المؤشر الرابع** فيركز على أن الفرد يدخل فى عداد المستبعدين إذا ما افتقد إلى شخص آخر يقدم له الدعم حال الاحتياج

إليه ، شخص يستمع إليه ويؤازره لكى يخرج به من أزمته ، شخص يقدره إلى حد كبير .

وبعد طرح هذه المؤشرات الأربعة ، يستطرد الباحث كثيرا حول التقنيات الإحصائية التى تتعامل مع هذه المؤشرات حال تحويلها إلى متغيرات يسهل ترجمتها رقميا . كما يطرح فى ثنايا المناقشات الإحصائية فكرة مهمة مفادها هل يمكن اعتبار الفرد الذى يحرم من مؤشر واحد فقط مستبعدا اجتماعيا ، أم يجب حرمانه من كل هذه المؤشرات معا ؟ ورغم عدم حسم الباحث - بصراحة - لهذا التساؤل ، فإن القراءة المتأنية توضح أن الفرد يوسم بأنه مستبعد اجتماعيا إذا ما تم حرمانه من أى مؤشر من جملة مؤشرات الاستبعاد الأربعة .

ثالثا : ديناميات الاستبعاد الاجتماعى

الاستبعاد الاجتماعى عملية دينامية ونشطة باستمرار طالما هناك تغيرات متسارعة فى سوق العمل ، فطالما انخفضت الأجور وازدادت معدلات البطالة ، وتراجعت عوامل الإدماج الاقتصادى والاجتماعى هنا تحدث دائما عمليات فرز filtering ، وتزداد الأعداد التى تلج إلى جيش المستبعدين ، الذين يقبعون فى قاع المجتمع ، إنهم ليسوا مجرد فقراء أو الأكثر فقرا ، إنهم جيش الاحتياط الوظيفى للنسق الرأسمالى ما بعد الصناعى ، وعندما ينتقل الباحث إلى رصد ديناميات الاستبعاد الاجتماعى يركز على ملامح ثلاثة أساسية :

١- الافتقار إلى توزيع عادل للدخل فى المجتمع

يعد التوزيع العادل للدخل ملمحا جوهريا لا غنى عنه عند دراسة الاستبعاد الاجتماعى ، فالدخل أساس للمشاركة الاجتماعية من خلال الاستهلاك ، كما أنه انعكاس لما يحوزه الأفراد من قوة فى أدوارهم الاقتصادية . وفى أكثر من موقع بالكتاب يشدد الكاتب على أن عدم وجود عدالة فى توزيع الدخل يتم على أصعدة متنوعة : على الصعيد العالمى بين المجتمعات ، الرأسمالية وغير الرأسمالية فى شكل جديد للتقسيم الدولى للعمل ، ثم داخل المجتمع الواحد بين الشرائح الطبقية

المختلفة ، ثم لدى الأسرة المعيشية الواحدة أو الفرد الواحد خلال فترات زمنية متتالية عبر المسار الحياتى لهذا الفرد أو هذه الأسرة المعيشية . ويدلل الباحث على حالة اللاعدالة فى توزيع الدخول فى مجتمعات مختلفة ، مثل الولايات المتحدة وبولندا وفرنسا وكندا ، وذلك خلال فترات زمنية مختلفة ، ويورد تقارير منظمات دولية وإقليمية ليكشف عن حالة الاستقطاب الشديدة فى التوزيع داخل هذه الدول . فيشير – مثلا – إلى أنه حتى منتصف السبعينيات كان هناك ثبات نسبى فى توزيع الدخول داخل الدول الإحدى والعشرين الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) ، ولكنه منذ بداية فترة الثمانينيات حدث استقطاب حاد فى توزيع الدخول ، بدأ فى الأقطار الأنجلو سكسونية ، ثم امتد ليشمل قارة أوربا بأكملها خلال فترة التسعينيات . ولم تشهد أى دولة من هذه الدول جميعا منذ منتصف الثمانينيات أى انخفاض أو تحسن فى وضعية غياب العدالة فى توزيع الدخل بين مواطنيها .

ويربط الباحث بعد ذلك بين مشكلة اللا عدالة فى توزيع الدخل وبين قضايا النوع الاجتماعى وتأنيث الفقر ، والنساء العائلات لأسر فى مختلف المجتمعات . فيشير– على سبيل المثال – إلى تأثير غياب العدالة فى توزيع الدخل على الدفع بالنساء إلى سوق العمل ، وما نتج عن ذلك من تغيير فى الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التقليدية داخل الأسرة ، وأصبحت المرأة فى الأسرة متكسبا أساسيا إن لم يكن وحيدا فى حالات غير قليلة . وفى إطار آخر يقترب الباحث من ظاهرة النساء الفقيرات والمعيلات لأسر وتفشيها كأحد تجليات اللاعدالة فى توزيع الدخل . ففى بولندا – مثلا – تعيش ٩٨٪ من النساء فى فقر واضح مقارنة بالرجال ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية تعول المرأة بمفردها ٤٠٪ من الأسر الفقيرة وفقا لإحصاءات ٢٠٠١ مقارنة بـ ٢٣٪ عام ١٩٥٩، وينطبق الحال نفسه على المجتمعات الأوربية فى الفترات التالية على المرحلة الشيوعية .

٢- الاستبعاد المكانى Spatial Exclusion

ويعد ملمحا آخر من ملامح الاستبعاد الاجتماعى . ويناقش الباحث القضية معتبرا لمتغيرات اجتماعية وثقافية عديدة، كالطبقة والعمر والنوع والثقافة ... إلخ . فالتركز المكانى لشريحة طبقية معينة فى مكان محدد إنما يعنى بالأساس تكون أنماط ثقافية مميزة مكانيا ، وربما يعنى أيضا اتصالا اجتماعيا محددا بين قاطنى هذه الأماكن والمستويات الأخرى من البناء الاجتماعى . فمن يعيشون خارج البناء الطبقى The underclass يقطنون غالبا مكانا يوسم بالخلل الشديد فى تنظيمه الاجتماعى والثقافى والاقتصادى . وذلك على خلاف الفضاءات المكانية فى المدن والضواحى التى هيمنت عليها البنى المعلوماتية والاتصالية .

وينتهى الباحث من مناقشة هذه القضية إلى التأكيد على أن الاستبعاد المكانى هو أعظم أشكال الاستبعاد تجسدا ووضوحا ، وأكثرها مرئية فى حياتنا اليومية . وتكمن خطورته فى كونه مؤشراً للقدرة على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية والملحة لحياة المواطن ، كالتعليم والصحة والسكن والمواصلات والغذاء ... إلخ ، كما أنه يتحكم فى نوعية وجودة الخدمات التى نصل إليها .

٣ -الاستبعاد فى خضم الحياة اليومية

يطرح الباحث هنا بعدين رئيسين : الأول يستكمل فيه حديثه السابق عن ديناميات الاستبعاد ومجالاته ، والبعد الثانى يؤكد فيه على الأدلة والبراهين على الاستبعاد وتبعاته . فحينما يرصد الاستبعاد فى مجالات التعليم والثقافة والصحة ... إلخ ، فهذه المجالات هى بمثابة آليات ومجالات ونتائج للاستبعاد فى ذات الوقت . فيرصد الباحث فى هذا السياق كثيرا من ملامح "الاستبعاد التعليمى" ، لاسيما فى المناطق الفقيرة ، حيث كثيرا ما يترك الأبناء المدرسة فى

سن مبكرة (١٢ أو ١٤ أو ١٥ سنة) ليلتحقوا بالتعليم الحرفى ذى العوائد الاقتصادية المباشرة والسريعة . وفى بولندا ، كثيرا ما تترك الفتاة التعليم مبكرا لتتزوج أو لتلتحق بسوق العمل ، لاسيما فى قطاع الخدمات المدنية الذى يتسم دائما بالتحيز الأعمى لصالح الذكور gender- blind ، كما يشير إلى حالات الاستبعاد البنائى فى مجال التعليم ، لاسيما فى إنجلترا ، وعندما لا يؤدى الإنجاز التعليمى إلى إمكانية الحراك الاجتماعى لأبناء الطبقتين الوسطى والدنيا. بما يعنيه ذلك الحرمان من الوظيفة المستقرة والدخل الثابت والحياة الآمنة للأسرة فى هاتين الطبقتين . بل يذهب لما هو أكثر من ذلك ، فالوظائف الفنية والتقنية – سواء لكل أو لبعض الوقت – والتى كانت المسار الأساسى للحراك الاجتماعى لأبناء الطبقة الوسطى (محاسبون ، ومحامون ، وأطباء ، ومهندسون ، وكبار الموظفين فى الجهاز الإدارى والبيروقراطى الحكومى) . قد أصبحت الآن موصدة أمام الخريجين الجدد ، أو من هم على وشك التخرج من حاملى هذه المؤهلات .

أما عن الاستبعاد الثقافى ، فيشير إلى أولئك الأفراد الفقراء معرفيا والذين تعوزهم المرونة والقدرة على المشاركة سواء فى إنتاج أو استهلاك المعطيات الثقافية فى مجتمعهم . **أما العلاقة بين الصحة والاستبعاد الاجتماعى ،** فتفهم فى ضوء اعتبار الصحة من أكثر الخدمات الاجتماعية أساسية فى حياة المرء . فكون الفرد يصبح عاجزا ويصيبه المرض أو قد يموت قبل أوانه before his time فذلك يمثل لب الاستبعاد فى المجال الصحى . كما أن الحالة الصحية – الفردية والاجتماعية على السواء – هى إلى حد ما ، من نتائج الاستبعاد . ويرى الكاتب أنه إذا وقفنا على الحالتين التعليمية والثقافية للفرد كمسببات للاستبعاد ، فإن علينا فى المقابل إدراك أن حالته الصحية تعد من تداعيات الاستبعاد ومترتباته وليست من مسبباته . وهنا لابد من فهم الكيفية التى يدار بها القطاع الصحى فى المجتمع ، ودور القطاع الخاص فى تقديم الرعاية

الصحية لبعض الفئات ، وتحول هذه الخدمة من كونها حقا إنسانيا إلى سلعة تباع وتشترى . ويشير الكاتب – فى هذا المجال – إلى أن توقع العمر عند الميلاد يعد من أهم المؤشرات الدالة على وجود الاستبعاد الاجتماعى فى المجال الصحى من عدمه . ويستخدم للتدليل على ذلك ما تشير إليه آخر الإحصاءات من أن هناك فجوة مداها خمس سنوات عند الرجال وثلاث ونصف عند النساء ، بين توقع العمر عند الميلاد والوفاة ، وذلك بين الطبقات الاجتماعية المختلفة .

ومن القضايا المهمة التى وردت فى ثنايا الكتاب ولم يتوقف الباحث عندها كثيرا ، وإن لم يتجاهلها تماما فى الوقت نفسه :

١ – فكرة الانغلاق الاجتماعى أو الطبقى Social Class Closure ، والتى تشير إلى ضعف أو "انعدام" فرص الحراك الاجتماعى الصاعد أمام بعض الأفراد والجماعات المختلفة . فإذا كان الحراك يمثل جوهر شرعية أى نظام ، والانغلاق الاجتماعى وعدم القدرة على الحراك – فى ضوء مبدأ الاستحقاق – يجسدان بشدة حالة لا عدالة بنائية . ومن هنا فلا يمكن فهم الاستبعاد الاجتماعى بمعزل عن حالة الانغلاق السائدة فى هذا المجتمع .

٢ – تفسيرات الاستبعاد الاجتماعى : هناك تفسيرات كثيرة للمستبعدين اجتماعيا ولمن هم خارج البنية الطبقية ، ومنها ما يربط بين ما يعايشه هؤلاء الأفراد من فقر وبؤس وبين ممارساتهم الذاتية ، فهم وفقا لهذه الرؤية يتحملون مسئولية ما يعانونه من شقاء فى هذا العالم ، غير أن هناك فى المقابل أصحاب التفسير النسقى البنائى الذين يفسرون هذه المشكلة ، بوصفها مشكلة بنائية تاريخية بالأساس .

وفى نهاية هذا العرض الموجز للكتاب ، نلمس دقة المعالجة وعمقها وتجانس القضايا وترابطها وشمولها . وقد ذكر عديد من قراء الكتاب أنه يمثل عملا يتحتم على الباحثين المعنيين بالدراسة النقدية للاستبعاد الاجتماعى أن يقفوا عنده كثيرا . كذلك فإن المهتمين بالسياسات الاجتماعية فى أية مجتمع

سيجدون فى الكتاب كثيرا من الهاديات التى تعينهم فى فهم الأسس التى تنهض عليها السياسات الاجتماعية فى معناها الشامل . كما لا يقف الكاتب عند دراسة الاستبعاد بمعناه المجرد الضيق ، بل يؤطره فى سياقات أكثر شمولا ، لاسيما عند ما يربط بين المفهوم والنظرية الاجتماعية ، والأيديولوچيا، والخبرات أو التجارب المجتمعية المختلفة . لقد زكت كل هذه المبررات ما حظى به الكتاب من شهرة واسعة النطاق ، إذ يورد عنه صاحبه أنها شهرة لم تكن أبدا متوقعة ، ولعل أبرز دليل على هذه الشهرة إنشاء وحدة لمواجهة الاستبعاد الاجتماعى تابعة لمجلس الوزراء البريطانى Social Exclusion Unit in the Cabinet Office ، تلاها مباشرة تحويل هذه الوحدة لتكون تابعة لرئيس الوزراء السابق تونى بلير يشرف بنفسه على أدائها ، ويكون من مهامها الأساسية السعى نحو الإدماج الاجتماعى (أو الاستيعاب الاجتماعى) social inclusion ، وجعله هدفا أساسيا وقضية وطنية محورية لمجمل أداء الحكومة البريطانية .

The National Review of Social Sciences

Volume 44 Number 3 September 2007

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and

Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt

P. C. 11561

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences.
The National Center for Social and Criminological Research.
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

Volume 44 Number 3 September 2007

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo